



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

دور الإعلام السياسي في إتحاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010 - 2015

**The Role Of The Political Media In The Union Of The Cooperation
Council For The Arab States Of The Gulf (GCC) 2010- 2015**

إعداد

حسين جواد حمزة المهدي

المشرف

د.هاني أخو ارشيدة

الفصل الثاني 2015 / 2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾

(سورة آل عمران: آية ١٠٣)

قَالَ تَعَالَى:

﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

(سورة إبراهيم: آية ٧)

قرار لجنة الدراسة

نوقشت هذه الرسالة

((دور الإعلام السياسي في اتحاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٠-٢٠١٥))

The Role of the Political Media in the Union of the Cooperation Council
for the Arab States of the Gulf (Gcc) 2010-2015

أعضاء لجنة المناقشة:

- ١- الدكتور هاني أخوارشيدة مشرفاً ورئيساً (.....)
- ٢- الدكتور علي عواد الشرعة عضواً (.....)
- ٣- الدكتور عادل تركي القاضي عضواً (.....)
- ٤- الدكتور بدر صيتان الماضي عضواً من الخارج (.....)

تفويض

أنا حسين جواد حمزة المهدي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة
في الجامعة.



التوقيع:

التاريخ: ٢٥/٥/٢٠١٦

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: حسين جواد حمزة المهدي

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة القسم: العلوم السياسية

أقر بأنني قد إلتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور الإعلام السياسي في إتحاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010 - 2015



توقيع الطالب:

٢٤/٥/٢٠١٦

التاريخ:

إلى من نادىها فؤادي

إلى التي ملأ ودها قلبي

إلى من يناديها فؤادي قبل لساني إلى ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان

أمي

إلى من ربنتي وكانت تكللني بعطفها وحنانها وتوجهني نحو إكمال دراستي

إلى عمتي الغالية

إلى الذي بذل فأعطى وضحى فأوفى

والدي العزيز

إلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة أقدم بالغ شكري وتقديري في نهاية مشواري وأريد أن أشكرك
على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

إلى الصديق الوفي وأخي الأستاذ "حمد البنا المري"

إلى صديقي العزيز وأخي

السيد طالب القاروني

أسأل الله العظيم أن يمد في صحتها وعافيتها وألا يبكيها إياهما أبداً

إلى من ساندوني في مواصلة مشواري

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامنتان إلى الدكتور هاني أخو ارشيده الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	تفويض
د	إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
ز	فهرس المحتويات
ط	ملخص
ي	Abstract
1	الفصل الاول: الاطار النظري للدراسة
1	المقدمة
2	أولاً: أهمية الدراسة
3	ثانياً: أهداف الدراسة
3	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها
3	رابعاً: فرضيات الدراسة
4	خامساً: حدود الدراسة
4	سادساً: التعريف بالمصطلحات إجرائياً
12	سابعاً: الدراسات السابقة
15	منهجية الدراسة
18	الفصل الثاني: نبذة عن الاتحاد الخليجي
19	المبحث الاول : نبذة عن مجلس التعاون الخليجي
27	المبحث الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربي
40	الفصل الثالث: الإعلام السياسي التقليدي والالكتروني
41	المبحث الأول : التعريف بوسائل الإعلام وتطورها وأساليبها وأدواتها

44	المبحث الثاني: نشأة الإعلام السياسي
48	المبحث الثالث: أدوات الإعلام السياسي
61	الفصل الرابع: دور الإعلام السياسي في تعزيز مجلس التعاون لدول الخليج العربي
63	المبحث الاول: التعاون الإعلامي الخليجي وأثره على تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي
71	المبحث الثاني: الإستراتيجية الإعلامية الخليجية ودورها في تعزيز التعاون الخليجي
80	المبحث الثالث : المسؤولية الاخلاقية للعاملين في مجال الاعلام تجاه تعزيز الوحدة الخليجية
88	المبحث الرابع : دور الاعلام في تكوين راي عام خليجي يعزز مجلس التعاون لدول الخليج العربي
94	المبحث الخامس : الإستراتيجية الخليجية لحماية الشباب الخليجي من الغزو الثقافي
98	المبحث السادس: دور الإعلام في نشر الثقافة السياسية التي تعزز الوحدة بين الدول الخليجية
102	الخاتمة
104	النتائج
106	التوصيات
108	المصادر والمراجع

دور الإعلام السياسي في إتحاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2015 - 2010

إعداد

حسين جواد حمزة المهدي

المشرف

د. هاني اخو ارشيدة

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة الأدوار التي يقوم بها الإعلام السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ومواجهة التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي، وتوضيح لمجالات التعاون بين دول المجلس في المجال الإعلامي ، وقد انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: يرتبط دور الإعلام السياسي في تعزيز مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالتوجهات السياسية لصانعي القرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ونظرية الاتصال في تغطية موضوع الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها.

وتوصلت الدراسة الى نتائج من أهمها: أثبتت الدراسة صحة الفرضية والتي نصت على ارتباط دور الإعلام السياسي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالتوجهات السياسية لصانعي القرار في دول المجلس وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة: ضرورة اضطلاع وسائل الإعلام بدول مجلس التعاون بمسؤوليتها في التصدي للحملات الإعلامية التي تحاول تشويه صورة الإسلام من خلال ربطه بالإرهاب. وتعزيز التعاون والتوافق على رؤى موحدة لوضع خطط إعلامية مشتركة في مجال التحرك الإعلامي الخارجي للدول الأعضاء والعمل على تصحيح الصورة النمطية المغلوطة عن الإسلام والعرب وإبراز قيم وتعاليم الدين الإسلامي الداعية للتسامح والوسطية والاعتدال. وأهمية المشاركة في المعارض والمؤتمرات التي تنظم تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في المجالات الإعلامية والثقافية.

**The Role Of The Political Media In The Union Of The Cooperation
Council For The Arab Staes Of The Gulf**

2010- 2015

Preparation

Huseen Jawad H. Al- mahdi

supervision

Dr. Hani Akhorshida, Prof

Abstract

The study aimed to achieve a number of objectives including: the statement of the nature of the roles played by the political media in the Gulf Cooperation Council (GCC) and the face of the challenges faced by the Gulf Cooperation Council, and to clarify the areas of cooperation between the GCC countries in the field of media, has launched the study of the following hypothesis: There is no relationship splash among the political media and the strengthening of the Gulf Union mechanisms of action, and has been relying on the descriptive and analytical approach in covering the subject of the study and answer its questions.

The study came to the results of the most important: The study proved the hypothesis that it came from that indicated a splash relationship between the media and the political promotion of the Gulf Union mechanisms of action.

The study proved second hypothesis, which stipulates link the political role of the media in the Gulf Union political trends to decision makers in the GCC countries and build on previous findings.

The study recommends: the need to carry out the media in the Gulf Cooperation Council of its responsibility in dealing with media campaigns that are trying to tarnish the image of Islam by linking it to terrorism . And promote cooperation and consensus on a unified vision for the development of joint media plans in the field of the media to move outside the Member States and work to correct the stereotype misconceptions about Islam and Arabs and to highlight the values and teachings of Islam called for tolerance and moderation. And the importance of participation in exhibitions and conferences organized under the umbrella of the General Secretariat of the Gulf Cooperation Council to exchange experiences and learn from successful experiences in the media and cultural fields.

الفصل الاول

الاطار النظري للدراسة

المقدمة:

تمثل فكرة اقامة مجلس التعاون الخليجي توجهاً لتحقيق شكل من اشكال التعاون واستيعاباً عميقاً لمسار العلاقات بين الدول والشعوب الخليجية نحو التكتل والتوحد وإقامة التجمعات الإقليمية، وفي ضوء تجربة العمل العربي المشترك؛ فإن صيغة التعاون التي يطرحها المجلس والتي أقتصرت عضويته على الدول الخليجية (السعودية، قطر، البحرين، سلطنة عمان، الامارات، الكويت)، وضمن هذا السياق فإن العمل الجماعي الخليجي منسجم مع ميثاق الجامعة العربية وداعم لأهدافها في تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى فيما بين الدول العربية، وإن من أهم عناصر القوة في المجلس هي أنه يستمد قوته من إستناده إلى قاعدة شعبية متجانسة ثقافياً واجتماعياً ودينياً وصلات أسرية بين شعوبه .

وفي ضوء ثورة تكنولوجيا المعلومات الرقمية الحديثة ووسائل الاتصال الحديثة وخصوصاً شبكات التواصل الاجتماعي، فقد أصبحت وسائل الإعلام الحديثة تقوم بدور مهم في تعزيز التعاون بين الدول أو حدوث أزمات سياسية، من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أحد المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في هذه الفترة التي تشهد تحولات سياسية مهمة في معظم دول الخليج العربي، حيث إزدادت أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الحديثة في نشر المفاهيم السياسية ونقل الأحداث ساعة وقوعها وتحليل الأحداث السياسية بشكل موضوعي، وإزدياد تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على آراء واتجاهات الشباب تجاه الأحداث السياسية المهمة، وأدراكها للأحداث السياسية في منطقة الخليج وأهمية الوحدة بين الدول الاعضاء، من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور الإعلام السياسي في إتحاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة 2010- 2015، في ضوء التطورات التي تشهدها منطقة الخليج العربية، والأهمية الكبيرة لوسائل الإعلام الإلكترونية والتقليدية في تعزيز مسيرة عمل الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي .

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية):

- **الأهمية العلمية:** إن اعتقاد الباحث بضرورة مثل هذه البحوث وإيمانه بالفوائد المتوقعة التي يمكن أن تعود بها هذه الدراسة على دول وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الباحثين في مجال الإعلام، في ضوء الأهمية الكبيرة لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة، وهذه الاسباب كانت من أقوى الدوافع وراء قيام الباحث بهذه الدراسة، وإن هذه الدراسة بما تناولته من موضوعات في فصولها وما تخلص من نتائج ستساعد في بيان الأدوار التي يقوم بها الإعلام بوسائله المختلفة في دعم عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وتساعد في التراكم المعرفي حول موضوع الإعلام السياسي وكذلك كشف مستوى تأثير الإعلام السياسي على تعزيز مجالات الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

- **الأهمية العملية :** تسلط الدراسة الضوء على أثر الإعلام السياسي في توجيه الرأي العام الخليجي والذي يلعب دوراً مؤثراً إلى حد كبير في المواقف الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي، كما تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تسليط الضوء على موضوع تأثير الإعلام المرئي والمسموع والمقروء في عملية صنع القرار السياسي لدول الخليج العربي في ضوء ما تكتسبه عملية التحليل من أهمية كبيرة لفهم مستوى التأثير بما تبثه وتقدمه وسائل الإعلام في تعزيز الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن ما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات يمكن أن يكون عاملاً مؤثراً في القرار السياسي في مرحلة ازدادت فيه عدد القنوات الفضائية وزاد انتشار شبكة الإنترنت، مما ساهم في نقل الأخبار بسرعة كبيرة إلى متخذي القرار، ولا يعني ذلك أن متخذ القرار يتأثر فقط بما تقدمه وسائل الإعلام ولكن هناك مجموعة من المتغيرات أكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية للدولة، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولتها إبراز دور الإعلام الدولي في التأثير على مواقف واتجاهات صانع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي التهديدات المؤثرة على عمل الاتحاد .

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها ما يلي:

- تعريف نظري حول الإعلام السياسي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- بيان طبيعة الأدوار التي يقوم بها الإعلام السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي .
- بيان طبيعة الأدوار التي يقوم بها الإعلام السياسي في مواجهة التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي.
- توضيح لمجالات التعاون بين دول المجلس التعاون الخليجي في المجال الإعلامي.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات حول موضوع الدراسة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن جدلية العلاقة بين الإعلام السياسي وتعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أخذت أبعاداً مختلفة باختلاف طبيعة النظام السياسي ومستوى الحريات العامة في الدول، فوسائل الإعلام المختلفة لها تأثير فاعل على تشكيل الرأي العام والتوجهات السياسية سواء على مستوى الدول أو على المستوى الخارجي، من هنا فإن الإشكالية الحقيقية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها تدور حول:

- ما دور الإعلام السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ؟
- ما الأدوار التي يقوم بها الإعلام السياسي في مواجهة التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي؟
- ما الادوار التي يمكن أن يقوم بها الاعلام السياسي في تعزيز مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في الإجابة عن بعض عناصر مشكلة الدراسة السابق بيانها بشكل مبدئي يعتمد على ما يفترضه الباحث أنه صحيحاً على النحو التالي:

فرضية الدراسة: يرتبط دور الإعلام السياسي في تعزيز مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالتوجهات السياسية لصانعي القرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية، عُمان، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات).

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (2010-2015) ، حيث شهدت منطقة الخليج العربي تحولات سياسية مهمة أثرت ولا زالت تؤثر على التعاون بين الدول الخليجية .

سادساً: التعريف بالمصطلحات إجرائياً:

- **الإعلام السياسي:** هو تلك المادة الإعلامية المتصلة بمضمون سياسي ما أو أي موضوع له دلالة سياسية تتولى الصحافة نشره سواء جاء ذلك بصورة عارضة أو مؤقتة أو مستمرة، أي على المدى الطويل أو القصير حسب طبيعة وظروف الحدث أو الموضوع السياسي (عبده، 2004 :126)، وأن لوسائل الإعلام بما فيها الصحافة قوة مستقلة في المجتمع وأنها تلعب أدواراً سياسية من خلال ما تقدمه من رسائل إعلامية، كما أنها تلعب دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار السياسي، وترجع أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الحياة السياسية المعاصرة إلى عدة أسباب أهمها:

- الحجم الكبير من المتلقين (مواطنين أو نخب) الذين يتعرضون للرسائل الإعلامية.
- ثقة المتلقين في صدق تلك الرسائل.
- سعي وسائل الإعلام الدائم لجذب انتباه أكبر عدد ممكن من المتلقين عبر تنويع الفنون الإعلامية التي لا يخلو مضمونها في الغالب من دلالة سياسية.
- الكم الهائل للرسائل الإعلامية الذي يدفع في النهاية إلى إدراك المواطن لحقيقة المواقف من زاوية وسائل الإعلام. (الهاشمي، 2006 :37)

وغالبا ما تتقدم وظيفة الإعلام السياسي كافة الوظائف الأخرى للصحافة، حيث تحتل المواضيع السياسية موقع الصدارة، وقد يكون الباعث الأساسي، لذلك هو حاجة الفرد إلى التوجه السياسي الذي يتم من خلال إضفاء الصحافة لصفة الشرعية أو القبول الاجتماعي لأفكار ومفاهيم معينة واستبعاد أخرى من الجدل أو النقاش السياسي، أي أنها تعمل على ترتيب قائمة الاهتمامات السياسية التي تتجلى في النهاية في خلق صورة ذهنية بموضوعية القضايا التي تطرحها الصحافة وتبدو معبرة بوضوح عن الواقع السياسي وتعكسه بدقة، أصبح الإعلام السياسي يقوم بدور بارز في عملية صنع القرار فهو موصل جيد بين صنّاع القرار والجمهور المتلقي والعكس، الأمر الذي يرسخ دور الإعلام على الصعيد السياسي ويدعم قدرته على تحويل الفرد إلى القدرة على المشاركة السياسية (عبد، 2004: 79)، فهو يعطي الشعبية أو يحجبها عن صانع القرار السياسي، كما أن هذا الأخير ينظر إلى الإعلام السياسي الذي تمارسه الصحافة كمقياس لرد فعل الناس أو الرأي العام تجاه سياسته وقراراته، وهذه بعض الوظائف التي تمارسها الصحافة من خلال الإعلام السياسي:

- تساعد الصحافة على تحديد المطالب السياسية المثارة وأيها له فرصة الإرضاء أو التأجيل أو الإهمال عن طريق إبراز جملة من المسائل وجعلها محل نقاش سياسي عام.
- أهمية الاصطلاحات التي تستخدمها الصحافة لإيضاح نقطة ما أو تشخيصها أو وصف الفاعل السياسي في تشكيل الآراء وتغييراتها وهذه تدخل ضمن الوظيفة التفسيرية للأحداث.
- وظيفة التنشئة السياسية التي تأتي عبر الكم الهائل من المعلومات التي يحصل عليها الجمهور عن طبيعة عالم السياسة، فقد يكون غرض بعض الأخبار السياسية إثارة ردود الأفعال العامة وخلق مطالب سياسية جديدة، أو قد يكون إثارة النخبة الحاكمة لأجل القيام ببعض الإصلاحات إلى غير ذلك مما قد يسمى ب(نوايا البث أو الإرسال). (الهاشمي، 2003: 40).

يعرف الاعلام السياسي إجرائياً: على أنه المواد الإعلامية التي يتم نشرها وبثها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة التي تقوم بها وسائل الاعلام الخليجية العامة

والخاصة، والتي تحمل في مضمونها رسائل سياسية للمتلقى الخليجي فيما يتعلق بتعزيز عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

- **مجلس:** المَجْلِسُ مكان الجُلُوس. والمَجْلِسُ هو الطائفة من الناس تُخَصَّصُ للنظر فيما يُنَاطُ بها من أعمال. ومنه: مَجْلِسُ الشعب، ومَجْلِسُ العموم، ومجلس الأعيان، والمجلس الحي... إلخ (المعجم الوسيط، 1998) .

- **تعاون:** التَّعَاوُنُ في علم الاقتصاد والسياسة: هو مذهب سياسي واقتصادي شعاره: الفرد للجماعة والجماعة للفرد، ومظهره: تكوين جماعات للقيام بعمل مشترك لمصلحة الأعضاء والاستغناء عن الوسيط (المعجم الوسيط، 1998).

- **الاتحاد الخليجي العربي:** "صيغة وحدوية متقدمة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وتضمن قيام سلطة سياسية وعسكرية واقتصادية موحدة لهذه الدول تشتمل على قيادة سياسية واحدة، وجيش واحد، وبنية اقتصادية واحدة".

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** منظمة إقليمية عربية أُعلن عن تأسيسها في شباط من العام 1981، وضمت في عضويتها كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، في أعقاب مؤتمر قمة عقدته الدول الست الأعضاء في هذا المجلس في أبوظبي في 25 أيار 1981، وإنتهى بإصدار بيان مشترك حددت بموجبه أهداف هذه المنظمة الخليجية وصلحياتها. (الكياي، 1990: 44)

- **الإتحاد الخليجي العربي:** يمكن تعريفه إجرائياً بأنه صبغة وحدوية تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي الست ، وتضمن قيام سلطة سياسية وعسكرية واقتصادية موحدة لهذه الدول تشتمل على قيادة سياسية واحدة، وجيش واحد، وبنية اقتصادية واحدة.

لمحة عن دول مجلس التعاون الخليجي:

المملكة العربية السعودية:

الموقع الجغرافي: تقع في شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشمال كل من العراق والأردن والكويت، ومن الشرق الإمارات وقطر والبحرين والخليج العربي، والجنوب كل من سلطنة عمان واليمن، ومساحتها 2,149,69 كم2 ويبلغ عدد سكانها 27,019,731 (موسوعة مايكروسوفت انكارتا اونلاين، 2007. www.encarta.msn.com)

التاريخ: حيث صدر في عام 23 سبتمبر 1932م 21 جمادى الثانية 1351 هجري مرسوم الملكي بتوحيد مقاطعات الدولة التي تحولت بمقتضى هذا المرسوم إلى المملكة العربية السعودية. ويتولى الحكم الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود وهو الملك المؤسس للمملكة العربية السعودية، وتولى الحكم من بعده أبناءه.

نظام الحكم: ملكي وراثي يرتكز على الإسلام حيث يعتبر القرآن الكريم هو دستور الدولة، والملك هو أعلى سلطة في البلاد وهو رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة حيث يتمتع الملك بصلاحيات عديدة ولكنها غير مطلقة ويتم مبايعة الملك وولي عهده بواسطة أهل الحل والعقد، وتتوزع السلطة التشريعية السعودية موزعة بين الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى. ويتكون مجلس الوزراء من 26 وزير ويجمع مجلس الوزراء بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشورى حاليا 150 عضوا معينين ولا تأخذ المملكة بفصل السلطات المتعارف عليه.

أهم التيارات السياسية الفاعلة: لا يوجد أحزاب سياسية ولكن هناك بعض الفئات الاجتماعية التي تؤثر على عملية صنع القرار وهي النخبة الملكية وتساهم في بلورة الاتجاهات العامة وإيجاد قنوات مرنة للاتصال والتفاعل بين جميع المستويات وعلماء الدين حيث يؤثرون في السياسة العامة في الدولة بحكم مكانتهم المميزة وتكونقراطيون وهم جميع أصحاب الخبرات والكفاءات العلمية ولهم رأي

مسموع في كل ما يتعلق في القضايا الفنية المعقدة ورجال الأعمال فقد اهتمت الحكومة برجال الأعمال وفتحت الباب لهم على مصرعيه لكي يسهوا في تطوير القطاعات التجارية والصناعية.

دولة الكويت:

الموقع الجغرافي: تقع في شمال شرق شبه الجزيرة العربية على ساحل الخليج العربي، يحدها من الشمال العراق، ومن الجنوب السعودية وتبلغ مساحة دولة الكويت (17,818) كم2 .

التاريخ: تم إعلان استقلال الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح في يوم 19 يونيو عام 1961 ورفع علم الكويت الجديد يوم 7 سبتمبر 1961م، وفي 11 نوفمبر 1961م تم إصدار دستور الكويت، وفي 29 يناير 1963م تم افتتاح أول جلسة لمجلس الأمة.

نظام الحكم: إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح ويعتبر النظام السياسي نظام دستوري وفقا للدستور الصادر عام 1962م وتتنحصر إمارة البلاد في ذرية الشيخ مبارك الصباح ويعين الأمير خلال سنة من توليته وليا للعهد من أبناء الأسرة الحاكمة. وتتكون السلطات في الكويت من السلطة التنفيذية وهي تتمثل بمجلس الوزراء الذي يتكون من 16 وزيرا معينين بالبرلمان بحكم وظائفهم. أما السلطة التشريعية فهي ممثلة بالبرلمان ويسمى بالكويت بمجلس الأمة الذي يتكون من 66 عضوا والسلطة القضائية تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها.

تاريخ الكويت: كان أول ظهور لإسم الكويت في كتب التاريخ في عهد الأسكندر الأكبر ، حيث استعمر جزيرة فيلكا وأسمها إيكاروس ، و قد بدأ تأسيس مدينة الكويت الحديثة في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلادي من قبل دولة بني خالد في الإحساء حيث بنوا كوتا في الكويت ، وقد أستوطن ال صباح المنطقة وزدهرت في عهدهم وبإيع الشعب صباح بن جابر ليصبح حاكما لهم في عام 1752 وقد تم بناء أول سور حول مدينة الكويت في عام 1760 لحمايتها من الغزو. وفي 23 يناير 1899 وقع الشيخ مبارك الصباح معاهدة الحماية مع بريطانيا، لكي تحمي الكويت من أخطار الدولة العثمانية. وقد حصلت أكبر المعارك في تاريخ الكويت هي معركة الجهراء التي وقعت في القصر الأحمر، وقد تم بناء السور الثالث حول مدينة الكويت وكان بطول 5 أميال وارتفاع 14 قدم.

وتم اكتشاف أول بئر نفطي في الكويت في عام 1937 وهو بئر بحر، وتم تصدير أول شحنة نפט في 30 يونيو 1946 في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح.

مملكة البحرين:

الموقع الجغرافي: تقع في الخليج العربي إلى الشرق من السعودية والشمال من قطر مساحتها 620 كم².

التاريخ: في 15 أغسطس /آب 1971م أصبحت دولة مستقلة وأصبح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أميراً على البحرين في مارس 1999 خلفاً لأبيها الشيخ عيسى آل خليفة.

نظام الحكم: ملكية دستورية ديمقراطية حيث تحولت البحرين من دولة إلى مملكة في فبراير عام 2002م، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، ويتألف المجلس التشريعي (البرلمان) من مجلس النواب وينتخب بالانتخاب العام، ومجلس الشورى الذي يعين من قبل الملك، ويتكون كل مجلس من 40 عضواً.

تاريخ البحرين: تأثرت البحرين كغيرها من الدول العربية بالوضع السياسي العام الذي تلا الحرب العالمية الثانية، فقد أجريت انتخابات بالبحرين لاختيار أعضاء مجلس الصحة والتعليم في فبراير/ شباط 1956، وكانت ثاني انتخابات بعد انتخاب المجلس البلدي الذي تم عام 1919. كما تم في عهد الأمير سلمان عام 1958 التوقيع على اتفاقية بينه وبين الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية تقضي بمشاركة البلدين في الأرباح الناتجة عن أي كشف بترولي في المنطقة البحرية. وفي 16 ديسمبر/ كانون الأول 1961 تولى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الحكم، وفي عهده تحققت بعض المنجزات منها:

– تأسيس مجلس نقد البحرين عام 1964 وأصدر الدينار البحريني في أكتوبر/ تشرين الأول 1965.

– افتتاح ميناء سلمان عام 1967.

– تأسيس الحرس الوطني عام 1968.

– بناء أول محطة أرضية للأقمار الصناعية 1969.

دولة قطر:

الموقع الجغرافي: تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا مطلة على الخليج العربي. لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية .

التاريخ: دولة عربية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا مطلة على الخليج العربي و عاصمتها الدوحة . لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية و بحرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين . و في أعقاب الحكم العثماني ، أصبحت قطر محمية بريطانية في أوائل القرن العشرين حتى حصولها على الإستقلال في عام 1971م . و قد حكمت قطر أسرة آل ثاني منذ القرن التاسع عشر منتصف . نظام الحكم في قطر إمارة وراثية دستورية ، و حاكم الدولة هو الأمير تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني . الدستور وافق بأغلبية ساحقة في إستفتاء دستوري ، 98% تقريباً لصالح مشروع القرار. وتعد قطر هي من الدول المرتفعة الدخل التي تدعمها ثالث أكبر إحتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم و إحتياطيات النفط. و تصنف قطر من قبل الأمم المتحدة بإعتبارها دولة ذات التنمية البشرية العالية جداً و هي الدولة العربية الأكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية . و تصنف قطر بأعلى دخل للفرد في العالم . تعتبر قطر لاعباً رئيسياً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط. قطر ستستضيف كأس العالم لكرة القدم 2022، و أن تصبح أول دولة عربية للقيام بذلك.

نظام الحكم: نظام أميري إمارة وراثية ويتمتع الأمير بسلطات واسعة ومجلس الوزراء الذي يترأسه الشيخ تميم بن حمد بن جاسم آل ثاني وهو السلطة التنفيذية العليا في البلاد، فيما يصادق الأمير على جميع القوانين والتشريعات وللبلاد أيضا مجلس للشورى يتألف من 35 عضوا حيث يبحث في الشؤون السياسية والإدارية والاقتصادية التي يحيلها إليه مجلس الوزراء.

الإمارات العربية المتحدة:

الموقع الجغرافي: تقع في شرق شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشمال والغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان.

التاريخ: تم التوقيع على الدستور الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971م من قبل ست إمارات عدا إمارة رأس الخيمة والتي انضمت إليه في 10 فبراير 1972م، وتأتي نسمة الإمارات نسبة إلى الإمارات السبع التي شكلت اتحادا فيما بينها وهي: إمارة أبو ظبي وإمارة دبي وإمارة الشارقة وإمارة رأس الخيمة إمارة عجمان وإمارة أم القيوين وإمارة الفجيرة.

نظام الحكم: الإمارات العربية المتحدة لها وضع خاص يختلف عن باقي دول الخليج كون نظام الحكم فيها اتحادي فيدرالي فهناك الحكومة الاتحادية ولها دور محدد وهناك الحكومات المحلية ولها دور ضمن حدود إمارتها وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم، ومسؤوليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ويحكم الدولة رئيس ينتخبه أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد من بينهم لولاية مدتها خمس سنوات، وجرى العرف أن يكون رئيس الدولة، حاكم أبو ظبي ونائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وتتألف السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ونائبه ومن المجلس الأعلى للاتحاد. ويعتبر المجلس الأعلى أعلى سلطة تشريعية وتتألف السلطة التشريعية من المجلس الوطني الاتحادي ولا يتمتع هذا المجلس بأية صلاحيات تشريعية، بل يمارس دورا استشاريا وهو مكون من 40 عضوا يتم تعيين نصف أعضائه، والنصف الآخر فيخضع للانتخاب من قبل هيئات انتخابية تشمل عددا محدودا من السكان ولكن الدولة سائرة بالتدرج نحو انتخاب كل أعضاء المجلس من قبل عامة الشعب وينص الدستور على استقلال القضاء.

سلطنة عمان:

الموقع الجغرافي: تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ولها حدود مشتركة من الشمال الغربي مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومن الغرب مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الغربي مع اليمن. وتبلغ مساحتها (309) ألف كم .

التاريخ: في منتصف القرن الثامن عشر تولت أسرة آل بوسعيد الحكم بقيادة مؤسسها احمد بن سعيد الذي يعتبر مؤسس الدولة العمانية في العهد الحديث، في عام 1970م تسلم القيادة السلطان قابوس بن سعيد خلفا لوالده سعيد بن تيمور .

نظام الحكم: وبعد النظام السياسي نظاما ملكيا وتتمتع السلطة التنفيذية ممثلة في السلطان بسيطرة تامة على غيرها من السلطات لكن السلطان قابوس أنشأ عام 1981م مجلس الشورى ويضم 45 عضوا حيث تصدر القوانين بتوقيع السلطان وتتكون السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطان من أربع هيئات وزارية هي مجلس الوزراء وثلاث هيئات متخصصة أخرى وهي مجالس التنمية الاقتصادية والمالية والدفاع.

سابعاً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

- دراسة خليفة (2001) بعنوان: "سياسة المحاور الجيوبولتيكية والاتحاد الخليجي في القرن 21". تتطرق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الاتحاد الخليجي هو النواة الحقيقية لبناء محور جيوبولتيكي قادر على الانطلاق من خلال ثلاثة أطوار زمنية في الإندماج والتحول للوصول إلى أنموذج اتحادي قادر على إدارة الشرق الأوسط الجديد، وترى الدراسة أن فكرة الاتحاد الخليجي هي أسمى درجة من درجات التعاون الذي يكفل تأطير جهود كامل الأعضاء في بوتقة واحدة تجعل من الدول الخليجية الست قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية متضامنة ومتعاونة .

- دراسة أبل (2004) بعنوان: "آفاق تطوير مجلس التعاون الخليجي". تتناول هذه الدراسة عملية تطوير مجلس التعاون الخليجي التي ترى أنه يتوجب أن تعالج بأفق إستراتيجي ينطلق من مصلحة الأجيال القادمة في عموم المنطقة، حيث ترتبط دول الخليج بسمات مشتركة ومصالح إستراتيجية متطابقة ، وليست بحاجة إلى غير العمل الجاد والحرية في التحرك من أجل بناء طريق للوحدة يحقق المصير المشترك، وأن البناء والتنمية الاقتصادية هما الخطوة الأولى التي ستفسح المجال للمزيد من الخطوات الجادة على طريق الوحدة السياسية مستقبلاً.

- دراسة الأنصاري (2005) بعنوان: "من أجل برلمان خليجي موحد"، تناقش هذه الدراسة إمكانية تطوير مجلس لسلطة تشريعية موحدة في دول مجلس التعاون الخليجي كخطوة أولى لبناء اتحاد خليجي. وترى الدراسة أن موطن العلة في تطوير العمل الوحدوي الخليجي هو "المشاركة الشعبية"، ولذلك وانطلاقاً من أهمية التفاعل مع المطالب الشعبية يتوجب تفعيل دول الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ليقارب دور برلمان خليجي موحد.

- دراسة الجمال ومعوذ (2005) بعنوان: وسائل الإعلام والتسويق السياسي" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة وسائل الإعلام بالتسويق السياسي بالتطبيق على قضية الإصلاح السياسي في مصر، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي بأداة تحليل الخطاب في تحليلها لخطاب الصحف المصرية بشأن القضايا المطروحة منذ مؤتمر القمة العربية في تونس من بداية 2004 إلى نهاية عام 2004 وامتدت فترة الدراسة عاماً كاملاً، وتضمن البحث تحليل الخطاب الصحفي في موضوع الإصلاح السياسي في صحف الأهالي 33 نصاً والوفد 39 نصاً والجمهورية 38 نصاً، وبذلك تكون عينة الدراسة 110 نصاً، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن ثمة خطابين واضحين في الصحافة المصرية، حيث يتضح الخطاب الأول في صحيفتي الأهالي والوفد، أما الخطاب الثاني فيتضح في صحيفة الجمهورية، بالنسبة للخطاب الأول طرحت قضية الإصلاح السياسي في

إطار المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي رآها الخطاب مبرراً لضرورة الإصلاح السياسي .

- دراسة العنزي (2008) بعنوان: "مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية". تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي دفعتها منذ عام 1981 إلى التفكير في تكوين إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة في المنطقة، ولمواجهة التهديدات الجديدة التي قد تواجهها، وكان مجلس التعاون هو الآلية لتحقيق هذه التطلعات والأهداف .

- دراسة الشمري (2012) بعنوان: "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتجارب الوحدوية التي شهدتها، وأهم المستجدات التي اعقبت قيام المجلس في عام 1981، بالإضافة إلى تحديد أهم ملامح الاتحاد المحتمل بين دول الخليج العربية وتحديد نوع الاتحاد الملائم بينها، وإبراز أهم العوامل التي تدفع دول الخليج العربي إلى البحث عن الاتحاد فيما بينها، وكذلك المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود دول الخليج العربي في السير في طريق الاتحاد، وقد انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى مرحلة الاتحاد الفيدرالي، ومن خلال فصول الدراسة المختلفة التي حاولت الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التي أثارها فرضية الدراسة وأهدافها، ثبتت صحة فرضية الدراسة بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى نموذج الاتحاد الفيدرالي .

- دراسة الشايجي (2013)، بعنوان: "تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي" في سياق مناخ استقطاب إقليمي تعيشه منطقة الخليج؛ مشابه للأجواء والظروف التي سادت عشية تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل ثلاثة عقود، فقد أعلن الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، في ديسمبر 2011، مبادرته لانتقال المجلس من مرحلة "التعاون" إلى مرحلة "الاتحاد"، وجاء الإعلان عن المبادرة مع تنامي استقطاب إقليمي متعدد الجوانب؛ يتمثل في

تصاعد نفوذ إيران وزيادة استفزازها لدول المجلس وتدخلها في شؤون دوله كما في البحرين، بحيث أصبحت العلاقة بين الدول الخليجية وإيران تأخذ ملامح "حرب باردة" على أكثر من جبهة؛ فضلاً عن أسباب أخرى. وإلى جانب الدوافع الملحة التي تدعو دول المجلس إلى الانتقال إلى مرحلة "الاتحاد"، توجد أسباب "تجسيد الفكرة" بصورة فعلية. وتتمثل أهم تلك الأسباب في مخاوف لدى الدول الصغيرة من السيطرة، أو تقديم تنازلات في مجال الاستقلال والسيادة؛ وبخاصة أنه في أي تحالف، أو اتحاد تكون القوة والسيطرة عادة بيد الدول الكبيرة والأقوى. كما أن هناك رفضاً صريحاً لفكرة "الاتحاد الخليجي" داخل بعض مكونات النسيج الاجتماعي في عدد من دول المجلس، وبرغم تلك التحديات التي تقف في وجه الاتحاد الخليجي، تبقى الدوافع والمصالح المشتركة لإقامة المشروع أقوى وأكثر إلحاحاً من كل العراقيل؛ وهو ما يجعله مطلباً واستحقاقاً يمثل توجهاً استراتيجياً دائماً لدول المجلس.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بحدثة طرحها لموضوع الدراسة، ومحاولتها بيان دور الإعلام السياسي في دعم الاتحاد الخليجي وتعزيز الوحدة بين الدول الاعضاء، حيث أن أي من الدراسات السابقة التي تم عرضها لم تتناول موضوع دور الاعلام السياسي في تعزيز أمكانية قيام الاتحاد الخليجي والتعاون بين الدول الخليجية .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي: والذي يعتمد على رصد الأحداث الراهنة أو الحالية لظاهرة ما يرغب الباحث في دراستها ومعرفة أبعادها المختلفة، فهو من أكثر أنواع المناهج انتشاراً واستخداماً، حيث يقوم على دراسة الظواهر كما هي في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي وكيفي ، وتم استخدام هذا المنهج في بيان دور الإعلام السياسي في إتحاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010- 2015.

نظرية الاتصال لكارل دويتش:

وهي نظرية سياسية ظهرت لتشرح دور الاتصال في العملية السياسية، وفي بنيه الأنظمة السياسية القائمة، والتي استمدت من اقتراب تحليل النظم السياسية، المرتبط بأعمال عدد من العلماء

أبرزهم "ديفيد ايستون"، "كارل دويتش"، و"غابرييل الموند"، ويتطرق الفصل للنماذج التي شكلت النظرية، والمفاهيم المختلفة المرتبطة بها والتي ترتبط بالعملية الاتصالية وبنية النظام الاتصالي في المجتمع، إضافة إلى الانتقادات التي وجهت للعملية الاتصالية في المجال السياسي (شمس الدين، 2013)

استخدم دويتش مدخلاً جديداً للتحليل السياسي يقوم على نظرية الاتصال والتحكم (السيبرناتك)، وهو الدراسة المنظمة للاتصال والتحكم في المنظمات بكل أنواعها. ويقول دويتش: أن السيبرناتك في حقيقته ينطوي على نقل الرسائل وفهم عمليات الضبط، وهو فرع من هندسة الاتصال أو نسيج متغلغل من الأعصاب ، وتقوم هذه الشبكة بحمل الإشارات من مراكز الضبط المختلفة إلى الوحدات التي تقوم بالأداء ، ثم تعيد الرسائل منها إلى مراكز الضبط. وتعالج نظرية الاتصال لدويتش الحكومة كنظام لصنع القرار مبني على تدفق مستمر للمعلومات ، ويمكن فهم ذلك في ضوء المفاهيم الأساسية للنظرية وهي تنقسم إلى قسمين :

أولاً - مفاهيم ترتبط بالبنى الفاعلة

يرى دويتش أن هناك نظم استقبال تتلقى المعلومات من البيئة المحلية والدولية ، وتنقسم هذه المعلومات إلى ثلاثة أنواع هي (فارس، 2009) :

- معلومات عن العالم الخارجي .
- معلومات تاريخية عن الماضي .
- معلومات عن النظام وأجزائه .

وتمثل عملية تشغيل المعلومات وتمثيلها نقطة التشابه الأساسية بين النظم السياسية وكل النظم الاتصالية الأخرى .

ثانياً : المفاهيم المرتبطة بعملية الاتصال وتدفق المعلومات

يرى دويتش أن هناك تدفقاً للمعلومات بشكل مستمر يشكل شبكة الاتصال التي تعدل من نفسها ذاتياً. وهذه الشبكات الاتصالية تمثل أي نظام يمكن وصفه بدرجة معينة من التنظيم والاتصال والتحكم، بغض النظر عن العمليات الخاصة بنقل الرسالة سواء تمت عن طريق الكلمات كما يحدث بين الأفراد في التنظيم الاجتماعي، أو من خلال العصب والهرمونات في الجسم الحي، أو تمت عن طريق الإشارات الإلكترونية في الآلات الهندسية .

الفصل الثاني

نبذة عن الاتحاد الخليجي

يتألف النظام الإقليمي الخليجي، بصفة أساسية من ثمانية عناصر أو وحدات، وهي الدول الثماني الواقعة على سواحل الخليج العربي: إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان (عبدالخالق، 2004: 51). وإذا كان مصطلح النظام الإقليمي الخليجي على هذا النحو المذكور، فقد بات مألوفاً وشائعاً في أغلب الأوساط الأكاديمية، وبخاصة في السنوات التي أعقبت الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية، فإن هذا لا يعني أن استخدام هذا المصطلح لم يثير قدراً من الغموض والحساسية في بعض الأوساط الأكاديمية والسياسية العربية، وقد يكتسب النظام الإقليمي الخليجي صفته كنظام، بتوفر الخصائص التالية (إدريس، 2002: 52):

1. وجود أكثر من ثلاثة أعضاء، كما أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة هي منطقة أو إقليم الخليج العربي.
2. ارتباط أعضاء النظام (جوار جغرافي) يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني.
3. وجود درجة كبيرة من التجانس بين أعضاء النظام.
4. وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام بحيث أصبح هذا النظام مختلفاً أو مميزاً في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله، مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع العربي - الإسرائيلي).

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : نبذة عن مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: الاتحاد الخليجي

المبحث الأول: نبذة عن مجلس التعاون الخليجي

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتاريخ 25 مايو 1981، وقد صدر أول بيان للمجلس آنذاك الذي أشار إلى ما يربط هذه الدول من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابغة من عقيدتها المشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتمائل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. وقد لقي إنشاء المجلس ترحيباً إقليمياً، عدا إيران التي أعربت عن شكها وتحفظها تجاه المجلس، وعارضت قيام أي تجمع عربي على الساحل الغربي من الخليج.

للتعرف على الأهداف الحقيقية لهذا المجلس والمعطيات التي دفعت بدول مجلس التعاون الخليجي، يجب التعرف على الخارطة السياسية للدول الأعضاء والمنطقة في المرحلة التحضيرية لهذا المجلس والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. وجود ظروف سياسية واقتصادية لكل دولة من الدول الأعضاء بالمجلس تدفع باتجاه تبني فكرة إنشاء هذا التجمع.

2. استمرار الحرب العراقية الإيرانية لمدة ثمانية أعوام، والتي أدت إلى خسائر فادحة من كلا الطرفين، فقد حاول العراق طيلة هذه الفترة إعطاء هذه الحرب بُعداً قومياً باعتبارها حرباً بين العرب والفرس (سعيد، 1999: 33).

3. بعد توقف الحرب العراقية- الإيرانية في أغسطس/ آب 1988 برزت تهديدات إسرائيلية للعراق، خاصة أن إسرائيل كانت قد قصفت بطائراتها الحربية في يونيو/ حزيران 1981 المفاعل الذري العراقي قرب بغداد بحجة أن العراق يعمل على تطوير المفاعل كي يصبح دولة نووية. وبعد انتهاء الحرب مع إيران تبين أن العراق قد ازداد قوة عسكرية خاصة في مجال التسليح والتصنيع العسكري، وكثر الحديث حينها عما يسمى "المدفع العملاق" و"القنبلة الذرية العراقية".

4. في تلك الفترة وتحديداً في فبراير/ شباط 1989، كان قد أنشئ بالمقابل مجلس التعاون المغاربي الذي ضم كلاً من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وأخذ الحديث يتصاعد

حول المجالس الإقليمية هذه باعتبارها تشكل مرحلة وسطية بين الدول والوحدة العربية المؤطرة في جامعة الدول العربية التي لم تفعل مؤسساتها بشكل ملائم. وهكذا ازداد الحماس لهذا النمط من اللقاءات الإقليمية أو الجوية، باعتبارها خطوات عملية ومقبولة باتجاه الوحدة أضيق مما هو عليه الحال في الجامعة العربية التي هي صورة فضفاضة للعمل العربي المشترك (إدريس، 1999 : 36).

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

يتكون الهيكل التنظيمي من ما يلي:

1- **المجلس الأعلى:** وهو السلطة الأعلى للمجلس ويضم رؤساء الدول الأعضاء ومن مهامه إقرار السياسات والأنظمة والقوانين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجتمع مرة واحدة في كل عام في إحدى عواصم دول المجلس الست، ويتم إنعقاد مجلس تشاوري على مستوى القادة كل ست أشهر في المملكة العربية السعودية.

2- **المجلس الوزاري:** ويضم وزراء الخارجية ويقترح السياسات ويرفع التوصيات والمشاريع الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء ويجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

3- **الأمانة العامة:** وهي التي تختص بإعداد المشاريع والخطط الخاصة بالتعاون والتنسيق وتضم في جهازها ست قطاعات في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والقانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمالية والإدارية إضافة إلى مركز المعلومات. (المختار، 1989)

ومن الناحية السياسية، تمثل دول مجلس التعاون تركيبة سياسية متجانسة فكراً ومنظوراً تجمعها التجربة التاريخية ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة وهي عوامل أسهمت إلى جانب غيرها في توليد رؤية متقاربة إن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي، فقد تعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي أساسها ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بقواعد السلوك الدولي واحترام التزاماتها العربية والدولية، وقد انعكست تلك المبادئ في أهداف عريضة للسياسة الخارجية تتلخص في توثيق الروابط والتضامن في الإطارين العربي والإسلامي،

وتطوير علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ودعم الاستقرار الإقليمي والسلام العالميين وتعزيز مساحة الاعتدال السياسي والمساهمة في تخفيف التوتر وحل الخلافات لاسيما في الإطار العربي، ومن أهم تلك الإنجازات التي أثرت في محيطه الإقليمي والعربي والدولي، ما يلي (الامارة، 2001: 166):

أولاً: تهميش التطرف الأيديولوجي والأنظمة الحزبية وإنهاء احتكار القرار العربي في العواصم التقليدية وبروز الدور الخليجي كمؤثر جوهري في القرارات العربية الأساسية.

ثانياً: عولمة الشأن الخليجي بأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية وتدويل الهموم المحلية لتصبح قضايا عالمية تأخذ الأولويات في جدول أعمال الأسرة الدولية.

لا تخلو العملية التعاونية في إطار المجلس من المعوقات والتحديات التي تلقي بظلالها على المسيرة وتحدد وتيرتها وحتى سلم أولوياتها و جدول أعمالها أحياناً من حيث ضرورة تذليل تلك العقبات والاستجابة لها، فإن من أهم التحديات التي يواجهها العمل المشترك إن لم يكن أهمها على الإطلاق، تحصين البيت الخليجي داخلياً بإزالة كل مسببات الاختلاف وفي مقدمتها حل قضايا الحدود العالقة، حيث أثبتت الأحداث أن تركها لعامل الزمن وعدم مواجهتها قد زادها تعقيداً، وتظل التحديات الأمنية تحتل أولوية غير مرغوبة على جدول أعمال مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي. (الدسوقي، 1993: 195-205)

أما اقتصادياً، فيعتبر موضوع توحيد التعرفة الجمركية، أحد أبرز الصعوبات التي واجهت مجلس التعاون في هذا المجال الحيوي منذ انطلاقة المسيرة، فقد أصبح هذا الموضوع يشكل همماً اقتصادياً خليجياً لا بد من تجاوزه للانتقال بمجلس التعاون إلى مرحلة أكثر تقدماً نحو تحقيق السوق الخليجية الموحدة، ولقد أصبح المجلس رغم التفاوت الذي ساد به بين الطموحات والإنجازات مكسباً لا يمكن التخلي عنه وإنجازاً لا يمكن إلغاؤه وانتماء ترفده مشاعر في وجدان أهل الخليج الذين تحولت وتطورت روابطهم الأخوية العفوية إلى شعور بالانتماء إلى هذا التجمع العربي الخليجي وهوية عربية خليجية.

العملة الخليجية الموحدة:

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001م على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002م، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد. كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية 2005م ، وذلك تمهيدا لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 2010م ، وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي، والتي نصت على أنه "بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة ، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك أحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار".

وقد أقرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي ، ديسمبر 2005) المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي:

- معايير التقارب النقدي ، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.
- معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام 2005م وفي اجتماعها في أبريل 2006م طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية القصوى المسموح بها . كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة . وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه المواضيع . وبناء على

توجيه المجلس الأعلى ، سيكتمل هذا العام مناقشتها والاتفاق عليها تمهيدا لرفعها واعتمادها من القمة القادمة.

الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة

- يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تنويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيزترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل اكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطربا وتطورات متسارعة.
- يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة ، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.
- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس ، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية.
- إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها ، مما ينعكس إيجابيا على عملاتها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجابيا على

الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

- أخيراً ، فإن هناك نقاشاً يدور أحياناً حول مدى ملاءمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فانه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى المذكور آنفاً نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة.

النظريات المفصلة لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنها:

- **النظرية الليبرالية الجديدة (منظور الاعتماد المتبادل) :** يشير نظرية "الاعتماد المتبادل" إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأجزاء المتعددة في الأجزاء المختلفة من نظام معين على بعضهم البعض، ويشير الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة (المهيري، 1999: 10).

وتعتبر النظرية الليبرالية أن المنظمات (الإقليمية-الدولية) تعمل على تنظيم المصالح بين الدول بما يساعد على تحقيق اهدافها، وتؤدي مشاركة الدول في المنظمات الدولية إلى تشجيع التعاون كوسيلة لتأمين المصالح الوطنية والتغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول في اطار عمل المنظمات الدولية او الاقليمية ، وتشير النظرية أيضاً إلى أن هناك مجالات يكون فيها التعاون أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والثقافية، أما التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية فنجد الليبراليين الجدد أقل تفاؤلاً بشأنها (مرسي، 2004: 7-18). وترى رواد النظرية الليبرالية أن درجة عالية من الترابط بين الدول تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول مما يدعم الاستقرار في النظامين الدولي والإقليمي (السويدي، 1999: 23).

ووفقاً لهذه النظرية فإن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاء لتنظيم المصالح والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنه يمثل وسيلة لتأمين المصالح الوطنية لتلك الدول، ويساعد في التغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول الست. وترجع سهولة التعاون بين تلك الدول وفقاً للنظرية إلى وجود مصالح متبادلة فيما بينها، فالدول اتجهت إلى التعاون وتأسيس المجلس من أجل تحقيق مكاسب مطلقة مع وجود قدر من الثقة في امتثال والتزام الدول الست بقواعد التعاون. وقد سار مجلس التعاون في تأسيسه إلى المجالات التي يكون التعاون فيها أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مع تأجيل "أو عدم إعلان" التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية في البداية.

- **نظريات التكامل الإقليمي:** ظهرت نظريات التكامل الإقليمي لتفسير عمليات التكامل بين الدول من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه عمليات التكامل في ضوء التطورات التي تشهدها الدول، ويُعرّف التكامل الإقليمي بأنه "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تؤول إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية في السابق، وهذا الكيان الدولي الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها... إلخ. وتعد "النظرية الوظيفية" واحدة من أهم نظريات التكامل المفسرة لتأسيس مجلس التعاون. وترتبط هذه النظرية بإسهامات "ديفيد ميتزاني"، وتقوم فكرة النظرية على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل، والتركيز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي. ويضرب "ميتزاني" مثلاً بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية الأولى في حين استمرت منظمة العمل الدولية -وهي منظمة وظيفية- في أداء عملها. والتصور النهائي لعملية التكامل لدى "ميتزاني" يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية، وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية "الإقليمية" مع الاحتفاظ بسيادتها

السياسية. وتحدد نظريات التكامل مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل الإقليمي، وأهمها (عبد الرحمن، 1989: 77-78) :

● **التماثل الاجتماعي** : ويشير الى ضرورة توافر اتجاهات مشتركة لدى أطراف عملية التكامل من قبل الدول ، ومن أبرز متطلبات التماثل الاجتماعي بين الدولي التي تسعى للاتحاد : غياب مشاعر التعصب الثقافي القومي، ووجود علاقات ودية بين الحكومات المعنية، والاتفاق المشترك على أهداف السياسة الخارجية، ومما يدعم الاتحاد الخليجي وجود تماثل وتشابه في كثير من القيم الاجتماعية والدينية ، واللغة والثقافة .

● **التشارك في القيم** (السياسية / الاقتصادية): إذ يعزز وجود قيم مشتركة قوة الدفع في عملية التكامل، فبالنسبة للتكامل الاقتصادي مثلاً، قد يتحقق الانتماء القيمي المشترك من خلال الارتباط بالأيدولوجية الرأسمالية أو الاشتراكية، وبالنسبة للتكامل السياسي، قد يتحقق عامل التشارك في القيم اذا كان هنالك تقارب في شكل نظام السياسي ملكي ، جمهوري ، والعادات والتقاليد والقيم المشتركة ، حيث تتشابه الدول الخليجية في شكل النظام السياسي كأنظمة ملكية وراثية ، وهنالك تشابه في الوضع الاقتصادي وامتلاك الثروات الطبيعية وخصوصاً موارد الطاقة النفط والغاز ، وكذلك مواجهتها نفس التحديات الامنية .

- **المنافع المتبادلة** :إن توقع المنافع على أساس متبادل ، من أهم المتطلبات المسبقة لتحقيق التكامل الإقليمي، فهي توفر الحافز للتنازل عن بعض صلاحيات السيادة القومية، وبدون هذا التوقع فإن الدول تتردد في الارتباط بعمليات تكاملية مقيدة لسلطتها .

علاقات تاريخية ودية:ويقصد بها أن يكون السجل التاريخي للعلاقة بين أطراف عملية التكامل يصب في اتجاهات تعزز الطابع السلمي للتعامل المشترك؛ إذ لا يمكن تصور أن ينطلق التكامل من حصيلة متراكمة من التفاعلات السلبية أو الانطباعات العدائية حتى وإن كان قد طرأ على تلك العلاقة في خطوطها العامة بعض التحسن النسبي فيما بعد .

المؤثرات الخارجية: يقصد بها المؤثرات الخارجية المحفزة للدول على التعاون، وقد يتمثل التأثير الخارجي في صورة: تهديدات العدوان، أو الحرب الموجهة ضد هذه الأطراف، الارهاب والتطرف .

ووفقاً لنظريات التكامل، فإن تأسيس مجلس التعاون جاء متسقاً مع الطرح الوظيفي القائم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية مع احتفاظ الدول بسيادتها السياسية ورفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الدول الأعضاء في المجلس، كما سعت الدول الست إلى التقدم التدريجي المدروس على طريق التكامل من خلال التركيز على قطاعات محددة، أي من خلال اتباع أسلوب الإنجاز المرحلي بما يؤدي إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية وصولاً إلى الوحدة، وهو ما أكد عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون، كما كشف الواقع عن توافر المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل وفقاً لنظريات التكامل الإقليمي في دول مجلس التعاون الست، ومنها: التماثل الاجتماعي، والتشارك في القيم، والمنافع المتبادلة، والعلاقات التاريخية الودية، والمؤثرات الخارجية المتمثلة في النزاعات القريبة من تلك الدول، وفي إطار هذه النظريات المفسرة وانطلاقاً من الظروف والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، تقرر الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو/أيار 1981.

المبحث الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

تملك دول مجلس التعاون الخليجي كل مقومات القوة التي تجعلها لاعباً رئيسياً في النظام الدولي، فهي تتمتع بالموقع الإستراتيجي وبامتداد سواحلها البحرية وعظيم ثرواتها الطبيعية والنفطية التي هي أساس التطور الصناعي العالمي، حيث أن جميع هذه العناصر تجعلها تملك المؤهلات الفعلية المؤثرة على الاقتصاد العالمي من خلال إيجاد إستراتيجية جماعية واضحة للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تستطيع أن توظف عملياً هذه العوامل وعناصر القوة في ممارستها بالمجتمع والنظام الدولي الجديد، ولعل تعاضد نجاح هذا الدور يدعمه السعي نحو تحقيق اتحاد شامل بين دول المجلس، حيث يمكن للاتحاد من خلال عناصر ومقومات القوة الإستراتيجية التي يملكها، أن

يقود عملية تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية بالمنطقة بأعلى المواصفات ليضع منطقة الخليج بنقلها الصحيح على الخارطة الدولية (الدباغ، 1997).

إن ما حدث في منطقة الشرق الأوسط، واعتبره البعض ثورة طالت تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وهو في حقيقته بالمفهوم السياسي والقانوني لا يعدو أن يكون حركات إصلاح، ذلك أن القاعدة المشتركة لهذه الأنظمة جميعها أنها أنظمة جمهورية يفترض أن يكون رئيس الدولة فيها، قد جاء عن طريق صناديق الاقتراع والانتخاب ليمثل إرادة وسيادة الشعب الذي أطلع في هذه المرحلة تغييره، فالوحدة الوطنية في هذه الأنظمة ليست بقدر أهميتها في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث منظومته السياسية والقانونية قائمة على أنظمة حكم وراثية مترابطة فيما بينها، فالوحدة الوطنية في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي تمثل أساساً يعزز الشرعية وسياساً أميناً لوحدة وقوة هذه المنظومة.

البعد الإستراتيجي للاتحاد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تحتاج المنطقة العربية إلى مشروع وحدوي يجسد البُعد الإستراتيجي لمنطقة الخليج، ومشروع تتفق عليه قيادات وشعوب المنطقة العربية يُطلق من خلاله إبداعاتهم وكفاءاتهم وقدراتهم وطموحاتهم، قادر على وضع أطر متطورة لتنمية الجوانب السياسية والاجتماعية والبشرية والاقتصادية بتبني صيغ ونماذج تنموية ومشاريع كبرى لإنهاء حالة البطالة والفقر الذي يهز الاستقرار الاجتماعي ويهدد الأمن الوطني، حيث ترتبط جذور الإصلاح والتطوير والتنمية بتطوير وإصلاح المؤسسات التعليمية لتتواكب مخرجاتها مع متطلبات المستقبل والتطورات العلمية في مختلف التخصصات والحقوق المعرفية، فشعوب المنطقة حتى تحظى بالاحترام وتمكينها من لعب دور مميز على المسرح الدولي في جميع الميادين؛ يجب أن يتم إعدادها علمياً بأعلى المستويات حتى تتمكن من أن تكون أمة ذات أثر وتأثير في العالم (بوحسين، 2012)

ففي عصر التكتلات الاقتصادية، إذا كان الاتحاد يهدف موضوعياً إلى تحقيق برامج وطنية وإبراز دوره الفعال على الساحة الدولية، فإنه يملك كل المقومات الرئيسية التي تمكنه من أداء هذا

الدور بكفاءة واقتدار، إلا أن ذلك يستدعي تشكيل لجنة متخصصة ذات مستويات مهنية وكفاءات عالية على مستوى دول المجلس يمكنها وضع الأطر العامة لتمكين هذا الاتحاد من تحقيق أهدافه، فعلى المستوى الوطني، فإن الاتحاد يمكنه أن يلعب ويخطط الدور التكاملي بين الدول الأعضاء على جميع المستويات.

تمثل الدعوة السعودية التي أعلنها الملك عبد الله بن عبد العزيز قراءة دقيقة وواقعية لما يواجهه الأمن الخليجي من تهديدات ناجمة عن تطورات متلاحقة تهدد أمن واستقرار دول المنطقة، وتحاول تفويض هويتها وسيادتها، خصوصاً أن التحديات لم تعد تقليدية أو ظرفية مؤقتة بعد انتهاء الحدود الفاصلة بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي، كما لم تعد التهديدات عسكرية فحسب، وإنما طالت كافة مستويات الأمن بمفهومه الواسع (الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والالكتروني) بما يعني أن مواجهتها تتطلب سيادة مفهوم "الأمن الوقائي الجماعي".

وقد فرضت الأحداث التي مرت بها مملكة البحرين في فبراير ومارس 2011 واقعاً جديداً في محددات أمن الخليج وكانت نقطة محورية في معادلة الأمن الجديدة لدى صانع القرار الخليجي، فالمؤكد أن تلك الأحداث كانت محاولة للخروج على إرادة الشعب التي تجسدت في إقرار ميثاق العمل الوطني في عام 2001 بنسبة بلغت 98.4%، ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأتي البحرين ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية العالية (آل خليفة، 2013).

وبصفة عامة، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي جملة من التهديدات الأمنية والتحديات الإستراتيجية التي تتمحور في الآتي:

أولاً: وجود مشروع إقليمي توسعي تقوده إيران لفرض النفوذ والسيطرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن التدخلات الإيرانية برزت بقوة في المشهد العراقي والسوري واللبناني واليميني(وكالة "مهر" الإيرانية، 2013).

ثانياً: ظهور تباينات واختلافات في العلاقات الأمريكية مع بعض دول الخليج بشأن التعامل مع قضايا المنطقة العربية، حيث أقر مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في فبراير

2014 بأن "علاقة الشراكة الأمريكية - الخليجية تواجه اختلافات بين الأصدقاء" ، ويفسر الموقف الأمريكي بوجود قناعة لدى إدارة الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" بتجنب التورط في الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، وأهمية التوصل إلى حل تفاوضي مع طهران بشأن برنامجها النووي الأمر الذي يحمل في طياته صفقة محتملة تعزز نفوذ إيران في المنطقة على حساب المصالح الخليجية العليا واستقرار المنطقة برمتها. (بيرنز ، 2014).

ثالثاً: التطورات والفوضى التي شهدتها العديد من الدول العربية في إطار ما يعرف بـ"الربيع العربي" والتي أدت في معظمها إلى نتائج كارثية على الوضع المؤسسي والسيادي لتلك الدول ويات بعضها على مشارف الوصول إلى "الدولة الفاشلة" فهناك صراعات ممتدة واقتتال داخلي وفقدان للأمن وتوقف عمليات التنمية، وكلها عوامل تقوض مفهوم الأمن الجماعي العربي.

رابعاً: تعرض الأمن الخليجي لتهديدات داخلية في ظل انتشار الإرهاب داخل بعض دول مجلس التعاون، وظهور بؤر تحرض على التطرف، هذا إلى جانب استمرار الخلل في التركيبة السكانية، ومحاولات خارجية للتدخل في شؤون دول المنطقة تحت دعاوى احترام وحماية حقوق الإنسان.

يشكل "الاتحاد الخليجي" أولوية إستراتيجية وضرورة حتمية لمواجهة التحديات القائمة كصيغة ملائمة لتحسين دول مجلس التعاون وكبح مشروع الفوضى والتدخل الخارجي، علاوة على دور فاعل لدول المجلس في مجريات الأحداث التي تمر بها المنطقة، ولاشك أن هناك مكاسب عديدة يمكن تحقيقها في حالة "الاتحاد الخليجي" يأتي في مقدمتها إعادة التوازن الاستراتيجي لمعادلة الأمن الإقليمي من المنظور العسكري، ووفقاً للتقرير الإستراتيجي الصادر في عام 2012، فإن عدد قوات الجيش الإيراني العاملة تبلغ 532 ألف جندي في مقابل 363,6 ألف جندي هي عدد قوات جيوش دول مجلس التعاون العاملة (تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 2012).

ومن ناحية أخرى، فإن بروز كتل موحد لدول مجلس التعاون الخليجيسيغظم المكاسب السياسية والاقتصادية بشكل هائل، ويعزز القدرات الخليجية في لعب أدوار مؤثرة على صعيد أسواق الطاقة والاستثمارات، وتوحيد السياسات تجاه التكتلات الخارجية وإقرار العملة الموحدة والسوق الخليجية المشتركة. وكلها منافع حقيقية ومطلوبة، وفي المقابل، فإن هناك معوقات تواجه "الاتحاد

الخليجي" تتمثل في تباين الرؤى بشأن التوقيت والآلية المناسبة لتنفيذه تبعاً لاختلاف درجة التطور السياسي والاقتصادي بين دول المجلس، والحسابات الإقليمية المختلفة لكل منها. فهناك تأييد كامل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين لإقرار الاتحاد، حيث أعلن الملك البحريني "حمد بن عيسى آل خليفة" في أكثر من مناسبة دعم بلاده لقيام الاتحاد الخليجي، حيث أشار في 16 ديسمبر 2013 في خطاب له إلى: "أن مملكة البحرين على استعداد لإعلان الاتحاد". (وكالة الأنباء السعودية "واس"، 2014)

وهناك ترحيب من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت بالاتحاد وفق ضوابط معينة، وعلى الرغم من أن مواقف دول مجلس التعاون بشأن الاتحاد ليست متطابقة وتختلف في درجة التجاوب، إلا أن المؤشرات تظهر أن الاتحاد يمثل خياراً ثابتاً وتوجهاً استراتيجياً لدول المجلس في المستقبل ولا تراجع عن الانتقال إليه للأسباب التالية (الخليفة، 2015):

أولاً: أن المملكة العربية السعودية هي من يقود الدعوة للاتحاد الخليجي بما تتمتع به من ثقل كبير ووزن إقليمي وإمكانات ضخمة، إلى جانب ترحيب أغلب دول الخليج بتلك الخطوة، ولا يختلف أحد على الاتحاد كهدف في حد ذاته، وإنما يتعلق الأمر بالتوقيت والصيغة المقترحة لقيامه وفقاً للمصلحة الوطنية.

ثانياً: لم يشهد البيان الصادر عن القمة الخليجية بدولة الكويت التي عقدت في يومي 10-11 ديسمبر 2013 أي اعتراض على الاتحاد الخليجي، حيث نص على "اطلاع قادة المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن مقترح الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد وتوصيات الهيئة المتخصصة في هذا الشأن، والتعديلات المقترحة على النظام الأساسي، ووجهوا المجلس الوزاري باستمرار المشاورات واستكمال دراسة الموضوع". كما أشار البيان الختامي لقمة الدوحة التي عقدت في 9 ديسمبر 2014 إلى اطلاع المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ووجه المجلس الوزاري باستمرار المشاورات واستكمال دراسة الموضوع بمشاركة رئيس الهيئة المتخصصة في هذا الشأن.

ثالثاً: يعتبر قرار إنشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول مجلس التعاون لتعزيز العمل الأمني ومكافحة الإرهاب، وتأسيس القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس بهدف بناء منظومة دفاعية مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي، بالإضافة إلى ما تم إنجازه لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة من ضمان حرية التنقل والإقامة، وحرية حركة رؤوس الأموال والتملك والاستثمار وغيرها، خطوات جادة وحقيقية على مستوى الوصول إلى "الاتحاد الخليجي".

رابعاً: إن الاتجاه إلى تأسيس التكتلات والكيانات الضخمة بات ظاهرة عالمية وأصبح انضمام الدول لتلك التكتلات مصدر قوة في مسارات كثيرة، نظراً لما تقدمه من فرص وامتيازات عديدة للدول الأعضاء في مختلف المجالات، كما في حالة الاتحاد الأوروبي و"آسيان" وغيرها.

خامساً: نجاح منظومة دول مجلس التعاون في احتواء وتجاوز أية خلافات بينية تظهر على السطح، وتجلى ذلك في توقيع اتفاق الرياض التكميلي الذي أنهى الخلاف بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وتقرر بمقتضاه إعادة السفراء إلى الدوحة حرصاً على وحدة الصف ودفع مسيرة العمل المشترك، الأمر الذي يشكل آلية خليجية ذات مرجعية واضحة لحل الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء.

إن الدعوة إلى قيام "الاتحاد الخليجي" لها من المبررات والمنافع مما يدفع دول مجلس التعاون إلى تسريع الخطى لتطبيقه وتفعيل مقوماته، فالوحدة والتكامل لم تعد ترفاً، بل ضرورة ملحة في ظل التحديات الأمنية الراهنة، حيث طرح الملك الراحل "عبد الله بن عبد العزيز" ملك المملكة العربية السعودية فكرة الاتحاد بين الدول الخليجية الست في ديسمبر/كانون الأول 2011، تلك الرؤية التي تتجلى فيها ما صاغه ابن خلدون في فلسفته التاريخية، محلاً للعناصر المقومة للعمران والمقسمة إلى النظام الاقتصادي والنظام الثقافي، وصورة العمران التي هي النظام السياسي والنظام التربوي. تلك المبادرة التي تلتقي فيها هوية واحدة وتلاقي شعوب واحدة؛ لتكون الأمة الخليجية جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية.

فرضية ضرورة الاتحاد الخليجي

أصبح الاتحاد ضرورة نتيجة للتهديدات التي يتعرض لها المجلس، ويمكن في هذا السياق التطرُّق إلى بعض الأسباب التي تقود إلى دعم تحقيق الاتحاد ومنها ما يلي:

1. الانكشاف الإستراتيجي لبعض دول المجلس .
2. مستقبل الطاقة الخليجية، والقوة الاقتصادية الضخمة التي ستتشكل.
3. الانكشاف السكاني والخلل البنيوي (سياسياً، اقتصادياً) لبعض دول المجلس.
4. الحاجة إلى تطبيق الوحدة بين شعوب المجلس.

ولعلَّ النظرية التي يجب أن يُبنى عليها تشكيل الاتحاد، هي نظرية التكامل الإقليمي أو الدولي، التي تعبر عن حالة أو وضع يتحقق فيه التعاون الاقتصادي أو السياسي، أو خلق مجتمع إقليمي أو دولي آمن تختفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم النزاعات(الحربي، 2014)، ومقابل التغيرات السريعة في المنطقة، سيتحتم بعد هذه الأحداث إذا أرادت دول الخليج الوقوف أمام التحديات الآتية، باتخاذ تدابير ستبني موقفاً سياسياً موحداً قادراً على مواجهة التحديات الخارجية، وهو متمثل بضمّ وتوحيد الوزارات التالية (لخطيب، 2010):

- توحيد وزارة البترول.
- توحيد وزارة الدفاع.
- توحيد وزارة الخارجية.

ومن الأمثلة على الأنظمة المشتركة وإنشاء هيئات مشتركة بين الدول الخليجية، المحكمة الخليجية العليا في الجانب العدلي، ومثالاً آخر يتعلق بالعمل متمثلاً في تفعيل شغل الوظائف الشاغرة في دول الخليج للخليجيين كأولوية عن طريق استحداث قاعدة بيانات للخريجين والعاطلين عن العمل؛ مما يضمن انتقال الأيدي العاملة والكفاءات الخليجية للتنمية في الدول الأعضاء، إضافة إلى توحيد الوزارات الأنفة ذكرها. مما يسهم هذا في تعزيز الإطار التنموي الموحدوي المشترك لدول الخليج وللدول التي ستضم إليها في المستقبل.

درع الجزيرة هو قوة عسكرية أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان) لهدف معلن هو إيجاد قوة خليجية قادرة على القيام بالمهام المطلوبة للدفاع عن أمن الخليج وردع أي اعتداء تتعرض له دول الخليج. واتخذ قرار تشكيل هذه القوة في نوفمبر/تشرين الثاني 1982، حيث أقرت دول مجلس التعاون في دورتها الثالثة بالعاصمة البحرينية المنامة توصية وزراء الدفاع بتأسيس قوة دفاع مشتركة أطلق عليها "قوات درع الجزيرة". وقد دأبت هذه القوة منذ إنشائها على تنفيذ التدريبات والتمارين المشتركة بشكل دوري مع القوات المسلحة في كل دولة من دول المجلس، وقد أقيم أول تمرين لهذه القوة على أرض دولة الإمارات عام 1983. في عام 1986 تمركزت قوات درع الجزيرة وقوامها، في حينه، خمسة آلاف جندي في حفر الباطن شمالي شرقي السعودية. وفي عام 2000 وافق قادة دول التعاون من حيث المبدأ على زيادة قوة درع الجزيرة، كما استمرت الدراسات الهادفة إلى تطوير وتحديث القوة والرفع من كفاءتها القتالية والفنية، في أكتوبر/تشرين الأول 2002 اجتمع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في مسقط، واستعرضوا بعض المشاريع العسكرية وسبل تطوير القوة الخليجية المشتركة، وأعلنوا عزم دولهم رفع عدد هذه القوة إلى 22 ألف رجل .

أصبح مفهوم "الأصدقاء أو الأصدقاء الأعداء" "frenemy" الذي عاد مرة أخرى ليديمج مفهوم الصديق العدو في التعامل مع الدول، أو تعامل المنظمات بعضها مع بعض، أداة مهمة للتعامل مع تعقيدات الوضع الإقليمي لدى دول الخليج، ومع ما تواجهه من علاقات خليجية- خليجية، وكذلك خليجية- عربية وخليجية- إيرانية، فكل هذه الاتجاهات قد تتباين فيها وجهات النظر الخليجية؛ ولهذا لم يصبح العدو عدوًا بحتًا، بل أصبح شخصاً قد تضطر دول الخليج في توجيهها نحو الاتحاد إلى التعايش مع هذه الحالات نظراً للطبيعة المختلطة، وعليه ينبغي على دول الخليج تطوير استراتيجياتها للتعامل مع ذلك بما لا يتعارض مع مصالحها، وفي نفس الوقت لا بد لها من مراعاة الأطراف الأخرى دون التحول إلى حالة العداء الكامل معها (صقر، 2014).

دفعت التفاعلات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في ظل أحداث الربيع العربي، والمتصفة بسرعة التغيير وعدم القدرة على التنبؤ بها، خط الوعي في العقل الجمعي السياسي إلى

الاهتزاز، فقد أصبحت تفاعلات الربيع العربي التي شكلت ذلك الاهتزاز المستمر، نموذجاً جديداً لمسلمات مثل: السيادة، الحدود، الدولة. فولد العديد من الظواهر كان أبرزها وجود دول مهتزة، أو كيانات ضعيفة بسبب جذرية التغيير الحاصل، فكانت بعض القراءات لذلك التغيير أن تلك الدول كانت تمر بمرحلة فشل، وأنها قد تشكل خطراً مستقبلياً على الدول الإقليمية بمفهوم نظرية الفوضى (الزهراني، 2015).

يشكل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل الثابتة في التفاعل الخليجي- الخليجي، فالخليج يعتبر جزءاً جيولوجياً متصلًا بعضه ببعض؛ إذ إن شبه الجزيرة العربية لا يمكن اقتطاعها ولا يمكن إخفاؤها من الخارطة الجغرافية العربية، فضلاً عن الخارطة السياسية، ومن هنا شكّل هذا العنصر بُعداً مرتبطاً بعناصر وعوامل أخرى ارتبطت بالعنصر الجغرافي، أهمها العنصر الإنساني أو البشري، فالإنسان الخليجي هو نفسه ابن شبه الجزيرة العربية، الذي يجتمع مع سكان دول شبه الجزيرة الأخرى في العادات والتقاليد والنسب والثقافة واللغة والدين، وعلى الرغم من أن اجتهادات الدين تلعب دوراً كبيراً فيما حصل إلا أنّ التراث الإنساني العربي تحديداً يحمل من المشتركات ما يجعل الرابط غير قابل للكسر، ومن جهة أخرى يلعب امتداد القبيلة في دول الخليج عاملاً مهماً جداً في العوامل الثابتة؛ حيث تشكل صلات النسب والتراحم أسس ترابط ما بين شعوب المنطقة. وعليه فإنّ الأمة الخليجية جزء أصيل من الأمة العربية؛ حيث تتميز هذه الأمة بالتجانس بفضل العوامل البشرية التي سادت هذه المنطقة، ولقد دعم ذلك التجانس البيئة الجغرافية ووحدة العقيدة والعادات والتقاليد.

كذلك، فإنّ اللغة الواحدة هي خير عنصر يجعل من سكان الخليج كتلة واحدة تحتل موقعاً واحداً تزيد من قوتهم، فاللغة الواحدة سلاح للأمة في جوهرها، وهي عنصر يحيي الأمم ويُميتها، ويقيم الحضارات ويهدمها، ومما يزيد من أواصر التجانس والروابط في المجتمع الخليجي ما يُسمى بالوجدان المشترك الذي قد يتصوره البعض عنصراً عضوياً، ولكنه في حقيقة الأمر يتجلى بأوضح صورته عندما وقفت دول الخليج عند احتلال الكويت موقفاً موحدًا كان له فاعليته وآثاره على الصعيدين العسكري والاقتصادي (الزهراني، 2015).

يعتبر الاجتهاد الفكري في مفهوم الأمن لدى دول الخليج عامل متغير مهم، حيث أدت تداعيات الإحتجاجات العربية إلى اختلاف وجهات نظر دول الخليج في تعريفها لأمنها القومي، وكذلك لأمنها الإقليمي، فاتفقت دول الخليج على أن الأمن أصبح من أهم الأولويات، لكن طرق تفسير ذلك الاتفاق من خلال تحديد الأخطار ومواجهتها أو التفاعل معها تختلف من دولة إلى أخرى(صقر، 2014).

بالمقابل، تشكل المادة السابعة من الاتفاقية الأمنية الخليجية محاولة لحصار ذلك الاختلاف في طرق التفسير، حيث يتجلى في نصها بوضوح "مشاورة وزارات الداخلية، وأجهزة الأمن المماثلة في الدول الأطراف مسبقاً، ويتعاون ممثلوها لتنسيق وتوحيد مواقفهم تجاه المواضيع المطروحة على جداول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية". ولذا فإنَّ الاجتهادات في تعريف الأمن القومي لدول الخليج أدى لزاماً إلى تباين التحركات في السياسات الخارجية، وإن الثقل الرمزي الذي تشكّله دول الخليج ككتلة واحدة، ينبغي ألا يتأثر داخلياً بفعل اختلاف وجهات النظر، حيث يتمثل ذلك الثقل الرمزي في المؤسسات المشتركة، والجوانب التي عايشها المواطن الخليجي، وتتجلى في عدد من الأدوات التي جمعه مع أشقائه في أكثر من برنامج خليجي مشترك على مستوى الثقافة والتعليم والصحة، والسعي إلى توحيد المؤسسات والتشريعات، بل وحتى إلى الأهازيج والأشعار والأغاني الخليجية المشتركة، التي شكّلت وجداناً وتآلفاً خليجياً بين شعوبها.

أقر المجلس الأعلى لدول الخليج العربي في دورته السابعة والعشرين ديسمبر 2006 اعتماد استخدام البطاقة الذكية في التنقل بين دول المجلس وتكليف اللجان الوزارية المعنية إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك وتكليف الجهات المعنية بالعمل على تطبيق باقي استخدامات البطاقة الذكية على مستوى دول المجلس.

التحديات المؤثرة على مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

تتمثل أهم التحديات المستقبلية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في المرحلة القادمة فيما يلي:

- 1- تأخر تنفيذ معظم صيغ التعاون الخليجي البيني في كافة المجالات ضمن خططها الزمنية الموضوعية وبطء تنفيذها، بسبب تباين الرؤى إزاء بعض القضايا السياسية المعقدة ، مما يستدعي التفكير بجديّة في وضع إطار استراتيجي واحد تتطرق منه كل اشكال التعاون.
- 2- تسعى الدولة الخليجية لتخفيف حدة التوترات والإبتعاد عن الصراعات، والدخول إلى عصر التحولات الديمقراطية على الطريقة الخليجية الواقعية والتدريجية، إلا أن المنطقة لم تصل بعد إلى درجة التعاون الكامل بين كل دولها كما لم تصل بعد إلى درجة الاستغلال الأمثل لعائداتها النفطية كمحور أساسي للسياسة الاقتصادية والموازنة لدول مجلس التعاون في المرحلة الحالية والمقبلة.
- 3- عدم التفكير الإستراتيجي في موضوع النفط خاصة وأن الدول الكبيرة منذ الحرب العالمية الثانية تركزت في سياساتها المستقبلية على التفكير الإستراتيجي للنفط في منطقة الخليج العربي وربطه بمسارها السياسي المستقبلي الأمر الذي يتطلب إنشاء مؤسسة بحثية تتبع منظمة الأوبك يكون هدفها إعداد دراسات استراتيجية للطاقة للعقود القادمة إنطلاقاً من التقارير الإستراتيجية للدول الكبيرة.
- 4- عدم وضع استراتيجية مشتركة في مواجهة التحديات الاقليمية، والابتعاد عن الخصوصية الضيقة، ومعالجة مشكلة الخلل السكاني معالجة جذرية وجماعية، وأخذ مبادرات جريئة في وضع صيغة التعاون الاقليمي، بما يخدم المصالح المشتركة لإرساء قواعد ثابتة للأمن والاستقرار بعيداً عن المؤثرات الخارجية.

وتتمثل آليات تطوير مجلس التعاون المحتملة فيما يلي:

1. التفكير بجديّة في تطوير النظام المؤسسي في العمل الإداري في شتى المجالات، والذي يمكن أن يبدأ في بعض المؤسسات الهامة كنماذج تكون قدوة لمؤسسات أخرى في دول المجلس لبعث ثقافة مؤسسية جديدة تتماشى مع تطورات عصر العولمة ومستلزماته في الانفتاح الرشيد والتجديد المدروس، والمدخل لهذا يتطلب ثورة في المفاهيم بإتجاه إكتساب المعرفة المتطورة

- والمساهمة في صناعتها عبر تنمية الموارد البشرية والمؤسسات العلمية والبحثية المرتبطة بها وإحتواء الكفاءات العلمية أسوة بسياسات واستراتيجيات الدول المتقدمة (المطيري، 2011: 46).
2. ضرورة الانفتاح على المنجزات والخبرات المتقدمة للإستفادة من ايجابياتها، والعمل على تطوير قدراتها لمواكبة المستجدات، فالتحفظ والتصدي للعولمة بالنسبة لآثارها السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج ينبغي أن يشكل دافعاً لاستنهاض المؤسسات بدل أن يشكل إرباطاً لها.
3. دعوة الإدارة الخليجية إلى تحسين أدائها في استثمار الموارد المتوفرة لديها، وتحقيق مستويات اعلى من الكفاءة والفعالية والإنتاجية لتدخل بجدارة حلبة المنافسة العالمية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتطوير أداء الأفراد عبر الإعداد والتدريب لغرس المفاهيم المتعلقة بالإدارة المؤسسية، ووضع آلية جديدة لصياغة المناهج الدراسية من قبل الخبرات الخاصة العربية والتي يمكن أن تقدم مجموعة من الأفكار والأبحاث المتطورة لتصبح المناهج والإدارة بمستوى التحديات لكي تضطلع بمهامها التخطيطية والإشرافية التنفيذية بشكل فعال وكفاء(السيسي، 2007).
4. التفكير الجاد في وضع خطط خمسية وعشرية استراتيجية لتتجاوب بفاعلية وإيجابية مع ظاهرة العولمة، والتعامل المباشر مع الثقافات المختلفة، ومعايشة التوسع السياسي التي أبرزها متصلة بعضها البعض، وخلق آلية جديدة للتركيب السكانية تقوم على اساس التوازن البناء في المجتمعات الخليجية، والاستفادة من تجارب الآخرين في التخطيط الإستراتيجي للتنمية المستدامة.
5. إن دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحولات سريعة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه التحديات والآليات لا تجعله مجرد مراقب للتحويلات والتغيرات العالمية، بل يجب أن يكون له دور فاعل بها وذلك بالعمل على التنسيق والتفاعل بين دول مجلس التعاون الخليجي في دعم مسيرة تطور المجتمع المدني بأشكاله وأطيافه المختلفة كماً وكيفاً ونوعاً كي تتحرر مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع العربي وللتجاوب بفاعلية مع تطلعات وأهداف الوطن ككل.

6. ضرورة الاتجاه لوضع آلية جديدة تحكم العلاقة مع جامعة الدول العربية تركز على التنسيق الصحيح للمواقف تجاه القضايا الدولية، الأمر الذي يتطلب تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضايا الدولية التي يمكن أن تحدث مشكلات ممكنة للخروج برؤية يتفق عليها لدى التعامل مع بعض المشكلات السياسية قبل التصويت عليها في كلا التجمعين، والذي يشكل ضرورة ملحة ومطلب ضروري يجب التأكيد عليه والسعي لإتخاذ قرار بشأنه ليتم إعتماده بما يحقق التضامن العربي المطلوب.

الفصل الثالث

الإعلام السياسي التقليدي والإلكتروني

يقوم الإعلام بدور رئيسي في بناء المجتمع وتقدمه، وبالتالي التطور والتحول نحو التنمية المستدامة الذي يبدأ بالاعتماد على وسائل الاتصال الجماهيرية، مما يؤدي إلى تكوين صورة واضحة عن التوجهات السياسية داخل المجتمع عن طريق وسائل الإعلام كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، وتتحكم هذه العملية فيما يعرفه الناس أو يتحدثون عنه وهو أمر له دلالاته بالنسبة للمجتمع، وقد شهدت وسائل الإعلام تطور كبير خلال القرن العشرين وخصوصاً في الإعلام المرئي الإلكتروني، التي ظهرت في الصحف الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي.

تلعب وسائل الإعلام المرئية والسمعية والمقروءة دوراً مؤثراً في صناعة الرأي العام، ورسم الأنماط السلوكية للأفراد، والتأثير في صناعة القرار السياسي، بل التأثير في مختلف السياسات العامة للدولة، وذلك بفعل التطور المذهل والسريع في أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال المختلفة، والذي يمكّن الإعلام من امتلاك إمكانيات وقدرات عالية التأثير لم يكن يمتلكها منذ فترة طويلة من الزمن، مما أعطى للإعلام سلطة وقدرة لا يمكن لأحد تجاهلها، ولكل وسيلة إعلامية أهدافها وأدواتها ووسائلها في التأثير وال جذب والتغيير ومحاولة صنع رأي عام متناغم معها.

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بوسائل الإعلام وتطورها وأساليبها وأدواتها

المبحث الثاني: نشأة الإعلام السياسي

المبحث الثالث: أدوات الإعلام السياسي

المبحث الأول: التعريف بوسائل الإعلام وتطورها وأساليبها وأدواتها:

مفهوم مصطلح الإعلام:

تعريف الإعلام لغةً: تشير كلمة إعلام أساساً إلى الإخبار وتقديم معلومات، ويتضح في هذه العملية وجود رسالة إعلامية (أخبار، معلومات، أفكار، آراء) تنتقل في اتجاه واحد من المرسل إلى المستقبل، والإعلام في اللغة: مصدر مأخوذ من الفعل أعلم، وإذا كان المصطلح يعني نقل المعلومات والأخبار والأفكار والآراء، فهو في نفس الوقت يشمل إشارات أو أصوات وكل ما يمكن تلقيه أو اختراجه من أجل استرجاعه مرة أخرى عند الحاجة، وبذلك فإن الإعلام يعني "تقديم الأفكار والآراء والتوجهات المختلفة إلى جانب المعلومات والبيانات بحيث تكون النتيجة المتوقعة والمخطط لها مسبقاً أن تعلم جماهير مستقبلية الرسالة الإعلامية كافة الحقائق ومن كافة جوانبها، بحيث يكون في استطاعتهم تكوين آراء أو أفكار وتوجهات تجاه ما يجري حولهم من أحداث، حيث يتحركون ويتصرفون على أساسها من أجل تحقيق التقدم والنمو بما يخدم المجتمعات ويساعد على تطويرها(شكري، 1995: 110) .

تعريف الإعلام اصطلاحاً: يختلف الباحثون والمفكرون في وضع تعريف دقيق لمفهوم العمل الإعلامي، كما تختلف نظرة الدول للعمل الإعلامي ووسائل الإعلام حسب طبيعة أنظمة الحكم القائمة بها في فهم الإعلام وتفسيره حسب فلسفة المجتمع ونظريته لمختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واجتهد علماء الإعلام في العالم لوضع تعريف لهذا المصطلح. كقولهم: "الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم" (حمزة، 1984: 60).

ويرى عبد اللطيف حمزة أن أوضح تعريف للإعلام هو التعريف الذي وضعه العالم الألماني "أوتوجورت" حيث قال: (أن الإعلام هو إلا تعبير موضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت) (حمزة، 1984: 61). أي أن الإعلام لا بد أن يكون صادقاً مجرداً من الميول والأهواء، غير متحيز قائماً على أساس من التجربة الصادقة متماشياً مع الجمهور الذي يتوجه إليه.

ويربط الباحثون بين الإعلام والاتصال باعتباره مشتقاً من التعبير الأجنبي (communication) الإتصال وباعتباره يقوم على أساس التفاعل بين الجماهير، ولذلك كثيراً ما يرد معنى الإعلام مختلطاً في الحديث عن الاتصال (أبو شنب، 1988:11). فهو بمعناه العام والبسيط يقوم على نقل أو استقاء أو تبادل المعلومات بين أطراف مؤثرة ومثارة على نحو يقصد به، ويترتب عليه تغيير في المواقف أو السلوك (سعد، 1991: 23).

وسائل الإعلام والاتصال التقليدية والحديث:

ظهرت العديد من وسائل الإعلام بأساليبها وأشكالها المختلفة، والتي تزداد تنوعاً وتوسعاً كلما شهدت تكنولوجيا الاتصالات تطوراً، ويمكن تقسيم وسائل الإعلام والاتصال إلى أنواع رئيسية منها:

أولاً: **الوسائل السمعية:** وهي الوسائل التي تعتمد على حاسة السمع في إيصال المعلومات التي يراد إعلام الناس بها، وهي أقدم وأكثر الوسائل شيوعاً في المجتمعات، حيث كان الرواة من الحفظة يقومون بهذا الدور، فيقوموا برواية ما يحفظون ليستمع إليهم. ويتطور الحياة الإنسانية دخلت هذه الوسائل السمعية وسائل أخرى مثل: الوسائل المسجلة كالإذاعة التي تعتبر من أهم الوسائل السمعية المعاصرة التي تقوم بوظيفتها كوسيط إعلامي واسع الانتشار لما تحمله من التكنولوجيا العلمية المتطورة، بواسطة الراديو، وهو وسيلة إعلامية لم تنافسها وسيلة أخرى في قوة تأثيرها، ولا سيما في المجتمعات الريفية فهو يتميز بمجموعة من الخصائص التي ينفرد بها عن باقي وسائل الإعلام وهي (أبو معال، 2000: 13):

- قدرة موجاته على اختراق كل أنحاء العالم خلال لحظات، وقد أكدت الدراسات الإعلامية أن موجات الأثير تدور حول الكرة الأرضية في نحو ثانية ولا يقف في سبيلها حدود أو حواجز سياسية أو طبيعية، لذلك يعتبر الراديو أقدر وسائل الاتصال في سرعة نقل الأخبار.
- قدرة الراديو على مخاطبة كل الفئات والطوائف مهما اختلفت درجة التعليم بينها، فهو وسيلة مناسبة لمخاطبة الأميين لكونها لا تتطلب أدنى درجات القدرة على القراءة والكتابة.
- عدم حاجة الراديو إلى مجهود من جانب المستمعين فهو لا يتطلب تركيزاً كاملاً لمتابعة برامجه، ويستطيع الراديو الوصول إلى جميع الفئات كالمسنيين والأقل تعليماً والأطفال وفاقد البصر.

- قدرة الراديو على جذب المستمع والاستحواذ على اهتماماته، وذلك لاستخدامه عناصر تضيف على المادة الإذاعية جاذبية خاصة، كالمؤثرات الصوتية والموسيقى والحوار.

ثانياً: الوسائل البصرية: وهي الوسائل الإعلامية التي تعتمد على حاسة البصر كمصدر رئيسي في الإعلام، فهي وسيط إعلامي يرتبط بهذه الحاسة المهمة التي تضيف قوة في الإثبات والمعرفة، فالوسيلة الإعلامية البصرية تلاقي قبولاً لدى المشاهدين لأن تفاصيل المشاهدة أحياناً تساعد على المعرفة أكثر من سماع وصف أو تسمية مجردة وتضم هذه الوسائل المعارض والنصب التذكارية واللافتات واللوحات الفنية والإعلانية المتواجدة في الطرقات (حمزة، 1984: 62).

ثالثاً: الوسائل السمعية البصرية: وقد أطلق عليها هذا الوصف لاعتمادها على حاستي السمع والبصر في وقت واحد، وهذه الوسائل هي الأكثر تأثيراً في الإعلام، وتشمل هذه الوسائل التلفزيون والسينما والمسرح والأفلام التسجيلية والوثائقية، فالتلفزيون يعد وسيلة تسهل على الأفراد الاستفادة الإعلامية دون مشقة التنقل إلى أماكن الحدث ومع تطور وسائل الإعلام والاتصال والمجال السمعي البصري، وظهور الإنترنت كشبكة إعلامية ضخمة وفعالة تعد اليوم من أقوى وسائل الإعلام والاتصال التي تفوق خدماتها كل ما تقدمه الوسائل الأخرى، لكونها وسيلة سمعية بصرية ومقروءة وأسهل وسيلة للاتصال في نفس الوقت.

وقد أشارت البحوث التي أجراها "بلومر" و"دوب" إلى أن الوسائل السمعية والبصرية كأفلام الناطقة تمتاز بتأثيرها القوي على المتلقي وخصوصاً من فئة الشباب بحكم واقعية الصورة وحيويتها واقتنائها بالصوت المعبر، ويؤكد معظم العلماء هذه النتيجة بالنسبة للأطفال، فهم يصدقون ما يرونه من أفلام حتى أنه يصعب تحديد التأثيرات الناتجة عن المشاهدات السينمائية عند بعضهم، وإن عادات الممثلين على الشاشة كالتدخين واختيار الأزياء سرعان ما تنتشر بين المراهقين وغيرهم من شديدي الحساسية (أبو معال، 2000: 14).

رابعاً: الوسائل المكتوبة (المطبوعة): وترتبط هذه الوسائل بتطور وسائل الطباعة والنشر والتي شهدت تطورات متلاحقة، وقد مارست الكلمة المطبوعة تأثيرها القوي في الجماهير بأشكال مختلفة، وتشمل الوسائل المطبوعة الكتب، النشرات، الملصقات، الخرائط، الصحف والمجلات، بحيث تتميز

المطبوعات بالعمق في التفكير والصبر على البحث لكون المادة المطبوعة تحمل في طياتها الرأي المدروس وتتيح للقارئ فرصة للتأمل والتمعن في المادة المطبوعة لأكثر من مرة (سيد، 2000: 65). يتضح مما سبق، أن وسائل الإعلام المختلفة قد شهدت تطوراً في مختلف المجالات نتيجة لتزايد الطلب والاهتمام بتلبية الحاجات المتزايدة لمختلف فئات المجتمع للحصول على المعلومات والأخبار الدقيقة عن ما يجري في العالم من أحداث.

المبحث الثاني: نشأة الإعلام السياسي:

بالرغم من اختلاف وتعدد التعريفات لتحديد مفهوم الإعلام، إلا أنها تلتقي في نقطة واحدة وهي أنه لا يمكن تحديد مفهوم دقيق للإعلام دون ربطه بطبيعة المجتمع الذي يتم التوجه إليه بجميع مقوماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد عرف "محمد خضر" الإعلام بأنه "الوسيلة الرئيسية التي تقوم بالاتصال بين البشر من خلال أهداف محددة توضع على طريق تخطيط متقن بغرض التعريف عما يجري داخل الوطن الواحد بواسطة الأخبار والأنباء المختلفة (خضر، 1987: 15):

فالإعلام هو عبارة عن استقصاء الأنباء الآنية ومعالجتها ونشرها على الجماهير بالسرعة التي تتيحها وسائل الإعلام الحديثة، ويعرف أيضاً بأنه علم وفن توظيف المعلومة بهدف إيصالها إلى المتلقي بوسائل يمكن أن تؤثر على إدراك الفرد وقناعاته ومن ثم سلوكه ونمط حياته، وبدأت تظهر ملامح الإعلام الإلكتروني داخل الشبكة، حيث يشكل الانترنت إحدى إنجازات الثورة التكنولوجية، فقد ساد الإعلام ووسائله الإلكترونية الحديثة ساحة الثقافة، ويؤكد على محورية الإعلام في الحياة المعاصرة ذلك الاهتمام الشديد التي تحظى به قضايا الفكر والتتظير الثقافي المعاصر حتى جاز للبعض أن يطلق عليها ثقافة التكنولوجيا وثقافة "الميديا" أي الإعلام (خضر، 1987: 16):

مما سبق، يمكن القول أن الإعلام الإلكتروني هو عبارة عن نوع جديد من الإعلام الذي يشترك مع الإعلام التقليدي في المفهوم، والمبادئ العامة والأهداف، وما يميزه عن الإعلام التقليدي أنه يعتمد على وسيلة جديدة من وسائل الإعلام الحديثة وهي الدمج بين كل وسائل الاتصال

التقليدي، بهدف إيصال المضامين المطلوبة بأشكال متميزة ومؤثرة بطريقة أكبر، ويتيح الإنترنت للإعلاميين فرصة كبيرة لتقديم موادهم الإعلامية المختلفة بطريقة إلكترونية بحتة دون اللجوء إلى الوسائل التقليدية كمحطات البث والمطابع وغيرها بطرق تجمع بين النص والصورة والصوت، والتي ترفع الحاجز بين المتلقي والمرسل، ويمكن أن تناقش المضامين الإعلامية التي يستقبلها إما مع إدارة الموقع أو مع متلقين آخرين.

خصائص الإعلام الإلكتروني:

يتصف الإعلام الإلكتروني عن غيره من أنواع الإعلام بما يلي :

أ - **خاصية التنوع:** كان الصحفي يواجه مشكلة المساحة المخصصة لإنجاز مقالة إخبارية ما على مستوى الصحافة التقليدية "الورقية" المكتوبة وبما أن الصحافة تعيش على التوازن بين الفضائيات المخصصة للتحليل، والمساحات الأخرى كالإعلان ، كذلك كانت مهمة الصحفي تتمثل في إنجاز عمل صحفي يجمع بين المساحة المخصصة للتحليل، وبين تلبية حاجيات الجمهور في الحصول على أخبار صحيحة(مستغانم،2010).

وهنا جاء دور شبكة الانترنت الذي يسمح بإنشاء صحف متعددة التوجهات والأبعاد ذات حجم غير محدد نظرياً، والتي يمكن من خلالها إرضاء شرائح واسعة من المتلقين، وطريقة النص الفائق " Hyper text " هي المحرك لهذا التنوع في الإعلام، والذي يمكن إيجاد نسيج إعلامي حقيقي يستخدم أنماطاً مختلفة من المقاربات، والمصادر والوسائل الإعلامية ترتبط فيما بينها جميعاً بشبكة من المراجع(الزرو، 2007 :89).

ب - **خاصية المرونة:** تبرز خاصية المرونة بشكل جيد بالنسبة للمتلقي "مستخدم الانترنت"، إذ يمكن له إذا كان لديه الحد الأدنى من المعرفة بالانترنت، أن يتجاوز عدداً من المشكلات الإجرائية التي تعترضه، ويلعب الحاسوب هنا دوراً مزدوجاً فهو من جهة الوعاء المادي الذي يؤمن الاتصال بالإنترنت والتعامل معها، بالإضافة إلى وظيفته الأساسية المتمثلة في معالجة المعلومات، وتخزينها

بمختلف الأشكال والطرق، وكلما ازدادت قدرات الحاسوب، ازدادت مرونة التعامل مع الانترنت من الناحية التقنية(صقر، 1998 : 68).

أما على المستوى الإعلامي، فتبرز خاصية المرونة، من خلال قدرة المستخدم على الوصول بسهولة إلى عدد كبير من مصادر المعلومات والإعلام، وهذا ما يتيح له فرصة انتقاء المعلومات التي يراها جيدة وصادقة، والتمييز بينها وبين الإعلام التي تقدم معطيات مزيفة، حيث أن القدرة على تزييف المعلومة قد ازدادت كثيراً مع ظهور الانترنت التي سهلت كثيراً من عمليات تركيب الصور، وتعديل الأصوات وغيرها(خضر، 1987 : 16)

الفرق بين الإعلام الإلكتروني والإعلام التقليدي:

يختلف الإعلام الإلكتروني عن الإعلام التقليدي بعدد من الفروق من حيث:

أ- **المساحة الجغرافية:** يمكن للموقع الإعلامي أن يصل من خلال الانترنت إلى مختلف أنحاء العالم على عكس عدد كبير جداً من وسائل الإعلام التقليدية التي تكون مقيدة في أغلب الأحيان بحدود جغرافية محددة. وحتى إذا تمكنت بعض وسائل الإعلام التقليدية من تجاوز "محليتها" فإنها لاتضمن نشر رسائلها الإعلامية إلا على عدد محدود من المتلقين في العالم، لذلك تسعى غالبية الوسائل الإعلامية إلى شق طريقها واستحداث نسخة إلكترونية لها على الانترنت(بدرلأما، 1999 : 60).

ب- **عامل الكلفة:** يبرز هذا العامل خاصة على مستوى الصحافة المكتوبة، وبشكل أكبر عندما يتم تأسيس موقع إعلامي إلكتروني من حيث أنه يوفر على صاحب جريدة ما جزءاً من تكاليف طبع وتوزيع النسخة الورقية للجريدة ويضمن له في الوقت نفسه عدداً أكبر من القراء، ولكن هناك إشكالية في هذا المجال، حيث يمكن لمدير الصحيفة من تغطية ميزانية الجريدة من خلال النسخة الورقية، ويمكن أن يغطي جزءاً آخر من الميزانية من مردودية الاشتراكات، وهذا ما يختلف عند الحديث عن تأسيس موقع إلكتروني للصحيفة من ناحية العائد المادي (سعود، 1998 : 30)، وهنا يلاحظ عامل الكلفة بالنسبة للصحيفة،

فالصحيفة الناجحة تحاول أن توافق بين إصدار أعداد ورقية، وفي نفس الوقت تحاول إنشاء موقع لها على شبكة الانترنت.

ج- **عصر التفاعلية:** إن أحد أهم الفروق التي تميز الصحيفة الإلكترونية عن الصحيفة الورقية، بل وتميز الإعلام الجديد عن الإعلام التقليدي القديم، هي ميزة التفاعل، والذي يكون في بعض الأحيان مباشراً، ويتيح عنصر التفاعلية للزائر إمكانية التحوار المباشر مع مصممي الموقع وعرض آرائه بشكل مباشر من خلال الموقع، وكذلك المشاركة في منتديات الحوار بين المستخدمين، والمحادثة "Chating" حول مواضيع يتناولها الموقع، أو يطرحها زوار ومستخدموا الموقع وكذلك القوائم البريدية، كما يتيح عنصر التفاعلية إمكانية التحكم بالمعلومات، والحصول عليها، وإرسالها وتبادلها عبر البريد الإلكتروني(علي الدين، 1998).

والإعلام الحديث كغيره من أمور العصر، بات في مفترق طرق، حيث أصبح الإعلام يحمل تناقضاً جوهرياً بين رسالة الإعلام والإعلان وبين مراعاة مصالح الأنظمة والحرص على مصلحة المتلقي، وما بين غايات التنمية الاجتماعية ومطامع القوى الاقتصادية التي تعطي الأولوية للإعلام الترفيهي لا التنموي، وقد بدت مظاهر التناقض الجوهري أكثر وضوحاً، في ضوء متغيرات عصر المعلومات، وكما هو الحال على مستوى اللغة والتربية، حيث بات الإعلام في أمس الحاجة إلى رؤية جديدة ومغايرة، فالمنظومة الإعلامية تعد مثلاً صارخاً لإساءة استخدام التكنولوجيا، ويكفي دليلاً على ذلك، تلك الهوة الفاصلة بين غايات الإعلام وواقعه، وبين زيف أفنعتة وحقيقة دوافعه (علي الدين، 1998).

ولا بد من الإشارة إلى المنافسة بين الإعلام والإعلامية الإلكترونية، فقد تحسم الأمور لصالح الإعلام الأكثر تطوراً من الناحية التقنية والأكثر حجماً على مستوى المضمون، كما أن هذه المنافسة قد تساهم في التخفيف من طموح وسائل الإعلام المحلية التي ترغب في احتلال مساحة ما على الانترنت خدمة لمصالح جمهورها، والذي قد يؤدي إلى تخلي الجمهور عن وسائل الإعلام المألوفة له، لصالح وسائل أخرى لها القدرة على مدّه بالمعلومات التي يرغب فيها أكثر من تلك

الوسائل المحلية، كما هو الشأن في أغلب دول العالم الثالث، ويمكن أن يجد الإعلام الوطني مكانة داخل الانترنت إذا كان قادراً على إدارة وهيكله العمليات من منظور تلبية حاجات ورغبات المتلقي.

المبحث الثالث: أدوات الإعلام السياسي:

بدأت عملية تأسيس الإعلام الإلكتروني في ظل تطور شبكات الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، إذ بادرت الهيئات والمؤسسات الحكومية إلى إنشاء مواقع خاصة بها، وكذلك الشركات والمؤسسات الأهلية الربحية وغير الربحية، حيث قامت بإنشاء مواقع متعددة حظيت باهتمام الكثير من الزوار وخصوصاً مواقع التجارة الإلكترونية، وفي الواقع فإن هذا الإعلام أصبح يتنافس مع الإعلام التابع للدولة وفي نفس الوقت قامت وسائل الإعلام بأشكالها المتعددة من فضائيات تليفزيونية وصحف ومجلات ودور نشر ومؤسسات أبحاث، بحجز مواقع تابعة لها على شبكة الإنترنت، ويتألف الموقع الإلكتروني الواحد عادة من صفحة واحدة أو عدة صفحات، ويحتوي على مجموعة من المواضيع وملفات الفيديو والصور وغيرها، وبإمكان أي مستخدم لشبكة الإنترنت الدخول إلى هذا الإعلام المتاح في أي وقت يشاء، والوصول بثوانٍ معدودة إلى أية معلومات يريدها ومن مصادرها الرئيسية وفي أي مكان من العالم، وينقسم هذا الإعلام الإلكتروني إلى قسمين رئيسيين هما (سعود، 1998: 33):

1- الإعلام المؤسسية: وهي مواقع مملوكة لمؤسسة أو شركة، وهي عبارة عن مجموعة من الصفحات الثابتة، تحتوي على معلومات عن الشركة أو المؤسسة، وعن نشاطاتها والخدمات التي تقدمها، والمنتجات التي تعرضها وتروج لها، كما وأنها تحتوي على بيانات تخصصها، وعناوينها وطرق الاتصال بها. هذه الصفحات يمكن أن يقال عنها أنها ثابتة على مدار اليوم على الشبكة العنكبوتية، وتعتبر هذه الصفحات أفضل وسيلة إعلامية ودعائية للمؤسسة أو الشركة، كونها متاحة لكافة زوار الشبكة، ويعتبر الموقع الإلكتروني الطريقة المفضلة للتعامل مع العملاء، والإجابة على أسئلتهم وتلبية طلباتهم، كما وأنه يساعد في الترويج وبيع المنتجات أكثر مما تقوم به وسائل الترويج والبيع الأخرى.

يتميز هذا الإعلام كما يراه الدكتور محمد الموسوي بالتالي (الموسوي، 2006):

- أ. دعم المنتج الذي تصنعه أو تبيعه الشركة التي ترعى الموقع.
- ب. الإعلان عن المنتج الذي تقوم الشركة أو المؤسسة بإنتاجه.
- ج. المساعدة على بيع المنتج الذي تقوم الشركة صاحبة الموقع بإنتاجه، من خلال عمليات التسويق الشبكي.
- د. تقتصر على التعريف بالشركة أو المؤسسة والتعريف بالسلع والخدمات التي تقدمها، وربما تقوم بعرض منتجات لشركات أخرى، وعمل إعلانات تجارية لسلع وخدمات غالباً ما تدخل في مجال تخصص الشركة التجارية.

2- الإعلام الشخصية: هي مجموعة من الصفحات الخاصة بصاحب الموقع، تحتوي على معلومات خاصة به، وكتابات وأفلام فيديو وتسجيلات صوتية وصور فوتوغرافية، ويعرض فيها آرائه ومواقفه، وهذا ما يتيح لزوار الموقع الإطلاع عليها ومناقشتها بشكل مباشر معه. ويعتبر "الموقع الشخصي هو أفضل وسيلة للتواصل بين الشخص والعالم الخارجي، حيث يقوم بتوفير بيئة للتواصل مع متصفح الإنترنت من خلال هذا الموقع، ويقوم بتحديث موقعه عن طريق حاسوبه الشخصي، فمثلاً لو كان مصوراً أو رساماً أو كاتباً يرغب في إبراز هواياته وإمكانياته على الإنترنت، فإن الموقع الشخصي هو الحل، حيث أنه يتيح للمستخدم توسيع إمكانيه الوصول له عن طريق الإنترنت ويمكنه من التعبير عن الذات والخصوصية، وخلق الهوية الخاصة به على الإنترنت" (مؤسسة الإبداع الرقمي، 2011).

ولا يقتصر الإعلام الإلكتروني على هذين التصنيفين فقط، بل هناك مواقع أخرى تتميز بخاصية متفردة وتقدم خدمات جيدة مثل: (موقع غوغل، موقع ياهو، وموقع أم أس أن وغيرها)، التي تقدم خدمة البريد الإلكتروني المجاني وخدمات أخرى.

أنماط الإعلام الإلكتروني:

يصنف الإعلام الإلكتروني إلى أنماط متعددة وهي:

1- **الإعلام المعلوماتية:** يصنف هذا الإعلام على أساس المحتوى والمضمون الذي ينشر عليها وهناك مجموعة من التصنيفات منها (السيد، 2000: 6):

أ- **الإعلام التعريفية:** وتشمل مواقع الشركات والمؤسسات والإعلام الشخصية، وتتيح لزوارها الإطلاع على خدماتها ومنتجاتها ونشاطاتها، ويجري تحديثها بفترات متباعدة، وهي بمثابة دليل تعريفى تقدمه إلى زائريها، وتقدم لهم معلومات أولية وبسيطة عما تريد الإعلان عنه.

ب- **الإعلام المعرفية المتخصصة:** هي مواقع ذات أهمية كبيرة لزوارها، كونها تقدم المعرفة والمعلومات المتخصصة، أو مواضيع ذات أهمية أو اختراعات علمية حديثة، مستخدمة الأساليب المكتوبة والمسموعة والمرئية. ومنها: مواقع العلماء والشخصيات المشهورة .

ج- **الإعلام الإلكتروني:** وهو الإعلام الذي يتم بنقل الأخبار عند وقوعها، وهو عادة ما يكون واجهة لبعض وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، كإعلام الإلكتروني للفضائيات التلفزيونية مثل: (محطة "CNN" وفضائية "BBC" وقناة الجزيرة وقناة العربية)، والصحف مثل: (واشنطن بوست والأهرام المصرية، الشرق الأوسط السعودية، والسياسة الكويتية)، وغالباً ما تكون تغطيتها ضمن حدود جغرافية محددة، والأحداث ساعة وقوعها (الموسوي، 2006).

د- **المنتديات:** انتشر هذا النوع من الإعلامى العالم أجمع، لبساطته وسهولته ولما يقدمه لمرتاديه من مواضيع ترفيهية وحياتية يومية، يتيح للزوار فرصة كبيرة للمحادثة (الدردشة) حول تلك المواضيع، والأسئلة التي يثيرها (الآدمن) أو المتداخلين أحياناً، "والمنتديات أنواع منتشرة على شبكة الإنترنت ومتاحة للمستخدم أن يكتب فيها ما يريد بمجرد الاشتراك الذي لا يكلف سوى كتابة الإيميل وكلمة سر خاصة به، ويصبح عضواً مشتركاً في هذه المجموعة أو المنتدى".

2- الإعلام الخدمية: يقتصر عمل هذا الإعلام على تقديم الخدمات المتنوعة لزواره، ولا يكثرث كثيراً بتقديم المعرفة والثقافة والمعلومات العامة، ويجري تصنيفه كالاتي:

أ- الشبكات الاجتماعية: تعد شبكات التواصل الاجتماعي من أكثر وأوسع أنواع الإعلام على شبكة الإنترنت انتشاراً واستمراراً، لتقديمها خاصية التواصل بين الأفراد والجماعات المستخدمين لها، حيث تمكنهم من التواصل وتبادل الأفكار والآراء والمعلومات والملفات والصور وأفلام الفيديو، وهي مواقع تقدم خدمة التواصل بين الأعضاء المنتسبين لها، حيث يمكن لأحد المستخدمين الارتباط بأحد الأصدقاء عبر الموقع ليصل كل جديد يكتب ويضاف من قبل ذلك الصديق إلى صفحة صديقه، كما أنها تمكن المستخدم من التحكم بالمحتوى الذي يظهر في صفحته، فلا يظهر إلا ما يضيفه الأصدقاء من كتابات وصور ومقاطع. أما أشهر تلك الشبكات فهما: (فيس بوك وتويتر) " (موقع ثورة الويب، 2011).

ب- خدمات المشاركة: هي مواقع متخصصة بنشر ومشاركة ملفات معرفية وعلمية، سياسية واجتماعية، ثقافية ورياضية وغيرها، ومن هذه الشبكات المتخصصة (موقع اليوتوب) الذي يقدم الأحداث بالصور مثل: (مقاطع الفيديو).

ج- الخدمات البرمجية: تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بتقديم خدمات خاصة ومهمة لمتصفحها على الإنترنت، فهي تقدم لهم برامج تساعد في تأدية بعض المهام من الأمثلة المشهورة لهذا النوع، الإعلام الذي يقدم خدمات تحرير الصور وتعديلها، وهناك العديد من الإعلام الخدمية من هذا النوع لكن أغلبها تدور حول المهام غير المعقدة والتي لا تتطلب جهوداً حاسوبياً كبيراً لتنفيذها" (عبد الحميد، 2009: 52).

د- الخدمات السريعة: يتميز الإعلام الإلكتروني بخدماته البسيطة، لكنها في نفس الوقت تقدم خدمة ضرورية تتمثل في: (تقصير عناوين الصفحات الطويلة وجعلها قصيرة، يسهل إرسالها عبر موقع تويتر)، ولابد من التوضيح إن هذه الخدمة تتعلق بالإعلام الإلكتروني والشبكات الاجتماعية على وجه الخصوص. "وهي مواقع تؤدي مهام بسيطة لكنها مطلوبة، عادة ما تكون هذه المهام متعلقة

بمواقع الكترونية أو بشبكات اجتماعية أخرى، ويتميز هذا النوع عن السابق أن المهام تكون عادة بسيطة وسريعة وفي نفس الوقت مطلوبة بكثرة بين مستخدمي الإنترنت.

المدونات الإلكترونية:

انتشرت المدونات الإلكترونية بشكل واسع على شبكة الإنترنت، وأخذ التدوين الإلكتروني موقعاً مميزاً له بين الإعلام الإلكتروني، حيث ترتبط المدونات السياسية ببعضها بصورة مكثفة وتعيد دمج مجموعات منفصلة متنوعة التوجهات في سياق أوسع مما يجعل منها مجالاً عاماً، ولذلك فهي من خلال مواصفات هيكلية في بنيتها تكون مجالاً عاماً مثالياً من حيث سهولة التصميم وانتشار برامجها، ومن محدودية التكلفة وسهولة التشغيل وتضمين التعليقات والروابط وملفات الصوت والفيديو والنصوص، وكل ذلك يتم في دقائق معدودة، كما أنها تمنح فرصاً متساوية في التواجد والمشاركة وتتسع لتشمل الجميع (عبد المقصود، 2010: 27).

في ضوء ما تقدم يتضح أن صحافة الإنترنت أو صحافة المواطن المتمثلة بالمدونات، هي الصحافة التي ستخلف الصحافة الورقية، وهي الصحافة الجديدة الوافدة، كما يراها ياسر بكر في كتابه الإعلام البديل، بالقول: "تشير الدلائل كلها وأغلب الدراسات المتخصصة، إلى أن الصحافة الورقية في طريقها لتحل مكانها في متحف التاريخ، شأن كل الأشياء الجميلة التي أسعدت البشرية، وبانتهاء دورها انسحبت في هدوء لتمنح الفرصة، لوافد جديد قادر على العطاء وإسعاد الإنسان" (بكر، 2010: 180).

وتورد موسوعة ويكيبيديا رأياً حول المدونات الإلكترونية (Weblog) أو (Blog) بأنها: "منشورات على شبكة الويب تتألف بالدرجة الأولى من مقالات دورية، وتكون في معظم الأحيان مرتبة زمنياً بشكل معكوس" (موسوعة ويكيبيديا الحرة، 2010).

ثالثاً: مواقع المحادثة (الدرشة):

انتشرت على الشبكة منتديات للتعرف، وهي مواقع تسلية وبناء صداقات ، والعلاقات بين الأفراد ، ومن أهم ما تمتاز به مواقع الدردشة ما يلي (إنولا، 2004):

- أن مواقع المحادثة (الدرشة) بأنها نتاج للتطور التكنولوجي، الذي أدى إلى تطوير المعارف والمفاهيم الاجتماعية والإنسانية، وتنمية الثقافة العامة ، إضافة إلى التسلية والاستمتاع بوقت الفراغ، ويشير إليها السيد بخيت على أنها: "التعريف بالوسائل الاتصالية الجديدة عبر الإنترنت من جلسات الدردشة والجماعات الإخبارية والقوائم البريدية وطرق نقل الملفات والمواد".
- تكثر فيها المشاكل الاجتماعية والأخلاقية، حيث يرتادها بعض ضعاف النفوس لاصطياد ضحاياهم من الشابات والشباب من المراهقين، فبعض الدارسين الأمريكيين (معظمهم من الذكور) لا يستطيعون أن ينتزعوا أنفسهم بعيداً عن أجهزة الكمبيوتر حتى بعد مضي (12) ساعة متواصلة" (اللبان، 2008 : 41).

شبكات التواصل:

ساهمت الأحداث السياسية والطبيعية الذي شهدها العالم دوراً بارزاً في التعريف بشبكات التواصل، وبالمقابل كان الفضل أيضاً لهذه الشبكات في إيصال الأخبار السريعة والرسائل النصية ومقاطع الفيديو عن تلك الأحداث، الأمر الذي ساعد في شهرة وانتشار هذه الشبكات وأهمها: (الفييس بوك، تويتر، واليوتيوب):

1- الفيس بوك: ويعرف على أنه شبكة اجتماعية استأثرت بقبول وتجاوب كبير من الناس خصوصاً من الشباب في جميع أنحاء العالم، وهي لا تتعدى حدود مدونة شخصية في بداية نشأتها في شباط عام (2004)، في جامعة (هارفارد) في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل طالب يدعى (مارك زوكربيرج)، وكانت مدونته (الفيس بوك) محصورة في بدايتها في نطاق الجامعة ويحدود

أصدقاء (زوكربيرج)، حيث لم يخطر ببال (مارك زوكربيرج) هو وصديقين له إن هذه المدونة ستجتاح العالم الافتراضي بفترة زمنية قصيرة جداً، فتخطت شهرتها حدود الجامعة وانتشرت في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية المختلفة، وظلت مقتصرة على أعداد من الزوار ولو أنها كانت في زيادة مستمرة. والتي قال عنها مؤسسها (مارك زوكربيرج): "لقد أضحي كل منا يتكلم عن الفيس بوك العام، الذي تفكر الجامعة في إنشائه، أظن أنه من السخف أن يستغرق الأمر من الجامعة سنتين من أجل تنفيذ ذلك، وجدت أن بإمكانني تنفيذه أفضل منهم وفي أسبوع واحد" (مزري تش، 2011 : 132).

بالرغم من ذلك، إلا أن هذه المدونة لم تحقق تميزاً على وسائل الإعلام الاجتماعية الأخرى التي سبقتها مثل موقع (ماي سبيس) وغيره، حتى عام (2007)، حيث حقق القائمون على الموقع إمكانيات جديدة لهذه الشبكة ومنها، إتاحة فرصة للمطورين مما زادت هذه الخاصية من شهرة موقع الفيس بوك، بحيث تجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية إلى كافة دول العالم، وتجاوز عدد المسجلين في هذه الشبكة في الأول من يونيو (2010) النصف مليار شخص، يزورونها باستمرار ويتبادلون فيما بينهم الملفات والصور ومقاطع الفيديو، ويعلقون على ما ينشر في صفحاتهم من آراء وأفكار ومواضيع متنوعة وجديدة، يضاف إلى ذلك المشاركة الفعالة وغالباً ما تكون في المحادثات والدرشات. وتحتل شبكة الفيس بوك من حيث الشهرة والإقبال المركز الثالث بعد موقعي (غوغل ومايكروسوفت)، وبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من (800) مليون شخص، وأصبح مؤسس الفيس بوك أصغر ملياردير في العالم، وهو في السادسة والعشرين من عمره، وتقدر قيمة الفيس بوك أكثر من (خمسة عشر) مليار دولار، وهناك تقديرات تشير إلى أن قيمته ارتفعت إلى (خمسة وستين) مليار دولار أمريكي (مارسيلا، 2010).

كان الاعتقاد السائد بأن الفيس بوك هو شبكة اجتماعية يرتادها الشباب فقط، إلا أن واقع الحال يثبت خلاف ذلك، حيث أن هذه الشبكة مفتوحة للجميع: أساتذة جامعات وأدباء وكتاب وفنانين وغيرهم من مختلف الفئات العمرية، ويرى بهذا الصدد الأديب النمساوي (روبرت ميناسه)، بأن الفيس بوك شبكة لمن يريد أن يشارك، ويتعرف على الجديد فيها، والوصول إلى أكبر عدد من القراء بقوله:

"يريد الفنان أن يكون وحيداً، غير أن الفنان لا يطبق الوحدة". ويعتبر الفيس بوك مدونة عملاقة يشارك فيها الجميع كمهرجان ملون مضيء للحياة الفكرية والأدبية، يجب ألا يكون الكاتب أو المتقن منعزلاً أو وحيداً أو مغترباً في ذاته أو في محيطه أو في مجتمعه، بل يجب أن يخلق في فضاء التواصل محاطاً بالمحبة حتى يبدع أكثر، وحتى يزيد التفاعل لديه وبذلك ينعكس هذا على إبداعه وحياته عامة واللغة المتداولة تتأرجح بين الشخصي والأدبي والنقدي، لكن الجو العام مرح وتسوده روح الصداقة وحب الحياة، فالكل يمد أذرعاً للكل، ما عدا بعض الأمور السلبية البسيطة التي يمكن التعامل معها بحزم وفق قوانين وضوابط الفيس بوك. فالبعض يعتبر دخيلاً لا يفقه أدب الحوار أو الأخوة، والبعض يمزج الشخصي بالمهني، وهكذا يتم التعامل مع هؤلاء بحزم حتى لا يتشوه أو يتأثر الجو العام ولا تقل نسبة الاحترام والإيجابية وهذا أمر مهم" (مهلب، 2010).

إلا أن هناك إشكالية تلفت نظر رواد الفيس بوك وتقلقهم أحياناً ولا يمكن إغفالها، وهي أن الأصدقاء الذين يزورون صفحة المشترك، والتعليقات التي يدونوها في هذه الصفحة، والكثير من المواضيع التي يرفقونها أحياناً، تصبح محط نفور وانزعاج البعض من رواد الفيس بوك، خصوصاً وأنها تجري دون موافقة صاحب الصفحة وفي أغلب الأحيان دون علمه، إذ يوضح الكاتبان: "ChristakisNicholas A. &James H. Fowler" في كتابهما بعنوان التواصل "Connected" الكيفية التي تقوم بها وسائل الإعلام الاجتماعية في تغيير حياة ومصير الفرد في ضوء ما يكتبه أصدقائه، أو أصدقاء أصدقائه على الفيس بوك. (James,2011)

2- تويتر: يعد موقع تويتر إحدى شبكات التواصل الاجتماعي، التي انتشرت أواخر القرن العشرين، والتي لعبت دوراً كبيراً في الأحداث السياسية في العديد من البلدان، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتصدرت هذه الشبكات ثلاثة مواقع رئيسية، لعبت دوراً مهماً جداً في أحداث ما يسمى بثورات "الربيع العربي" وهي: الفيس بوك، التويتر، اليوتيوب، حيث أخذ "التويتر" اسمه من مصطلح (تويت) الذي يعني (التغريد)، وأتخذ من العصفورة رمزاً له، وهو خدمة مصغرة تسمح للمغردين إرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى (140) حرفاً للرسالة الواحدة، ويجوز للمرء أن يسميها نصاً موجزاً مكثفاً لتفاصيل كثيرة" (Jossey-Bass; 2011).

3- **اليوتيوب:** وهو أحد وسائل الإعلام الالكترونية الاجتماعية الشهيرة، والذي استطاع بفترة زمنية قصيرة الحصول على مكانة متقدمة ضمن مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً في دوره المتميز في الأحداث التي شهدها العالم (الربيع العربي، الأحداث في اليونان) التي جرت ووقعت في أنحاء مختلفة من العالم منها: الكوارث الطبيعية والتحركات والثورات الشعبية.

ولنجاح الأداة الإعلامية في السياسة الخارجية هنالك العديد من الأسس الواجب توافرها، ومنها ما يلي:

- **توافر عنصر البساطة:** يجب أن يتم صياغة الدعاية بأسلوب سهل وبسيط مراعية خصائص وطبيعة الجمهور المخاطب، ويجب أن تترك أثراً مباشراً لدى الجمهور، يمكن قياسه بمدى تقبل الجمهور ومدى استيعابه إياها ورسوخها في مخيلته، وهنا يجب أن تصاغ الدعاية من قبل خبراء مختصين في المواد الدعائية، حيث يتطلب ذلك المعرفة الواسعة بثقافة وشخصية الجمهور الموجه له الدعاية. (مكي، 2005)
- **قابليتها للتصديق:** يجب أن تكون الدعاية قابلة للتصديق ويجب أن تغلف بشواهد معقولة نسبياً لدى الجمهور المخاطب بها ومواكبة الأحداث والتطورات.
- **القدرة على جذب الانتباه والإثارة:** فعنصر الإثارة من العناصر المهمة في الإقبال على الدعاية وكذلك الارتكاز على عنصر التشويق ولفت انتباه الرأي العام، ويقدر ما ينجذب الجمهور المتلقي للدعاية بقدر ما تتحقق الأهداف المرجوة منه، وكذلك إن ثمة شرطاً للتسويق هو أنه يجب صياغتها بشكل يناسب قدرات الجمهور الفكرية، والثقافية، وكذلك يجب استخدام وسائل مناسبة لبثها وأن تواكب الدعاية الفترة الزمنية للحدث. (عبد الله، 2003)
- **الانسجام بين طبيعة الدعاية وطبيعة الجمهور:** إذا أخذ بعين الاعتبار أن لكل شعب خصوصية معينة يمتاز بها عن غيره، فهناك عدداً من الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار (سليم، 1998):

أ. اختيار الوقت المناسب لبث ونشر الدعاية ليكون أكثر كفاءة وأكثر احتمالاً لتعرض الجمهور له.

ب. تحديد طبيعة الجمهور من خصائصه الشخصية (الفئة العمرية، الجنس، مكان السكن، المستوى التعليمي، الثقافة العامة).

ج. الوقوف على الأولويات التي يحتاجها الجمهور، ومعرفة الأبعاد النفسية له.

د. حُسن اختيار الأداة المناسبة لإيصال المعلومات مع مناسبتها للإمكانات المتاحة.

- **الابتعاد عن التناقض:** إن المادة الدعائية يجب أن تكون منسجمة حتى تحقق الهدف بقدر المستطاع وبقدر ما تكون الدعاية متكاملة ومنسجمة بقدر ما تستطيع الإقناع والتأثير والعكس صحيح.

- **التركيز على جوانب جديدة بالاهتمام وتكرارها:** يكون التكرار مع تغير بعض الألفاظ والتراكيب وليس في المضمون، ثم تكرار بعض الأخبار لأهميتها، لكن لا يكون ذلك على حساب جوهر الخبر ومضمونه، ويحقق التكرار هدفاً هاماً هو تثبيت المعلومة وترسيخها بذهن الجمهور المستهدف والوقوف بدقة على أهدافها.

يُستخدم البث الفضائي لتحقيق أهداف عديدة من أهمها: (ديماس، 2004)

1. أنه وسيلة من وسائل التفاهم الدولي وتقريب وجهات النظر.
2. تحقيق تبعية الدول النامية من خلال سيطرة وسائل الإعلام الغربية على مصادر المعلومات والأخبار العالمية.
3. التبادل اللامتكافئ الذي يرتبط أساساً بعدم التوازن في التدفق الإعلامي بين الشمال والجنوب.

لا يمكن للدعاية السياسية التي تعد من أهم مرتكزات نجاح وسائل الإعلام أن تكون فاعلة إلا إذا تحققت لها بعض الشروط ونجحت في تطبيق الخطوات الأساسية للدعاية واتبعت التوقيت الزمني لتوجيه الدعاية كالاتي: (الحسن، 2003)

- مدى قدرة الدعاية ونجاحها على جذب انتباه الطرف المستقبل للدعاية بشكل تشويقي حتى تحقق أهدافها.
- أن لا تتعارض مع الثقافة والأطر المرجعية لجمهور المشاهدين أو المستمعين أو القارئ حتى تستطيع الدعاية السياسية أن تؤثر في توجهات وآراء هذا الجمهور.
- أن تعكس الدعاية السياسية أهداف القائمين بالاتصال وتوجهاتهم ونمطهم القيمي من ناحية، وأن تعبر عن مصالح الدولة التي تمثلها من ناحية أخرى بدرجة كبيرة من التناسق. (آغا، 2003)

من خلال الخطوات السابقة مع توقيت النشر الملائم تستطيع الدعاية السياسية أن تجد تأثيرات واضحة على سلوك الجمهور الموجه إليه الدعاية بشكل ملموس، ومنها:

- الاحتكار: ويتحقق ذلك عندما لا توجد معارضة قوية في وسائل الاتصال الجماهيري فيما يخص نشر القيم والسياسات والصور العامة، أي أن احتكار وسائل الإعلام يحدث عند غياب الدعاية المضادة، وهذا الشرط سائد بشكل كبير في وسائل الإعلام لدول الشمال، حيث لا تستطيع وسائل الإعلام في دول الجنوب أن تكون صورة مضادة لوسائل الإعلام في دول الشمال، أي أن يكون إعلام الدول النامية يعكس صورة مختلفة ويتبنى وجهات نظر هذه الدول وشعوبها تجاه القضايا المطروحة أو التي تتعلق بها.
- إيجاد القنوات لتوجيه الاتجاهات الموجودة فعلاً، وتظهر عملية إيجاد قنوات تسير فيها الاتجاهات الموجودة مسبقاً بنجاح في الإعلام التجاري، حيث يوجه الإعلام أساساً إلى وضع السلوك والاتجاهات القائمة في قنوات معينة، ولكن نادراً ما يسعى لخلق اتجاهات جديدة أو نماذج سلوكية مختلفة عن سابقتها أي أن الإعلان يتعلق بمواقف نفسية بسيطة كاستخدام منتج معين، ولكن الدعاية الجماهيرية تواجه موقفاً أكثر صعوبة وتعقيداً، فهي تسعى لتحقيق أهداف متعارضة مع اتجاهات ذات جذور عميقة، فهي تسعى إلى إعادة تشكيل هذه الاتجاهات أكثر من سعيها لوضع القيم السائدة في قنوات معينة، كما أن نجاح

الإعلام يبرز فشل الدعاية، ولذلك فإن وسائل الاتصال الجماهيري قد تستخدم بصورة مؤثرة عندما تضع الاتجاهات الأساسية الموجودة فعلاً في قنوات فرعية ولو بشكل مؤقت.

• استكمال الجهاز الدعائي، حيث تساعد الدعاية بشكل أساسي على النجاح، والذي يتمثل في توزيع الصحف والنشرات بالمناقشات المحلية التي تتم في أطر أقل انتشاراً، أو في جماعات صغيرة بين القائم بالدعاية أو من يمثله من ناحية، وبين الجمهور المستهدف من ناحية ثانية، ومن هنا يؤكد خبراء الدعاية أن هذه الجماعات الصغيرة يمكن أن توجد أو تستمر نتيجة لوجود الدعاية الجماهيرية وحدها، حيث أثبتت وسائل الاتصال الجماهيري فعاليتها عندما كانت تعمل في موقف تميز بالاحتكار النفسي، أو عندما كان الهدف هو تحويل الاتجاهات الأساسية وتوجيهها في قنوات، وليس تعديل هذه الاتجاهات أو تحويلها أو إذا كانت هذه الوسائل تقوم بالدعاية المباشرة لاستكمال الجهاز الدعائي لها بشكل مباشر مع الجمهور، ومن ثم فهناك قواعد للدعاية تقوم بها وسائل الإعلام لتستطيع الوصول إلى النتائج أن للدعاية حدوداً لا يمكن أن تتجاوزها، فهي لا تستطيع أن تلغي الحقائق الموضوعية، فمهما تقوم به الإعلانات من تشويه وترويج لحقائق معينة، فإن هناك ثوابت في إدراك ووعي الجمهور لا يمكن أن تتغير بسهولة، ومن هنا فالدعاية تعمل على التغيير في الاتجاهات بما تمتلكه وسائل الإعلام من قدرة على التأثير، لكنها لا تعد بديلاً لهذه الاتجاهات كما أنها لا تلغيها كلياً. (مكي، 2005)

إن مدى تقبل الجمهور للدعاية السياسية يعتمد على معلومات الجمهور وخبراته والظروف التي يتم توجيه الدعاية فيها، وبما أن وسائل الإعلام وتدفق الأخبار تشكل المصدر الرئيس لمعلومات الجمهور، فغالباً ما يكون للدعاية قبولاً واسعاً على المستوى الداخلي، ودرجة أقل على المستوى الخارجي؛ وذلك لأن الجمهور في الخارج وإن كان يتأثر بالدعاية والإعلانات، إلا أن قيمه ومعتقداته وحقائقه لا يمكن أن تكون موضع شك من القائمين بتوجيه الدعاية له من ناحية، ومن جانب صانعي القرار السياسي والذين يتركون بصمة قوية على حدود الدعاية وتأثيرها من ناحية

ثانية، ويمكن للدعاية أن تقوم بوظائف مزدوجة وهي التأثير على الجمهور وإعادة توفيق أفكاره من ناحية، وبناء وتعديل احتياجات الجمهور بما يحقق أغراض الدعاية في المستقبل من ناحية ثانية.

الفصل الرابع

دور الإعلام السياسي في تعزيز الاتحاد الخليجي

ترتبط العملية السياسية بالعملية الاتصالية في أي مجتمع من المجتمعات المتقدمة أو النامية أو غيرها، بعلاقة جوهرية إلى الدرجة التي يصعب معها تصور أحدهما دون الآخر، أو قيامه بوظائفه بمعزل عنه، فالنظامان، كلاهما، يتأثر بالآخر ويؤثر فيه، وإن كان التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الاتصال في البلدان النامية، بشكل خاص، أكبر من تأثير الاتصال على النظام السياسي، فالعلاقة قائمة، أياً ما كانت طبيعية وشكل كل من النظام السياسي، والاتصالي، فكل شيء في السياسة اتصال(المنوفي، 1985: 50-18-51)، وليس بمقدور أي نظام سياسي حديث أن يعمل بدون مساعدة وسائل الاتصال، ذلك أن الاتصال المشتغل بالمسائل السياسية يكون عادة، وليس دائماً، أداة مساعدة للسياسة، بنقل سياسات صنّاع القرارات إلى الشعوب، وبيئور اتجاهات ومواقف الشعوب حتى يستفيد منها صنّاع القرارات. فهو العنصر الديناميكي للوجود السياسي، الذي يعني بنقل الرسائل فيما بين أجزاء النظام السياسي، ثم بينه وبين النظام الاجتماعي (بدر، 1998: 233).

وتكرس النظم السياسية مساحات وأوقات في وسائل الاتصال لمشاكل الحكومة، حيث يرى السياسيون، الذين يعدون، من وجه، من القائمين بالاتصال السياسي(العويني، 1984: 343)، أنهم يحتاجون إلى قنوات اتصال جماهيري تحظى بمصداقية الجماهير، وبالمثل، فإن الإعلاميين يرون أنه لا يمكنهم تأدية مهمتهم في الاتصال السياسي دون أن يكونوا على صلة بالسياسيين للحصول على الأخبار والتعليقات، فهم مشاركون في العملية السياسية، ولعل من أهم الوسائل التي يشاركون من خلالها في العملية السياسية، تركيز الانتباه على قضايا معينة، ومن ناحية أخرى، تطلع وسائل الاتصال بدون إضفاء الشرعية على النظام السياسي، لأن بقاءها مرهون ببقاء النظام نفسه (حمادة، 1993: 55-73).

ويُنظر إلى وسائل الاتصال الناشطة إعلامياً بعامّة، وإخبارياً بخاصة، في النظام الذي يقع تحت سيطرة الدولة، على أنها الوسيط الأساس بين صناع القرار السياسي والجمهور، ومن هنا أصبح العمل الأساس للاتصال: تأسيس الإطار السياسي الثابت السليم الذي من خلاله يتم إيجاد بيئة اجتماعية صالحة متجانسة تؤدي دورها إلى التوسع في قطاعات وطنية أخرى. ويمتلك الاتصال القدرة الإعلامية على تعبئة الاهتمامات المبعثرة للجماهير في هدف قومي واحد(المنوفي،1985: 147).

وعلى مستوى النظام السياسي العربي، تتجه السياسات الاتصالية كلها، إلى دعم سلطة النظام القائم وتوجيهاته في المجالات المختلفة وخدمة مصالحه الحقيقية والمتصورة، بصورة مباشرة، على النحو الذي يخدم تماسك النظام وديمومته، مما نجم عنه أن اصطبغ مضمون الاتصال في معظم أشكاله بالصبغة الدعائية المباشرة، التي تعزز مصالح النظام وأهدافه، وتعزز المصالح القطرية، وتغرس الولاء لها في عقول الجماهير (الجمال،1991: 52-53).

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعاون الإعلامي الخليجي وأثره على تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: الإستراتيجية الإعلامية الخليجية ودورها في تعزيز التعاون الخليجي

المبحث الثالث : المسؤولية الأخلاقية للعاملين في مجال الإعلام تجاه تعزيز الوحدة الخليجية

المبحث الرابع : دور الإعلام في تكوين رأي عام خليجي يعزز الاتحاد الخليجي

المبحث الخامس : الإستراتيجية الخليجية لحماية الشباب من "الفكر المتطرف"

المبحث السادس: دور الإعلام في نشر الثقافة السياسية التي تعزز الوحدة بين الدول الخليجية

المبحث الأول: التعاون الإعلامي الخليجي وأثره على تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي

يمكن بيان التعاون الإعلامي الخليجي وأثره على تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ما يلي:

أولاً: التعاون الإعلامي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بدأ التعاون الإعلامي بين دول المجلس قبل قيام المجلس من خلال الاجتماعات الدورية لوزراء الإعلام بدول مجلس التعاون الخليجي، أي وزراء الإعلام في دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق، وتم من خلال تلك الاجتماعات إنشاء ثمان مؤسسات إعلامية مشتركة هي: مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، جهاز تلفزيون الخليج، وكالة أنباء الخليج، مركز التراث الشعبي، مركز تنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيون، مركز التوثيق الإعلامي، لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي، ولجنة العلاقات الدولية. وقد تم الاستغناء عن اللجنتين الأخيرتين بقرار من الاجتماع الثاني عشر لوزراء الإعلام بدول الخليج في أبريل 1988م، وتوقف مركز تنسيق التدريب الذي لم يقر نظامه الأساسي من وزراء الإعلام (بدر، 1998: 235).

وفي مطلع عام 1990، أنحصر عدد المؤسسات الإعلامية المشتركة في خمس مؤسسات، هي جهاز تلفزيون الخليج، ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، ووكالة أنباء الخليج، ومركز التراث الشعبي، ومركز التوثيق الإعلامي. وبعد العدوان على دولة الكويت في العام ذاته، تم إلغاء عضوية العراق من المؤسسات الخليجية المشتركة، وانسحبت دول المجلس من مركز التوثيق، وتحولت وكالة أنباء الخليج إلى أنباء البحرين، وتم تحديد علاقة المؤسستين المتبقيتين وهما مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك وجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج مع مجلس التعاون. وقد انضمت الجمهورية اليمنية إلى جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، بموجب قرار اتخذه المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008)، وإلى مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، بناءً على قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والثلاثين (أبوظبي، ديسمبر، 2010)

ثانياً: أهداف التعاون الإعلامي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي:

تكمّن أهداف التعاون الإعلامي المشترك بالتالي (الجمال، 1991 : 55):

- وضع أنظمة متماثلة في المجالات الإعلامية، تراعي الأهداف الأساسية لمجلس التعاون في مجالات الإذاعة، والتلفزيون، والصحافة ووكالات الأنباء، والمطبوعات، والإعلام الخارجي.
- توثيق التنسيق والترابط بين المؤسسات الإعلامية بما يساهم في تحقيقها لأهدافها ومسؤولياتها تجاه المواطن ودول المجلس بشكل اشمل، وتسخير جهودها وإنتاجها الإعلامي للمصلحة المشتركة.
- تعميق الإيمان بدور مجلس التعاون لدى المواطنين من خلال تزويد أجهزة الإعلام بالمعلومات الدقيقة والسريعة عن مسيرة العمل المشترك.
- تحقيق المواطنة في مجال العمل الإعلامي، سواء من خلال المساواة بتوفير فرص العمل لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء، أو من خلال العمل الإعلامي التجاري الذي يدخل ضمن مفهوم النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: إنجازات العمل الإعلامي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي

حقق التعاون الإعلامي بين دول المجلس العديد من أهدافه، وكان من أبرز الإنجازات ما يلي:

ميثاق الشرف الإعلامي بين دول مجلس التعاون الخليجي

أقر المجلس الأعلى للإعلام في دورته السابعة (أبو ظبي، نوفمبر 1986) ميثاق الشرف الإعلامي الذي ينظم العلاقة بين وسائل الإعلام في دول المجلس والإعلام الخارجي، وتم تطوير وتحديث مضامينه في الدورة التاسعة عشر للمجلس الأعلى (أبو ظبي، ديسمبر 1998).

الإستراتيجية الإعلامية بين دول مجلس التعاون الخليجي

أقر المجلس الأعلى للإعلام الإستراتيجية الإعلامية في دورته الحادية والثلاثين (أبو ظبي، ديسمبر 2010) وكان من أهم أهدافها ما يلي:

- تعزيز التعاون وفرص الوحدة بين دول المجلس
- ترسيخ الهوية الخليجية والعربية والإسلامية لدول مجلس التعاون
- تعميق المواطنة الخليجية.
- دعم ترابط المجمع الخليجي وأمنه واستقراره.
- تنمية الوعي المجتمعي العام لدى المواطنين والمقيمين.
- دعم مسيرة مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي.
- دعم التعاون والتكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دول المجلس.

قامت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال عرض الإستراتيجية الإعلامية على جميع اللجان الإعلامية، بترجمة مضامين الإستراتيجية الإعلامية إلى برامج ومشاريع عملية. كما تم تشكيل لجنة تنفيذية للإستراتيجية الإعلامية تتولى اقتراح آليات لتنفيذ الإستراتيجية وترجمة مساراتها إلى برامج عملية، وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات، وأحيلت توصياتها إلى اللجان الإعلامية المتخصصة لتنفيذها.

التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الإعلام الخارجي (التلفزيوني، الإذاعي، الصحفي، وكالات الأنباء الخليجية، الإعلام الإلكتروني الخليجي) :

يمكن التعاون بين الدول الخليجية في مجال الإعلام في المجالات التالية (عبد الله، 2003):

- أقر المجلس الأعلى في دورته السابعة (أبو ظبي، نوفمبر 1986) وثيقة ضوابط الإعلام الخارجي، التي تحدد العلاقة مع وسائل الإعلام في الخارج. وتم تحديث هذه الوثيقة في الدورة التاسعة عشر للمجلس الأعلى (أبو ظبي، ديسمبر 1998).
- إعداد تقارير شهرية بعدة لغات، شملت الانجليزية، والفرنسية، والأسبانية، والألمانية، وتوزيعها على قادة الرأي العام وصانعي القرار السياسي والاقتصادي في كل من بريطانيا، وفرنسا، وأسبانيا، وألمانيا خلال الفترة 1992-1994م.

- طباعة وتوزيع كتب عن دول المجلس وقضاياها الهامة بعدة لغات شملت الروسية، والاندونيسية، والأردية، وتوزيعها في الدول الناطقة بهذه اللغات.
 - إقامة أسبوع إعلامي في تونس عام 1998م.
 - تنفيذ أيام تعريفية بدول مجلس التعاون في عدد من الدول، شملت فرنسا 2004، وبلجيكا 2005، وألمانيا 2006، وهولندا 2007، واسبانيا 2008، وإيطاليا 2009، وبريطانيا 2010، وكوريا الجنوبية 2011، ومملكة السويد 2013م، واليابان 2015.
 - العمل على تنظيم دورات تدريبية وورش عمل خاصة بالعاملين في الإعلام الخارجي، حيث عُقدت ورشة العمل الأولى في أبو ظبي عام 2009م.
 - التنسيق لزيادة عدد من الصحفيين الأوربيين لدول المجلس.
- 1. التعاون التلفزيوني بين دول مجلس التعاون الخليجي**

يمكن هذا التعاون بالتالي(الجمال، 1991):

- إنتاج رسائل توعوية وأفلام تسجيلية بالتعاون مع مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك.
- تبادل البرامج التلفزيونية بصفة دورية بين تلفزيونات الدول الأعضاء.
- التعريف بالسوق الخليجية المشتركة من خلال إنتاج رسائل تلفزيونية قصيرة تسلط الضوء على مسارات السوق.
- إنتاج وبت برامج تعزز المواطنة الخليجية، وتساهم في تحقيق المزيد من الاندماج بين شعوب دول المجلس في تلفزيونات الدول الأعضاء.
- إبراز مكتسبات المواطنة، وإنتاج فلاشات تلفزيونية تعريفية بهذه المكتسبات.
- إنتاج برنامج مواهب خليجية، تساهم في التوعية بحقوق الملكية الفكرية بدول المجلس ويشجع على الابتكار والاختراع.
- اعتماد استخدام شعار مجلس التعاون في تلفزيونات دول المجلس أثناء المناسبات الوطنية للدول الأعضاء، وفي ذكرى قيام مجلس التعاون.

- إنتاج برنامج تلفزيوني مشترك بين تلفزيونات دول المجلس لإيصال رسائل إعلامية تعكس أهداف الإستراتيجية الإعلامية لدول المجلس، وتسلب الضوء من خلال حلقات البرنامج الشهرية على قرارات العمل المشترك، التي تتناوب كل دولة من المجلس في إعدادها وبثها بالمشاركة مع تلفزيونات الدول الأعضاء الأخرى.
- تقوم تلفزيونات دول المجلس بإعداد وبث برامج خاصة بالأعياد الوطنية والمناسبات الرسمية للدول الأعضاء والإشارة إليها ضمن برامجها.
- الاستفادة من الدورات التدريبية التي تعدها تلفزيونات دول المجلس ويتاح للعاملين في تلفزيونات دول المجلس المشاركة فيها، وكذلك تنظيم دورات تدريبية متخصصة ومشتركة من خلال جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج.
- إنتاج برامج حوارية جماهيرية مباشرة تتناول تعميق المواطنة الخليجية.
- تساهم تلفزيونات دول المجلس في تفعيل مسيرة العمل الإعلامي المشترك، وتتعامل مع مسيرة المجلس من خلال تغطية الاجتماعات والفعاليات والنشاطات التي تعقد في مقر الأمانة العامة.
- مشاركة تلفزيونات الدول الأعضاء بإنتاج وبث برامج وندوات تسلط الضوء على مسيرة مجلس التعاون وما تحقق من انجازات وذلك بمناسبة ذكرى قيام المجلس.
- إنتاج برامج وأفلام وثائقية عن مسيرة مجلس التعاون.
- استكمال إنتاج سلسلة أفلام "الخليج العربي مكن طاقة العالم"، باللغتين العربية والانجليزية التي تبرز الحضور الفاعل لدول المجلس في مجال المساعدات والمعونات والإغاثة الإنسانية، وذلك من خلال مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك (الموسوي، 2006).
- تنسيق المواقف بين تلفزيونات دول المجلس في الإطار العربي، وذلك من خلال المشاركة في اللجنة الدائمة للإعلام العربي واجتماعات وزراء الإعلام بجامعة الدول العربية.
- إنتاج وبث أفلام ضمن سلسلة "الخليج حضارة وبناء" تشمل المرافق السياحية في دول المجلس، وفيلم عن "جهود دول المجلس في مكافحة الاتجار بالبشر".

- إنتاج مسلسل درامي اجتماعي من ثلاثين حلقة يركز على الولاء والانتماء وترسيخ الهوية الوطنية وإشاعة التسامح ونبذ العنف.

- إنتاج وبث برامج تلفزيونية للتعرف بقطاعي البترول والطاقة.

2. التعاون الإذاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي

يمكن هذا التعاون بالتالي (الإبراهيم، 2006):

- استمرار بث صوت مجلس التعاون خلال دورات المجلس الأعلى، وتقوم جميع إذاعات دول المجلس بالربط الإذاعي مع الصوت أثناء بثه.

- تبادل البرامج والمواد الإذاعية بين إذاعات دول المجلس.

- تبادل الزيادات بين المسؤولين والمعددين والمخرجين والمذيعين.

- إنتاج وبث برنامج "السياحة في الخليج" من ثلاثين حلقة.

- إنتاج مسلسل درامي اجتماعي من ثلاثين حلقة يركز على الولاء والانتماء وترسيخ الهوية الوطنية وإشاعة التسامح ونبذ العنف.

- إنتاج برامج إذاعية للتعريف بقطاعي البترول والطاقة.

- توسيع مجال مهرجان الخليج للإنتاج التلفزيوني، الذي يقام كل عامين، ليشمل الإنتاج الإذاعي بدول المجلس، واعتماد نظام أساسي له.

- تقوم إذاعات دول المجلس بإنتاج برامج تحمل مضامين إعلامية تخص المجتمع الخليجي في كل ما يهدد تماسكه وأمنه واستقراره.

- الاهتمام بتسليط الضوء على الأعياد الوطنية والمناسبات الرسمية لدول المجلس وإعداد برامج خاصة بهذه المناسبات والإشارة لها ضمن برامج الإذاعة.

- المشاركة في الدورات التدريبية المختصة التي ينظمها جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج.

- إتاحة الفرصة لمتدربين من إذاعات دول المجلس في الدورات التي تعقدها أي من إذاعات الدول الأعضاء.

- إنتاج البرامج التي تعمق المواطنة الخليجية.

- إنتاج برامج وتنظيم ندوات تسلط الضوء على مسيرة مجلس التعاون.
- إنتاج حلقات من البرامج "الخليجي مكن الطاقة" من خلال مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، حيث تم التركيز في هذا البرنامج على الإنسان بدول المجلس ومسيرة بناء الإعلام الحديث وتقنية الاتصالات ويتم بثه من إذاعات دول المجلس.
- استمرار إنتاج وبث برنامج "خليجنا واحد" على الهواء مباشرة من إذاعة دول المجلس ولمدة ساعة ونصف ويتم الربط بين إذاعات دول المجلس خلال بث البرنامج.
- الاستمرار في دعم الإنتاج البرامجي المشترك في مجالي الإذاعة والتلفزيون، لما يمثله من بُعد إستراتيجي في العلاقات الإعلامية بين دول المجلس، فضلاً عن تحقيق إنتاج برامجي متميز على غرار برنامج "سلامتك" و"افتح يا سمس" ، وبرامج التوعية المتميزة بكلفة موزعة على ست دول بدلاً من دولة واحدة .
- إنتاج أعمال درامية مشتركة بين إذاعات أو أكثر من إذاعات دول المجلس.
- عقد حلقات عمل للبرامج المخصصة للشباب في دول المجلس.
- إنتاج برنامج "فالكم خير" والذي يمثل رسائل درامية خاصة بالبرنامج الإذاعي "خليجنا واحد" للتعريف بقرارات العمل المشترك لمجلس التعاون.
- عقد حلقة نقاشية بين الإذاعات الرسمية والخاصة بدول المجلس "أهمية التنافس وضرورة الشراكة" بتاريخ 2 و3 مارس 2015م بدولة الكويت.
- إقامة أستوديو إذاعي للبث المباشر من مقر الأمانة العامة سنوياً بمناسبة ذكرى قيام مجلس التعاون، وذلك بالتعاون مع إذاعة الرياض حيث تقوم إذاعات دول المجلس بالربط المباشر مع إذاعة الرياض أثناء بثها المباشر للاحتفال.

3. التعاون الصحفي بين دول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر التعاون الصحفي أحد جوانب التعاون الإعلامي المهمة، فالمؤسسات الصحفية بدول المجلس لديها برمجها القائمة في مجال التعاون والتواصل من خلال اللقاء السنوي الذي يجمع رؤساء التحرير ومديري المؤسسات الصحفية، حيث تم إنشاء اتحاد للصحافة الخليجية، الذي يعقد اجتماعات منتظمة خارج إطار الأمانة العامة لمجلس التعاون (ميثاق الشرف الإعلامي، 1999).

4. التعاون في مجال وكالات الأنباء الخليجية

يمكن هذا التعاون بالتالي: (إستراتيجية العمل الإعلامي، 2011)

- إعداد وبث تقارير إخبارية بصفة دورية حول المجلس ودوله تحت مسمى "ملف التعاون" تعنى بجميع الجوانب التنموية والاجتماعية في دول المجلس، وبعد استنفاد "ملف التعاون"، استمرت الوكالات ببث تقارير أسبوعية تسلط الضوء على منجزات مسيرة مجلس التعاون مثل السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي ومد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس، لاستفادة وسائل الإعلام من هذه التقارير.
- استمرار تبادل الزيادات بين المسؤولين والمحريين والفنيين في وكالات أنباء دول المجلس.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة في وكالة الأنباء القطرية ووكالة الأنباء الكويتية للعاملين في وكالات الأنباء بدول المجلس والأمانة العامة.
- الاستفادة من الإعلام الجديد، وذلك من خلال إنشاء حساب موحد لوكالات الأنباء بدول المجلس على موقع تويتر ويوتيوب.
- تكثيف المواد الإخبارية والتقارير الإعلامية التي توضح مواقف وسياسيات دول المجلس.
- استمرار التزام جميع وكالات أنباء دول المجلس باستقبال وبث الأخبار التي تخص الدول الأعضاء من مصادرها الرسمية.
- تفاعل وكالات أنباء دول المجلس ودورها المشترك والفاعل في الأحداث التي تواجه أي من الدول الأعضاء.
- استمرار العناية بإيصال أخبار ومواقف المجلس لأكبر شريحة ممكنة من وسائل الإعلام، وذلك من خلال البث بلغات مختلفة.
- سرعة تبادل الصور بين وكالات الأنباء بدول المجلس خلال المناسبات والاجتماعات والفعالية المشتركة التي تعقد في الدول الأعضاء.
- مساهمة وكالات أنباء دول المجلس في مسيرة العمل المشترك من خلال تغطية الاجتماعات والفعاليات والنشاطات، والبث المستمر للتقارير الإخبارية عن مسيرة مجلس التعاون.

- استمرار تعزيز التعاون الفني والتقني بين وكالات الأنباء بدول المجلس.
- إقامة معرض "للصور الفوتوغرافية" مصاحب لدورات المجلس الأعلى في الدولة المضيفة.
- عقد ورشة عمل متخصصة في التكنولوجيا الحديثة والخاصة بالمعلومات وبمشاركة وكالات الأنباء بدول المجلس، في عام 2014م بدولة قطر.
- إنشاء الموقع المشترك لتبادل الصور بين وكالات أنباء دول المجلس.

5. التعاون في مجالات الإعلام الإلكتروني الخليجي

يعتبر التعاون في مجال الإعلام الإلكتروني من أحدث مجالات التعاون بين دول المجلس، حيث تم عقد خمسة اجتماعات كان من أبرز نتائجها ما يلي (ميثاق الشرف الإعلامي، 1999):

- عقد ورشة عمل في مجال الإعلام الإلكتروني.
- إعداد مسودة ميثاق شرف للإعلام الإلكتروني.
- التمهيد لصياغة قانون موحد للإعلام الإلكتروني.
- طرح مشروع إنشاء قناة يوتيوب لبث الأنشطة الخليجية في هذا المجال.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الإعلامية الخليجية ودورها في تعزيز التعاون الخليجي

سعت الدول الخليجية لوضع إستراتيجية إعلامية شاملة لدول مجلس التعاون الخليجي تساهم في تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي بهدف زيادة قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية وتهدف الإستراتيجية إلى (ميثاق الشرف الإعلامي، 1999):

أولاً: تعزيز مجالات التعاون وفرص قيام الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويتضمن الأهداف الفرعية التالية:

1. ترسيخ الهوية الخليجية والعربية- الإسلامية لدول المجلس وذلك من خلال ترسيخ مبادئ الدين الإسلامي وتعاليمه، ونشر الوسطية والاعتدال، ونبذ الغلو والتطرف، وتعزيز الهوية العربية لدول مجلس التعاون الخليجية وشعوبها، وتعميق القيم الإيجابية لمجتمعات دول المجلس وعاداتها وتقاليدها وآدابها العامة، وتشجيع استخدام اللغة العربية الفصحى في

وسائل الإعلام، وتكثيف البرامج التي تهتم بإبراز ونشر التراث الخليجي (الفولكلور)، ومتابعة قضايا العالمين العربي والإسلامي والاهتمام بشؤونهما، وإطلاق حملة إعلامية خليجية تتصدى للقنوات الفضائية الهابطة، وتواجه التحديات القيمة والأخلاقية التي يتعرض لها الشباب والأطفال في المجتمع الخليجي، ووضع إستراتيجية إعلامية خليجية لتوعية الشباب بمخاطر الفضائيات الهابطة وسبل حمايتهم دون المساس بحرية الإعلام، ووضع منظومة إعلامية دولية تركز القيم الإنسانية المشتركة دون المساس بخصوصيات المجتمعات وهويات الأمم والشعوب(وليام، 2014).

2. **تعميق حس المواطنة لدى المواطن الخليجي**، وذلك من خلال تكثيف البرامج والفعاليات الأخرى التي تعزز المواطنة الخليجية، وإنتاج مضامين وفعاليات إعلامية لتحقيق مزيد من الاندماج بين شعوب دول المجلس، والاحتفال بالمناسبات والأعياد والأيام الوطنية لدول المجلس، والتعبير عن الآراء والهموم والتطلعات المشتركة لشعوب دول المجلس.

3. **دعم الوسائل والبرامج التي تساعد على ترابط المجتمع الخليجي وتعزيز أمنه واستقراره**، وذلك من خلال إنتاج رسائل إعلامية تحسن المجتمع الخليجي ضد كل ما يهدد تماسكه وأمنه واستقراره، وإبراز المشتركات العامة بين شعوب دول المجلس الثقافية والاجتماعية والتاريخية، واحترام أنظمة الدول الأعضاء ودساتيرها وقوانينها ورموزها وخصوصياتها، وتشكيل هيئة حكماء البث الإعلامي في الخليج تناقش المخالفات الإعلامية وتتصدى لها(المقداد، 2006).

4. **تنمية الوعي المجتمعي العام لدى المواطنين والمقيمين في دول مجلس التعاون الخليجين** خلال رفع مستوى الوعي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لدى المواطنين والمقيمين في دول المجلس، وتوعية المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية، والتعريف بحقوق الإنسان وتعزيزها في مجتمعات دول المجلس، وتنفيذ حملات إعلامية مدروسة في مكافحة الإرهاب والمخدرات، والعنف الأسري وإيذاء الأطفال وغيرها من المشكلات.

5. **دعم مسيرة التعاون وتعزيزها لدى مجلس التعاون الخليجي**، حيث يتم ذلك من خلال دعم المواقف والسياسيات والاتفاقات لمجلس التعاون، وإبراز سياسيات مجلس التعاون ومواقفه

تجاه الأحداث، وإبراز جهود الأمانة العامة بمجلس التعاون ونشاطاتها وفعاليتها، وإعداد مضامين إعلامية تسهم في تعزيز الثقة في مجلس التعاون وفي دعم صورته الذهنية في أذهان الأجيال.

6. دعم التعاون والتكامل بين المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) في دول المجلس بما يعزز قيام الاتحاد الخليجي وذلك عن طريق مساعدة المؤسسات في دول المجلس على إيصال رسالتها وتحقيق أهدافها، وتشجيع البرامج والمشروعات المشتركة، وتعزيز بناء علاقات تشابكية بين مؤسسات دول المجلس في المجالات المختلفة (الطويل، 2009).

ثانياً: العمل على تعزيز التعاون الإعلامي والثقافي والسياسي بين دول مجلس التعاون ودول العالم، ويتضمن الأهداف الفرعية التالية:

1. العمل على التعريف بدول مجلس التعاون وثقافتها وحضارتها ومنجزاتها من خلال القيام بتنظيم حملات وبرامج إعلامية موجهة إلى الخارج عن ثقافة دول المجلس وقيمها الحضارية والإنسانية في مختلف المجالات، وإبراز النماذج المميزة للمنجزات التنموية في دول المجلس، والتعريف بمسيرة الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي في دول مجلس التعاون الخليجي، والعمل على إنتاج برامج تاريخية تبرز انتماء شعوب دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأمة العربية ودورها في صياغة مستقبلها.

2. بناء صورة ذهنية إيجابية حقيقية وواقعية عن دول مجلس التعاون وشعوبها من خلال العمل على تنظيم حملات إعلامية مضادة للحملات الإعلامية الخارجية، وإبراز القيم الإنسانية السمة والوسطية للدين الإسلامي الحنيف، والعمل على تقديم مضامين إعلامية مستمرة تدحض العنف والتطرف وتتناهض الإرهاب والفكر الذي يغذيه، وتوضيح المواقف الخليجية لدول مجلس التعاون وجهودها في مواجهة التطرف والإرهاب وجميع مظاهر العنف، وإبراز دور دول مجلس التعاون في مساعدة الشعوب والدول الصديقة والشقيقة ومثال ذلك المساعدات الخليجية لليمن والأردن والصومال والدول الإسلامية بنغلادش وباكستان ومواقف الدول الخليجية الإنسانية تجاه دول العالم .

3. العمل على كسب تأييد الرأي العام العالمي لدعم القضايا العربية الإسلامية والخليجية والإنسانية ويتم ذلك من خلال التعريف بمواقف دول المجلس وسياساتها تجاه الأحداث الدولية، وبيان مواقف دول المجلس وجهودها تجاه الأمن والسلام في العالم والقضايا الأخرى، وإظهار الاحترام لدول العالم وشعوبها وثقافتها، وسيادتها الوطنية، ودعم فرص الحوار بين الحضارات وأتباع الأديان، والوقوف ضد الاحتلال والظلم والعدوان على الشعوب المسالمة، وإنشاء قنوات فضائية ناطقة بلغات العالم الرئيسية وبعض دول الجوار.
4. تعزيز مكانة ودور دول مجلس التعاون لدى الدول العربية والإسلامية من خلال بيان جهود دول المجلس في تعزيز التضامن العربي والإسلامي، والمساهمة في نشر الثقافة العربية والإسلامية والترويج لها، وبيان ما تقدمه دول المجلس من دعم للأقليات الإسلامية من أجل الدفاع عن حقوقها المشروعة.

ثالثاً: المساهمة في تحقيق التكامل الإعلامي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويتضمن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية(الشقيرات، 2012):

1. التوسع في التنسيق والتعاون الإعلامي بين دول مجلس التعاون ، وذلك من خلال العمل على تفعيل مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك وتلفزيون الخليج، وتطوير الدائرة الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، وتبادل الخبرات والمواد والبرامج بين المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية في دول مجلس التعاون، ووضع معايير وضوابط تتعلق بتسويق واستيراد وتصدير المواد الإعلامية بما يتفق مع القيم الأخلاقية والآداب العامة التي يتمسك بها المجتمع الخليجي، والعمل على إنشاء مرصد إعلامي للبحث السمعي- البصري على المستوى الوطني، أو على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتنظيم محتوى البث الفضائي، ومتابعة التزام الفضائيات بأخلاقيات المهنة دون المساس بحرية الإعلام والتعبير، وإنشاء الجمعيات والاتحادات في مجال الإعلام، والدعوة إلى عقد اتفاقية لتنظيم البث الفضائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووضع آلية للتعاون الفضائي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لضمان تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بشأن

القنوات الفضائية التي تبت الأفكار الفاسدة، وتخصيص جائزة خليجية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تُمنح في مهرجان سنوي لأفضل قناة فضائية، وأفضل عمل إعلامي هادف، والعمل على تشكيل لجنة تنفيذية تتبع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الإعلامية على المستويين الوطني والخليجي، ووضع قواعد ومعايير استرشادية تُعتمد من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحفظ التوازن بين حرية الإعلام وحق البث الفضائي، وبين حماية القيم والمبادئ للمجتمع الخليجي بما يحول دون استنطراف الشباب أخلاقياً ومادياً(الردعان،2014).

2. العمل على تسهيل فرص الاستثمارات الإعلامية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلالالتسيق مع الجهات المعنية لإعادة النظر في التشريعات التي قد تعيق الاستثمارات الإعلامية الخليجية، والعمل على تشجيع مبادرات الطباعة المتزامنة للصحف في دول المجلس، والاستفادة من التجارب الناجحة في بعض دول المجلس في مجالات المبادرات الإعلامية الخاصة.

رابعاً:العمل على تطوير المستوى الإعلامي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتكمن أهدافه الفرعية بالتالي:

1. القيام بتطوير صناعة الإعلام والإعلان في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلالالتوسع في إشراك القطاع الخاص في الإذاعة والتلفزيون (الخصخصة،منح التراخيص،الإنتاج، التشغيل)، التوسع في استخدام تقنيات الاتصال والإعلام الحديثة ودعم مؤسسات الإنتاج الإعلامي، ومنح المؤسسات الإعلامية الحكومية الاستقلال المالي والإداري دعم الإنتاج السينمائي والمسرحي ، والعمل على إنشاء قنوات فضائية وإنتاج مواد إعلامية تحافظ على القيم الاجتماعية والأخلاقية، العمل على إعداد برنامج لدمج فئة الشباب في صناعة السينما وأعمال المسرح والتلفزيون التي تعكس القيم والأخلاق ضمن برامج تدريبية محلية ودولية وتشجيع وتبويب إنتاجهم(العويني،1984).

2. المساهمة في تطوير السياسات والتشريعات الإعلامية لدول مجلس التعاون وتفعيلها، من خلال وضع ضوابط تشريعية في مجال تأسيس القنوات الفضائية وتجديد العقود مع مالكي الناقلات الفضائية، والقيام بتوعية المستثمرين في المجال الإعلامي بأهمية الالتزام بقيم المجتمعات الخليجية، والعمل على تحديث القواعد المنظمة لمنح التراخيص لإنشاء القنوات الفضائية بما يتماشى مع مرجعيات المجتمعات الخليجية والعربية، ومراجعة الأنظمة والتشريعات المنظمة لعمل الناقلات الفضائية، ووضع معايير إعلامية وأخلاقية تحكم تجديد العقود مع مالكي الناقلات الفضائية وتوعية مالكي الناقلات الفضائية بأهمية الالتزام بمسئولياتهم تجاه أوطانهم، ومراجعة موثيق الشرف الإعلامية للتواكب مع المتغيرات على الساحة الإعلامية، وتفعيلها والتشجيع على العمل بها، ودعوة المسؤولين والعاملين بالقنوات الفضائية للالتزام الذاتي بأخلاقيات المهنة، ولرفض كل ما يسيء إلى القيم والمبادئ الأصلية في المجتمع الخليجي والعربي، إيماناً بدورهم الاجتماعي المسئول تجاه وطنهم وأمتهم، والعمل على وضع سياسات تدفع الجهات الحكومية المعنية بالإعلام في دول الخليج لتكثيف البرامج التوعوية في المجالات الثقافية والدينية والتاريخية والعملية وغيرها في وسائل الإعلام المختلفة لمواجهة الفضائيات الهابطة، ووضع أطر تنظيمية مشتركة للقطاع الإعلامي في دول المجلس تتماشى مع الاتجاهات العالمية الحديثة (العيسوي، 2007).

3. العمل على تنمية الموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام في دول مجلس التعاون من خلال تنظيم دورات تدريبية للإعلاميين وتوعيتهم بقوانين وأنظمة حقوق الملكية الفكرية، وزيادة التنسيق والتعاون بين المؤسسات الإعلامية وأقسام الإعلام في جامعات دول المجلس، وضع آليات تنسيق مشترك بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل في دول المجلس لاستيعاب الخريجين ودمجهم في قطاع الإعلام (العويني، 1984).

4. القيام بتوطين الوظائف الإعلامية بين دول مجلس التعاون الخليجين خلال استقطاب الكفاءات الوطنية والمحافظة عليها، وتوسيع فرص مشاركة المرأة الخليجية.

5. العمل على توظيف البحث العلمي لخدمة أهداف العمل الإعلامي المشترك بين دول الخليج العربي من خلال دعم مراكز البحوث والمعلومات الإعلامية في دول المجلس وإجراء

الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأي، واستخدام الثقافة الإعلامية كمنهج دراسي تدريبي عملي في مختلف مراحل التعليم بما يكفل حماية الشباب والأطفال مما تبثه الفضائيات الهابطة، واستخدام الآليات الحديثة لقياس وحجم مشاهدة القنوات الفضائية، القيام بتشجيع الدراسات والبحوث الإعلامية المشتركة بين دول المجلس لخدمة التخطيط الإعلامي المشترك.

6. القيام بتطوير الأساليب الإعلامية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلالترسيخ المعايير الاحترافية في العمل الإعلامي الخليجي، وتطبيق الاتجاهات الحديثة في الإنتاج والتحرير والأداء، وتصميم الرسائل الإعلامية واستخدام التقنيات الحديثة وفق الأسس العلمية والفنية في العمل الإعلامي الخليجي(الردعان،2014).

في حين هدفت الإستراتيجية الثانية على العمل الإعلامي المشترك ، والتي نصت على تعزيز علاقات دول مجلس التعاون مع العالم ، بمجموعة من البرامج للتعرف على دول مجلس التعاون وثقافتها وحضارتها ومنجزاتها ، وبناء صورة ذهنية تسلط الضوء على الساحة والوسطية للدين الإسلامي ، لكسب تأييد الرأي العام العالمي ، وتعزيز موقع دول المجلس عربياً وإسلامياً. تلتها الإستراتيجية الثالثة لتؤكد على تحقيق التكامل الإعلامي بين دول المجلس، والتوسع في التنسيق والتعاون الإعلامي بين دول مجلس التعاون ومن أهم برامجها تخصيص جائزة خليجية تحت مظلة مجلس التعاون تمنح لأفضل قناة فضائية وأفضل عمل إعلامي هادف، إضافة إلى التوسع في إقامة مدن إعلامية في دول المجلس وتسهيل الفرص الاستثمارية الإعلامية بها(مشاقبة، 2010).

أما الهدف الاستراتيجي الأخير فيلزم بالارتقاء بمستوى الإعلام في دول المجلس بتطوير صناعة الإعلام والإعلان في دول المجلس، مع تطوير السياسات والتشريعات الإعلامية وتفعيلها، وتنمية الموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام في دول مجلس التعاون لتوطين الوظائف الإعلامية، وتطوير الأساليب الإعلامية الاحترافية في العمل الإعلامي وتوظيف البحث العلمي من خلال تشجيع البحوث والدراسات الإعلامية المشتركة بين دول المجلس.

إن تواصل الجهود لتفعيل الإستراتيجية الإعلامية (2020) لتحقيق الأهداف التي تتمثل في صياغة رؤية إستراتيجية للإعلام الخليجي حتى عام (2020) تدعو إلى "إعلام محترف يدفع مجتمعات دول المجلس نحو الوحدة، ويعزز علاقاتها بالعالم"، وبناء رسالة يمكن أن تؤطر عمل مؤسسات الإعلام العامة والخاصة في دول المجلس، فالإستراتيجية الجديدة تعمل على "تقديم إعلام متطور، يخدم مصالح دول المجلس وشعوبها، ويرسم صورة إيجابية عنها، ويمتلك الموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة". وقد قدمت هذه الإستراتيجية عدداً من الأهداف الإستراتيجية، والأهداف الفرعية والبرامج والمبادرات التي يمكن أن تساعد في بلورة العمل الإعلامي الاستراتيجي، بما يحقق أهداف مجتمعات دول المجلس.

لقد حقق التعاون الإعلامي بين دول المجلس العديد من أهدافه، ولازال يطمح إلى مزيد من الإنجازات ومن أبرز ما تحقق هو إقرار الإستراتيجية الإعلامية في الدورة 31 للمجلس الأعلى والتي عقدت في أبو ظبي في ديسمبر 2010 ، فالإستراتيجية الإعلامية تسعى إلى تعزيز التعاون وفرص الوحدة بين دول المجلس من خلال ترسيخ الهوية الخليجية والعربية والإسلامية لدول مجلس التعاون وتعميق المواطنة الخليجية، دعم ترابط المجتمع الخليجي وأمنه واستقراره ، إضافة إلى تنمية الوعي المجتمعي العام لدى المواطنين والمقيمين ودعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودعم التعاون والتكامل بين المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) في دول المجلس.

وأشار تقرير الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إستراتيجية العمل الإعلامي المشترك لدول المجلس 2011-2020، حيث أنه في إطار مقترح الملك الراحل "عبد الله بن عبد العزيز" حول تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك، أقرت الدورة (29) للمجلس الأعلى (قمة مسقط) 2008م، إعداد إستراتيجية العمل الإعلامي المشترك بين دول المجلس، فقد قامت المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة الثقافة والإعلام باعتماد الدراسة وعرضها على الاجتماع الثاني عشر لوزراء الإعلام الذي رفعها إلى الدورة (31) للمجلس الأعلى في قمة أبو ظبي لعام 2010م، حيث تم اعتمادها من قادة دول المجلس، وأشارت الأمانة العامة، إلى أنها تهدف من إتاحة هذه الوثيقة الهامة لكافة وسائل الإعلام والمهتمين بمسيرة العمل الإعلامي المشترك

بين دول المجلس، الفرصة لتعزيز التعاون في المرحلة المقبلة. كما أعربت عن أملها في أن تكون هذه الإستراتيجية دعماً لتعزيز العمل الإعلامي المشترك بين الدول الأعضاء، وأن تستفيد منها الأجهزة الإعلامية بدول المجلس في تعزيز أدائها، وفيما يتعلق بقطاع الشؤون الثقافية والإعلامي 2011 حددت الإستراتيجية الرؤية في إيجاد إعلام محترف يدفع مجتمعات دول المجلس نحو الوحدة، ويعزز علاقاتها بالعالم (المطيري، 2014).

تكمن الرسالة الإعلامية الفعالة لدى دول مجلس التعاون الخليجي في تقديم إعلام متطور، يخدم مصالح دول المجلس وشعوبها، ويرسم صورة إيجابية عنها، ويمتلك الموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة، حيث أنها ذكرت أن القيم تستند إلى الحرية وهي الحق في نشر الآراء والمعلومات في إطار المسؤولية. كما تركز على المهنية في استخدام الأسس العلمية والمهارات الفنية في إنجاز العمل الإعلامي. وتؤكد على الشفافية في تقديم المعلومات والأفكار الدقيقة والصحيحة، كما وتدعو إلى الجودة في الالتزام بالمعايير المهنية والتحسين المستمر للأداء الإعلامي. وطالبت بالموضوعية في التوازن في المعالجة الإعلامية وتجنب التحيز والمحاباة، وحثت على التعاون من خلال أداء العمل الإعلامي بمستوى عالٍ من التنسيق والتكامل والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية الخاصة، ودعت الإستراتيجية إلى المحافظة على القيم من خلال أداء العمل الإعلامي في ظل القيم والمفاهيم والثقافية العربية والإسلامية. وتتلخص أهم الأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية والبرامج "للإستراتيجية الإعلامية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في الهدف الإستراتيجي الأول وتعزيز التعاون وفرص الوحدة بين دول المجلس (نوار، 2003).

أما الأهداف الفرعية والبرامج فهي ترسيخ الهوية الخليجية والعربية- الإسلامية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم تحديد البرامج لترسيخ مبادئ الدين الإسلامي السمحة وتعاليمه ونشر الوسطية والاعتدال، ونبذ الغلو والتطرف وتعزيز الهوية العربية لدول الخليج العربية وشعوبها، كما يجب أن تعمل هذه البرامج على تعميق القيم الإيجابية لمجتمعات دول المجلس وعاداتها وتقاليدها وآدابها العامة وتشجيع استخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام.

المبحث الثالث: المسؤولية الأخلاقية للعاملين في مجال الإعلام تجاه تعزيز الوحدة الخليجية:

مسؤولية الصحفيين والإعلاميين في دول مجلس التعاون الخليجي تجاه تعزيز التعاون بين دول الخليج العربي لما يقوم به من دور حساس ومهم بنقل الأخبار وتغطيتها بشكل موضوعي ويعبر عن طبيعة الأدوار التي يفترض على الإعلاميين القيام بها في إطار مجموعة من الأخلاقيات العامة ومنها (إنولا، 2004):

تعزيز تماسك المجتمع الخليجي:

يعد مجتمع دول المجلس جزءاً من الإطار الشامل للحضارة والثقافة العربية والإسلامية، يظهر من منابع التراث العربي ويتحدث بلغة القرآن، ويذهبون إلى نفس التطلعات والآمال العربية، ولا شك أن أمن واستقرار المجتمع الخليجي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بثوابت العقيدة الإسلامية والهوية العربية، الأمر الذي يحتم مواجهة كل الدعاوي والأساليب التي تسعى إلى طمس الهوية العربية والإسلامية للمجتمع الخليجي، والتصدي لدعاوى الفرقة والدس التي تهدف إلى نشر الفتنة والبغضاء بين دول المجلس، وتشويش عقول الناشئة بأفكار وتوجهات بعيدة عن القيم الإسلامية والثوابت العربية مما يفصلها عن أصولها وانتمائها، ويجعلها تابعة لتلك الأفكار والتوجهات فكراً وسلوكاً.

تعمل وسائل الإعلام في دول المجلس على تعزيز التماسك بين المجتمع الخليجي، وذلك بتوجيه منسوبيها وبرامجها إلى العمل على بلورة ذلك التماسك في الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية وعن طريق جميع أنماط الاتصال من تلفزيون وإذاعة وصحافة ومسرح وشبكات معلومات وفنون تشكيلية وغيرها.

الدقة في نشر المعلومات والأخبار عن المجلس والأعضاء:

يقصد بذلك تحري الدقة والموضوعية فيما يذاع وينشر، حيث يقوم الإعلام بنقل معلومات تؤثر في صياغة أفكار وسلوكيات البشر وتربيتهم، وفي اتخاذ القرارات بالنسبة للفرد والجماعة، وفي

مصائر الأمم والعلاقات فيما بينها، وقد يتعلق تأثيرها أيضاً بحياة الإنسان ذاتها، وترتكز هذه المعلومات على الحقائق وتحليلها، وليس على الحدس والتخمين، ولهذا يجب أن تراعي وسائل الإعلام صدق الأخبار وموضوعيتها ويُعدها عن الأهواء وتحريها من أي مؤثرات خارجية، ويعد الصحفي ذو الضمير الحي هو الذي يفحص المواد بكل تدقيق، ويراعي أنه مهما كانت دواعي الإسراع في نقل الأخبار فلا بد ألا يخل هذا بدقتها، فهو يتأكد من مصادر أخباره، ويمتنع عن نشر المعلومات التي تحتمل الشك، وهو يتدبر في انتقاء المواد الصحفية خاصة عند اختيار هذه الأنباء من مصادر أجنبية، فلا يتورط ويورط معه جمهوره في تبني مفاهيم غريبة عن مجتمعه، أو مسيئة له ولدول منطقتة(نوار، 2003).

إن تحريف الأنباء لا يقتصر فقط عندما تحل الأكاذيب محل الحقائق، ولكن عندما يغيب الشمول فتعرض حقائق معينة ولا يعرض غيرها، أو عندما تبرز أحداث على نحو لا تستحقه أو عندما يتم الاهتمام بشأن فئة دون أخرى، أو يشوه نص بحيث يؤدي إلى غير المقصود منه، والتحريف يحدث أيضاً عندما يجري اختلاط الخبر بالرأي، في حين يجب الفصل بينهما، وتعتبر السطحية مظهر من مظاهر التحريف، إذ أنها تعكس صورة غير حقيقة عن عمق الحياة وتعقيدات أحداثها، كما أن الإثارة تعتبر تحريفاً لما تحتويه من تهويل وتفخيم، أو عنف وسطحية، بما لا يتناسب مع ضرورة توازن تغطية الأحداث بما فيها من خير وشر، وإيجابيات وسلبيات، وحتى تراعي أجهزة الإعلام الدقة الواجبة فعليها نشر المواد بوضوح وبساطة بعيداً عن الغموض الذي يؤدي إلى التشويش وقلب الحقائق والإيحاءات.

عدم الإساءة للدول والأعضاء في مجال الإعلام الخليجي:

تلتزم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بعدم الإساءة لأي من دول مجلس التعاون بما يجمعها من أواصر وعلاقات وبما يعزز من قوتها من تماثل لأنظمة الحكم ومن مصير مشترك وما تواجهه من تحديات، حيث تدرك دول مجلس التعاون أن أية إساءة لأي عضو في المجلس تعتبر إساءة لجميع دول المجلس، لذلك فإن هذا الميثاق يدعو إلى عدم زج وسائل الإعلام الخليجية فيما قد ينشأ من اختلافات في وجهات النظر على المستوى السياسي، والعمل على التعامل مع

الأخبار التي تمس العمل المشترك بروح من المسؤولية التي لا يمكن تفسيرها بأنها إساءة لأي دولة، كما أن التعامل مع الأخبار الوافدة والتي تخص أياً من دول المجلس يجب أن يكون مهنيًا وبعيداً عن الإثارة أو التحريض، ومن الضروري أن تكون وسائل الإعلام منبراً للتنوير ورسولاً للتواصل بين الناس، وليس أداة بلبلة لبث التناقضات، أو عاملاً للتهييج أو محركاً للإثارة، وطريقها في ذلك هو الإعلام النظيف، الذي بدونه يتفشى الجهل وينشأ الارتباب والتنازع والصراع(الردعان،2014).

المحافظة على القيم الإجماعية للمجتمع الخليجي:

يقصد بها المحافظة على القيم والتقاليد النبيلة التي تربط علاقات الود والجوار في دول المجلس، حيث تربط دول المجلس وشائج ضاربة في عمق التاريخ ارتكزت على القيم الإسلامية والتقاليد العربية الأصيلة التي تدعم التآخي والتلاحم والتعايش الأخوي في إطار من الانتماء الواحد والتطلعات المشتركة واستشعار المخاطر التي تحيط المنطقة، وفي هذا الإطار سوف تراعي وسائل الإعلام تدعيم هذه الأواصر والعلاقات وتعزيزها بما يخلق رأياً عاماً ناضجاً يختلف لكي يتفق، ويتشعب ليتوحد، في إطار من الواقعية وعدم المغالاة وفي أسلوب عنف لا يتناول على القيم والأعراف والتقاليد ولا يسمح بجرح المشاعر ولا يدعم الانفلات والجنوح(نوار، 2003).

الحفاظ على الروابط الأخوية في مجال الإعلام الخليجي:

يهدف الإعلام إلى خلق مجتمع واعٍ فاضل وإلى تنمية الإنسان قيماً وعادات وتطلعات، وإلى معاونته على المشاركة في صنع الحضارة المعاصرة، ومهمته صقل وجدان الفرد وتعميق القيم الأخلاقية وأنماط السلوك المستمدة من الدين الحنيف والتقاليد الإسلامية الأصيلة وهو الداعية الأول للإبداع في العلم والأدب والفكر والفن، واجبه تأمين المعرفة والارتقاء بمستوى التذوق الفني وإشاعة التفكير العلمي، وهو يبشر بالأمل والتفتح للحياة، ويعمق الشعور بالواجبات والحقوق والمسؤولية الفردية والتضامنية وبلور مفهوم المواطنة السليمة، ويحث على رفض الأنانية، ويسعى بصفة عامة إلى تغيير الاتجاهات وتعديل السلوك وخلق المهارات واستحداث الوعي، وفي ذلك الإطار سوف تراعي وسائل الإعلام تقديم موادها بروح من المسؤولية التي تجمع مواطني دول المجلس، وتبلور

مفاهيمهم نحو مزيد من التلاحم ونبذ كل ما من شأنه تفريقهم أو بث الأفكار الهدامة فيما بينهم، وحثهم على استشعار أن قوتهم في الوفاق والتآلف وإزالة أية حواجز مصطنعة قد تبرزها وسائل الإعلام الأخرى (باعبود، 2013).

عدم توظيف الخلافات بين الدول الأعضاء في مجال الإعلام الخليجي:

يقصد به عدم توظيف الخلافات الثنائية العالقة والتي قد تنشأ من وقت لآخر، بما يخلق توجهات سياسية سلبية تثير مشاعر الشارع الخليجي، والعمل على حصر هذه الخلافات في إطارها المباشر بين الحكومات، حيث يدرك الإنسان أن هناك خلافات سياسية موجودة منذ زمن طويل في منطقة الخليج العربي، شأنها في ذلك شأن العديد من المناطق، وإن الاختلافات في وجهات النظر قد تطرأ من وقت لآخر بين دولة وأخرى من دول المجلس، وعادة ما تقوم الأجهزة الخاصة بالتعامل مع الخلافات ومحاولة حصرها في الإطار الذي يحفظ الوئام بين الحكومات، والاستناد إلى روح الأخوة والمصير المشترك وإلى النظام الأساسي لمجلس التعاون، فإن وسائل الإعلام بدول المجلس تلتزم بعدم تأجيج المواقف السياسية الطارئة وتوظيف الخلافات الثنائية لخلق أجواء من التوتر ليس بين الحكومات فحسب بل بين الشعوب، كما تلتزم وسائل الإعلام بدورها المنوط بها في تحقيق التقارب ونبذ كل أسباب الفرقة وتؤكد استخدام الأساليب والعبارات التي تحض على التفاهم والتقارب وتشجع روح الأمل في حصر الخلافات دون أن تمس مشاعر الشارع الخليجي وتثيره ضد الدول الأخرى، ويدعو ميثاق وسائل الإعلام إلى الاكتفاء بالبيانات الرسمية الصادرة من الدولة صاحبة العلاقة وعدم زج الكتاب والصحافيين المحليين والخارجيين في الخلافات السياسية العابرة والعمل على تضيق الخلاف في أضيق الحدود الإعلامية (بدرلما، 1999).

إن الخلافات الخليجية-الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فهناك العديد من الاختلافات في وجهات النظر؛ تؤدي أحياناً إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى، حيث أن بعض هذه الخلافات تبقى سرّاً؛ وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج؛ رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر ولكن تحل بطرق سملية أخوية بين الأشقاء.

في 23 تشرين الثاني 2013 اجتمع قادة الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في الرياض، وتم توقيع بما عُرف بـ"اتفاق الرياض الأول"، ويمكن أن يُفسَّر اجتماع واتفاق الرياض كردّ فعل خليجي لما آلت إليه المنطقة العربية من فوضى سياسية، وعدم استقرار من جرّاء تبعات ما يُعرف بثورات "الربيع العربي"؛ فقد أطاحت هذه الثورات العربية بقيادة أربع دول عربية، وبشّرت بتحول نحو الديمقراطية والتعددية، وإنهاء الحكم المستبد، وحكم الحزب الواحد، وانتشرت موجة ثورات التحركات الشعبية في عددٍ من الدول العربية، وشملت بعض دول الخليج كمملكة البحرين وسلطنة عُمان، واستدعت هذه الظاهرة وما آلت إليه من تحولات أن تعمل بعض دول الخليج التي تسعى لحفظ الاستقرار وسياسة الأمر الواقع أن تتحرّك لوقف موجات الربيع العربي، وتحصين دول الخليج من ارتداداتها، وعملت دول الخليج على التدخل العسكري في مملكة البحرين، ودعم كلٍّ من سلطنة عُمان ومملكة البحرين مالياً واقتصادياً؛ لتجنّب تأثرهما بهذه التحركات الشعبية، ولدعم استقرارهما، كما وسّعت دول الخليج عملها ذلك ليس فقط لاحتواء هذه التحركات ومحاولة كبح جماحها؛ بل حتى القيام بثورة مضادّة لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل هذه الثورات. (فتحي، 2014)

دعم قضايا التنمية السياسية والإقتصادية والأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي:

يشير ذلك إلى الالتزام بدعم قضايا التنمية في دول المجلس والدعوة إلى تضافر جهود أبناء دول المجلس لإنجاح خططها التنموية، حيث يتوقف نجاح التنمية على الاعتماد الجماعي على النفس والمشاركة الشعبية، وتنهض على الثقة في المواطنين وفي قدرتهم على الإبداع، فالإعلام هو الجهاز العصبي لكل بنية اجتماعية، وهو العملية التي لا غنى عنها لنشر المثل والقيم، ودوره الحيوي في التنشئة الاجتماعية وبتث المعلومات والأفكار، والاستخدام الصحيح لأجهزة الإعلام يعتبر عاملاً هاماً في تعبئة الطاقات في سبيل التنمية، فهو ينشر الوعي العلمي، ويدعم العملية التربوية، ويعزز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويوفر المعلومات التي تمكن المواطنين من صياغة المواقف بشأن مشكلات المجتمع الرئيسية (بكر، 2010).

ولذلك تلتمز وسائل الإعلام بالارتباط بخطط التنمية في كل دولة بخطط المجلس المشتركة، تطرحها للفهم والانتفاع وتعمل على تبصير المواطنين بها وخلق رأي عام يساندها. ومن الضروري

أن يزداد الاهتمام بالإعلام الإنمائي الخليجي وتطويره، ولا بد أن تتكافأ طاقاته وتجهيزاته واعتماداته مع التطور الذي وصلت إليه وسائل الإعلام في المنطقة، وأن تتمكن من خدمة الأهداف الإنمائية بدرجة متوازنة مع الأهداف الترفيهية، ومن الضروري أن تقام صلة متينة بين أجهزته وبين الجهات المسؤولة عن خطط التنمية لضمان التنسيق والتكامل فيما بينها، على أن تولي وسائل الإعلام عناية خاصة لمد رسالتها إلى المناطق النائية والمعزولة وتلك التي تعتبر أكثر حرماناً من غيرها، وهي مطالبة بصفة خاصة أن تقوم بدور حاسم في جهود التربية والتدريب وإعداد الشباب لتحمل مسؤوليات الوطن في المستقبل. ومما تجدر ملاحظته أنه بالرغم من أن الإعلام وسيلة فعالة تهيئ الأذهان للخطط التنموية والتطوير ومواكبة خطواتها وبيث انجازاتها، إلا أنه لا يمكن أن يعكس غير الواقع الملموس، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن نجاح مشروعات التنمية وتأثيرها الفعال في محيطها المحلي (بوحسين، 2012).

توعية الأفراد والجماعات بأهمية التعاون في دول مجلس التعاون الخليجي :

تعني توعية الأفراد والجماعات في التعامل اليومي وخاصة مع العالم الخارجي، بما يعبر هذا السلوك عن حقيقة المواطن الخليجي وأصالته، حيث يتجاوز دور وسائل الإعلام التلقين الرأسي والتعليمات الفوقية من مصدر الرسالة إلى المتلقين. ويهدف إلى إيجاد مناخ مناسب للرأي العام يستند إلى الوعي والتحليل لكل ما يرد عبر وسائل الإعلام الخارجية بحيث يساعد المتلقي في اتخاذ أو تكوين موقف سليم من الأحداث والأخبار التي تصله، وإن إنارة الرأي العام من المهمات الأساسية لوسائل الإعلام وهي بذلك تساند الأجهزة الأخرى كالتربية والتعليم العالي في إيجاد الإنسان المستنير والقادر على مقارنة الأحداث قبل الحكم عليها أو الانحياز لها (الصالح، 2014).

وفي إطار ذلك تراعي وسائل الإعلام أن واجبها هو إعطاء الناس ما يجب أن يعرفوه لا أن تتساق وراء ما يريده الخارجون على المبادئ والقيم التي ارتضاها المجتمع، وذلك بتبسيط المفاهيم للمواطنين، وتوضيح أدوارهم، وإشاعة النماذج المبدعة بينهم، وإبراز الانجازات التي تخلق الحوافز والثقة، التي تستثير الحوار والنقاش حول الموضوعات العامة، وتشجيع على النقد المخلص البناء، دون إشاعة لروح اليأس أو الهزيمة، كما أنها ستكون معبراً عن أصالة المواطن الخليجي وروحه

المتفائلة وقدرته على الإبداع والتعامل بروح عصرية مع تطورات الحياة، بكل ما يحمله من قدرات وأساليب تفكير ساهم في خلقها انفتاحه على العالم وتطور التعليم في المنطقة وأنماط الحياة الكريمة التي عاشها.

تسترشد وسائل الإعلام بشتى أنواعها في الدول الأعضاء بالنظام الأساسي لمجلس التعاون والمبادئ التي يقوم عليها المجلس والسياسات التي يقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، حيث لا يمكن لوسائل الإعلام بدول المجلس احتضان أهداف وانجازات مجلس التعاون دون الالتصاق المباشر بمسيرة المجلس، تنقل أهدافه وانجازاته إلى الرأي العام، وترجم قرارات المجلس الأعلى عن وعي وقناعة، وأن تكون الذراع الأيمن للتعاون المشترك. ولن يتم ذلك بصورة متوازنة ما لم تسترشد وسائل الإعلام بشتى أنواعها في الدول الأعضاء بالنظام الأساسي لمجلس التعاون، وبالأسس والمرتكزات والمبادئ التي تشكل الإطار العام لمسيرة المجلس بما في ذلك الوثائق الأساسية التي اقرها المجلس الأعلى، بحيث تكون وسائل الإعلام قنوات أساسية في طرح مجلس التعاون ومسيرته إلى الرأي العام في الداخل والخارج بطريقة موضوعية تجعل من الوسيلة الإعلامية أداة عون وبلورة، وأداة تثقيف وتعريف وشرح وإقناع وإقتناع، كما تقوم وسائل الإعلام بتوضيح صورة المجلس لدى المواطنين بواقعية ووضوح والاستماع إلى وجهات النظر التي تعزز مسيرة المجلس وتدعم تطور سياساته في العمل المشترك وتنقل طموحات وآمال مواطني دول المجلس إلى المسؤولين(ميثاق الشرف الإعلامي لدول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي، 1999: 18-37).

إن لدى دول المجلس المقدره على صناعة الحدث والتأثير على القرار بما يخدم تلك الأهداف، حيث تتطلب هذه المرحلة العمل المشترك على تجانس الخطاب الإعلامي الخارجي باعتباره يعكس الخطاب السياسي بين دول المجلس، فقد أصبح للإعلام دور رئيسي في التأثير على كل ما يخص دول المجلس وما له من تداعيات واضحة خارج الإطار الإعلامي التقليدي مما يضاعف المسؤولية إزاء تنوير المجتمع العربي بالمخاطر التي تحيط بهم من الفكر الإرهابي المتطرف باعتباره فكراً معادياً مرفوضاً يتنافى مع مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف وإبراز الجهود

التي تقوم بها الأجهزة المعنية وتصميمها على محاربة الإرهاب واجتثاث جذوره وتجفيف كل منابعه لحماية المجتمع الخليجي من آثارها السلبية التي تهدد أمنه واستقراره(الدقاسمة، 2013).

إن اتجاهات اللقاء السياسي والاقتصادي والثقافي المشترك بين الدول، تعتبر الضمانة القوية لتأكيد التكامل بين العناصر المتشابهة. ولهذا كان دعاة المذهب التكامل يربطون القضية الأمنية رباطاً حتمياً بالوفاق والتضامن. ولعل ذلك هو ما يريد أن يؤكد عليه المنظر التكامل كارل دويتش حين ركز على الجماعات المستأنسة "Security Communities" من خلال تميزه بين نمطين من أنماط التكامل، الأول: التكامل الاندماجي Amalgamated Integration حيث يؤول شتات الدول والجماعات إلى وحدة سياسية متلاحمة العناصر، وعلى هذا الأساس يذوب الاستقلال السياسي للعناصر المكونة له، والاستقلال يصبح رمزاً يميز فقط الناتج الجديد للعملية التكاملية. فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السويسري والإمارات العربية المتحدة جميعها شواهد تاريخية حية على مدى نجاح واستمرارية هذا التكامل الوحدوي الاندماجي، أما النمط الثاني فيطلق عليه التكامل الجماعي Pluralistic Integration وهو النموذج التي تحفظ فيه كل دولة باستقلالها كاملاً في إطار صيغة مشتركة للتنسيق والتضامن. ومن الأمثلة على هذه الصيغة كثيرة، التعاون فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودول الكومنولث السوفيتي ودول الكومنولث البريطاني ودول المجموعة الأوروبية وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي، ولقد أورد عدد من الباحثين جملة شروط ينبغي توافرها في التكامل الاندماجي، فيما يلي استعراضاً لبعض منها ومدى انطباقها على مجلس التعاون الخليجي، ومن هذه الشروط ما يلي(الشقيرات، 2012):

- التماثل المشترك في القيم العظمى.
- التماثل بنمط حياتي محدد.
- المنفعة المشتركة من التكامل الاندماجي.
- التقارب الجغرافي ونمو حركة الاتصال الجماهيري.
- حرية الحركة والانتقال بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.
- اتساع دائرة الثقافة المشتركة والتي بدورها تنتج قيادة فكرية متناسقة ومنسجمة.
- ازدياد حركة النقل ووسائل الاتصال الإعلامي بشتى أنواعها.

المبحث الرابع: دور الإعلام السياسي في تكوين رأي عام خليجي يعزز الاتحاد الخليجي

تعد قضية الموقف الشعبي من الاتحاد الخليجي من أهم القضايا المرتبطة بتعزيز جهود قيام الاتحاد الخليجي، حيث ينقسم الرأي العام الخليجي تجاه هذه المسألة ما بين مؤيدين لمشروع الاتحاد ومعارضين له، كما أن الرأي العام الخليجي يحمل تطلعات وتوقعات كبيرة تجاه الاتحاد، وأن استثمار الرأي العام الخليجي من شأنه أن يشكل عامل ضغط على الحكومات الخليجية، ويدفعها نحو الإسراع بهذا المشروع، فالوقائع التقليدية المتضمنة في المشهد الثقافي الخليجي لا تؤثر بشكل ملح إلى قيام اتحاد أو وحدة خليجية على الرغم من توافر كل المستلزمات الميدانية لتحقيق لذلك، ولعل أبرز الأسباب التي تحول دون تحقيق ذلك ليس مقصوداً أو مخلوقاً، إنما يعود ذلك إلى طبيعة العقلية السياسة العربية، التي قامت في الأصل على الاعتزاز بالنموذج المحلي للنظام السياسي غير الرسمي الذي كان ماثلاً في الواقع السياسي العربي قبل الإسلام، وبقيت بموجبه النظم السياسية المجزأة (النظم القبلية) تحافظ على كياناتها السياسية المستقلة القائمة على أساس علاقات القرى أو علاقات النسب، ولهذا لم تتمكن الجماعات الاجتماعية العربية من تحقيق اتحاد أو دولة في بيئة تقوم على أساس ذلك، وحتى قيام دولة (كندة) في الجزيرة العربية في بيئة قبلية لم تتمكن من الصمود طويلاً أمام متانة النظام السياسي القبلي وعصبيته، حتى تفككت بفعل الاستكبار القبلي آنذاك. (مشعل، 2002: 22)

والنظام السياسي العربي بشكل عام، لا يزال يعيش بعض الإرث الثقافي في بعده السياسي، فالوطن العربي الذي تتفق خصائصه الثقافية والجغرافية عجز على مدى القرن العشرين عن تحقيق دولته القومية على الرغم من الدعوات العالية لتحقيق الوحدة العربية، ويرجع سبب عدم تحقيق ذلك إلى تمسك الحكومات أو الزعامات العربية بملكية القيادة السياسية في كل دولة أو كيان، وكأن تلك الكيانات السياسية القائمة بمثابة كيانات قبلية وليست دولاً، فالعقلية السياسية العربية لا تزال تعيش ذلك الإرث الثقافي الذي أضى بشكل مباشر وغير مباشر يسيطر على الجوانب اللاشعورية في الشخصية العربية. (مشعل، 2012: 22)

إن من أهم التحديات التي تواجه مشروع الاتحاد الخليجي يتمثل في سيادة الدول، إذ ثبت من تجارب (التعاون) أن الدول حساسة جداً في قضية السيادة، وأن أي مساس أو اقتراب من هذه السيادة يهدد بانفراط عقد (التعاون) أو تأجيل التوقيع على المعاهدات أو الاتفاقيات التعاونية (عبد الملك، 2012: 27)، ونظراً إلى تركيبة القوة السياسية داخل الأنظمة الخليجية، فإنه من المؤكد أن تمثل مسألة السيادة الوطنية تحدياً أو عقبة أمام أي محاولة وحدوية تتضمن الاندماج الكامل بصورتها الفيدرالية، وهو الأمر الذي يرى فيه الكثير من الباحثين قضية مهمة يجب دراستها بتمعن قبل تحديد شكل الاتحاد المنشود بين دول الخليج العربية. (البنخليل، 2012: 29)

إن التناقض بين متطلبات الاتحاد والتعاون وضرورات السيادة الوطنية لا زال يمثل قضية لم تحسم في التوجهات الوحدوية الخليجية، فقد ظلت دول الخليج العربية مهتمة كثيراً بحل هذا التناقض، إذ أن للاتحاد متطلبات، ذلك أن أي تجربة تعاونية أو اندماجية أو وحدوية يجب أن تكون مخصصة وصادقة مع نفسها، لأنها تتطلب تقديم تنازلات كشرط أساسي من أجل نجاحها وتقديمها خطوة إلى الأمام، وهذا التنازل يجب أن يكون عن بعض مظاهر السيادة الوطنية وليس عن جميعها، إذ دون تقديم هذا التنازل لن يحدث أي تقدم على الإطلاق في مجال الاتحاد سواء السياسي أو الاقتصادي مستقبلاً. (عبد الله، 1999: 71)

يعرف الرأي العام على أنه "اتفاق في وجهات النظر بين الناس حول موضوع معين باعتبارهم أعضاء في مجتمع واحد، وأنه ميول الناس إزاء قضية معينة في مجتمع معين"، كما يعرف بأنه "مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تكونها الشعوب عادة في مسألة معينة وفترة معينة، وأنه الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية وافية"، والرأي العام هو "آراء فردية بغض النظر عن اتفاقها أو وحدتها ودرجة تجانسها، وهو ثمرة نقاش وجدال بين الأفراد، حيث يسود بعض الآراء الفردية على بقية الآراء، أو أن تصل الجماعة إلى رأي جديد كان في البداية رأياً فردياً وبعد النقاش تحول إلى رأي عام، أي بعد التداول والتفاعل والتضارب بين آراء الأفراد والجماعات (أبو شنب، 2013)".

مما سبق، فإن "الرأي العام" يعني اتفاقاً عاماً بين أفراد الشعب، إلا أن هذا الاتفاق "عامٌ" وليس "تاماً"، إذ يقول المفكر الألماني توينس: "إن الرأي العام أمر لا يمكن تصوّره، حتى إبان كفاح الشعوب عن كيائها وحياتها، إذ الشجاعة في أفراد الشعب الواحد متباينة، والرغبة في الحياة ليست واحدة، كذلك تختلف أهداف الجماعات في الشعب الواحد وأغراضها(التهامي، 2001)".

انقسمت الاتجاهات في المواضيع التي تم تداولها، وكان من ضمنها عبارتا "الوحدة الخليجية" أو "الاتحاد الخليجي"، وسواء كانت هاتان العبارتان هما صلب الموضوع وأساسه، أم كانتا عارضتين، إلى جوانب إيجابية من هذا الاتحاد، مشجعة له، كما ظهر ذلك في افتتاحية "العرب القطرية" والتي نصت على: "وما من شك في أن الاتحاد الخليجي، الحلم الذي نتمنى أن نراه واقعاً ماثلاً أمامنا، اتحاد قائم على وحدة المصير الذي يربط بين الدول الخليجية، وقادر على أن يشكل حلاً للعديد من مشاكلنا الخليجية، الداخلية منها والخارجية"(صحيفة "العرب" القطرية، 2012). ويساند هذا الاتجاه الردعان بقوله: "طال الزمان أم قصر، زالت الأخطار أم تفاقمت، اختلفنا أم اتفقنا في الشأن الأمني أو السياسي، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي لا خيار أمامها إلا الوحدة أو الاتحاد أو الاشتراك في منظومة دفاعية واقتصادية وسياسية واحدة"(الردعان، 2014). ويرفع خالد الصالح أهمية "الوحدة الخليجية" إلى كونها "قضية وجود" بقوله: "إنها في مفهوم صنّاع الاستراتيجيات: الرؤية والمهمة والهدف مجتمعين، فحين التكلم عن الوحدة الخليجية فإننا نتكلم عن مستقبل أبنائنا وأحفادنا ومن بعدهم، إنها قضية وجود، رافضاً أن يلمز أحد هذا التوجّه إذا كان هناك خط أحمر في أية قضية، فالوحدة الخليجية تحمل جميع الألوان، فمن يقترب منها يجب أن يُعرى ويكشف أمام شعبنا الخليجي، لا مجال أن يلعب إنسان في وحدتنا القادمة مهما كانت دوافعه ومهما كانت مصالحه(الصالح، 2014)".

وتبرز تصريحات بعض الإعلاميين الخليجين دور الإعلام في تعزيز الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي ويتضح ذلك من خلال تصريح وزير الإعلام الكويتي السابق والمحاضر بجامعة الكويت سعد بن طفلة العجمي، الذي قال تعليّقاً على التصريحات العُمانية الراضة للانضمام إلى الاتحاد الخليجي: "إن الموقف العُمني الراض لقيام الاتحاد الخليجي هو موقف يجسّد

(الواقعية المُرّة)، إذ إنه استند إلى واقع مجلس التعاون الخليجي وعدم إنفاذه لمعظم القرارات التي صدرت عن القمم الخليجية السابقة" (المحاري، 2013).

ويرى الصالح في مقالٍ له أن "الشعوب الخليجية" هي الكلمة المفتاحية في مقاله الذي كتب فيه "الرغبة في وحدة الخليج هي رغبة قيادات، ويبدو أن من تحمل مسؤولية متابعة الوحدة من موظفين ومسؤولين في مجلس التعاون، يبدو أنهم لم ينجحوا أو مُنعوا من وضع خطة ناجحة لنشر ثقافة الوحدة الخليجية بين شعوبنا، وعليه يجب وضع إستراتيجية شعبية لجعل الوحدة الخليجية هدفاً شعبياً راسخاً." (الصالح، 2014)

من جانب آخر، يشير الكاتب القطري القحطاني إلى أن: "من حق الشعوب تقرير مصيرها والاستماع لوجهة نظرها في الاندماج والانفصال، ولأنّ الوحدة أمر جلل يجب أن لا نُقدّم عليها قبل استفتاء الشعوب فيه ومعرفة رأيها. إن هذا التعظيم على مقدمات قرار الوحدة الخليجية، ومن طلبه، ومن أقره، وهل الشعوب راضية عنه، يثبت أن مبرر خروجه للنور في هذا الوقت بالذات وسبب وجوده وغاية أحلامه تحقيق أجندة هذه الأنظمة (القحطاني، 2012).

ولكن مع التطورات الاتصالية والتكنولوجية الهائلة التي حدثت، والتي مكنت شرائح كبيرة من شعوب المنطقة من الوصول إلى شبكة الإنترنت، وامتلاك الهواتف الذكية، ومع الانتشار الكبير لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت لها سطوة هائلة؛ فقد قام الباحث بمتابعة عبارتي البحث السابقتين "الاتحاد الخليجي" و"الوحدة الخليجية" عبر الوسم الخاص بهما على شبكة التويتر، وسيكون من الصعب حصر كل الآراء التي وردت تحت هذين الوسمين، إلا أن الأجواء العامة لما يجري تداوله تحتها يمكن أن ينبئ بمدى ما يعنيه الاتحاد الخليجي بالنسبة للمواطن الخليجي العادي، أخذاً بأن دراسات كثيرة تشير إلى أن غالبية من يتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط وكثافة هم من فئة الشباب، فقد تم حصر 156 تغريدة عن "الاتحاد الخليجي"، و 93 تغريدة عن "الوحدة الخليجية"، لتلمس اهتماماً لمغزدين، والذين بدا أن أغلبهم من الخليجين، من خلال الأسماء الصريحة، والمستعارة، والعبارات المستخدمة في التغريدات، وباستثناء الأخبار المنقولة والمواقع الرسمية للأخبار (باحجاج، 2014).

- تأثير الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل على المجتمعات الخليجية :

أحدثت شبكات التواصل الاجتماعي، "الفيس بوك، تويتر"، ثورة في التأثير الاجتماعي والسياسي لوسائل الإعلام، في ضوء ما أتاحتها من مساحات حرية، وتفاعلات قلصت من سيطرة الدول على كافة أشكال التحكم في البث الإعلامي، في المقابل كان لها تأثيرات واضحة على الثقافة السياسية والمواطنة والولاء والانتماء الوطني، ونشر عادات وتقاليد بعيدة عن العادات السائدة في المجتمع.

وقد رصد المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس"، دراسة تحت عنوان «إلى أي مدى أسهم «تويتر» في تغيير المجتمعات الخليجية»، نشرت نتائجها في فبراير 2013، للباحثة «جين كينين مونت» المتخصصة في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد، وتكتسب الدراسة أهميتها من اعتبارين: (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2013)

الأول: تجسد دول مجلس التعاون الخليجي نموذجًا لقدرة المجتمع الخليجي على الوصول للتقنيات الحديثة وفهمها، والتعامل معها، في ضوء ما تشهده من معدلات استخدام مرتفعة للغاية لمواقع التواصل الاجتماعي، أتاحتها ما تتميز به من مستويات دخل مرتفعة، وارتفاع معدلات التعليم واستخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث حققت تلك الدول مستويات تنمية بشرية مرتفعة تقترب من المستويات السائدة في كثير من دول العالم المتقدم طبقاً لتقارير "التنمية البشرية" التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ وبما أتاحتها من ارتفاع في نسب التعليم والدخول إلى شبكة المعلومات الدولية والتي ارتفعت نسبتها من نحو 7,61 لكل 100 شخص في عام 1998 إلى 33,1 لكل 100 شخص في الإمارات، و74,6 في البحرين، و26,7 في السعودية و26 في سلطنة عمان، و15,7 قطر.

الثاني: الخصوصية السياسية والاجتماعية للدول الخليجية فهي دول محافظة، تتمتع ببيئة ثقافية قوية ومعقدة، وبيئة سياسية محكومة بمحددات كثيرة، كأنماط النظم السياسية القائمة بها، وملكية وسائل الإعلام، ولذلك أثار موقع «تويتر» بما وفره من مساحة حرية واسعة ومن دون ضوابط، الكثير من اللغط والانتقادات، لتأثيره البالغ على التوازنات السياسية القائمة، أو على الهوية الثقافية

الخليجية لاسيما مع الاستخدام السيئ له كمصدر للمعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية، والتحريض التي تتقاطع مع الحساسيات السياسية والدينية للمنطقة.

تحتل دول الخليج المراكز الخمسة الأولى في معدلات استخدام "تويتر" في العالم العربي، وأنها تستحوذ إلى جانب مصر على نحو 88% من عدد نسبة التغريدات به، وأن المملكة العربية السعودية سجلت أسرع معدلات نمو لاستخدام "تويتر" في العالم، بسبب ما شهدته من تحرير بسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وزيادة الطلب، ويوجد بالسعودية ما يزيد عن ثلاثة ملايين مشترك في «تويتر» يمثلون 12% من السكان وبينهم 45% من النساء، وأن البحرين تعد الدولة الوحيدة الأكثر ظهورًا على تويتر «عبر الهاش تاج» في العالم العربي في الفترة ما بين شهري فبراير ومارس 2012؛ حيث جاء ذكرها 2,8 مليون مرة باللغة الإنجليزية و1,5 مليون مرة باللغة العربية، طبقًا لمسح أجرته كلية دبي للإدارة الحكومية في يولييه 2012، تليها الكويت التي تحوز نسبة عالية من استخدام تويتر، إذ يمتلك 12,8% من إجمالي السكان حسابات عليه (مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2015).

وعلى المستوى السياسي، فيجب التفريق بين اتجاهين لتأثير "تويتر"، الأول إيجابي، فيروز تويتر في المنطقة شكّل متفلسًا لنسبة كبيرة من الجمهور للتعبير عن آرائهم بصورة أسهل، وهذا ساعد على جذب جمهور واسع، والتأثير في صناعة القرار الرسمي، وتوجد تجارب كثيرة تؤكد ذلك، ومنها ما حدث في تجربة الانتخابات الكويتية لعام 2016، وكيف استغل الناخبون هذا الموقع باعتباره مصدرًا مهمًا لتشكيل قوائم الناخبين أو جلب الكثير من الأصوات لصالحهم، كما استثمرته الحكومات الخليجية بشكل متزايد كجزء من جهودها في التواصل مع المجتمع. من هنا يتضح ارتفاع نسبة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الخليجية .

المبحث الخامس : الإستراتيجية الخليجية لحماية الشباب الخليجي من الغزو الثقافي

أصبح الاهتمام بقضايا الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي قضية ذات أبعاد أمنية، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث كان أغلب المتهمين بارتكاب هذه الأحداث يحملون جنسيات عربية حسب لائحة الإدعاءات الأمريكية، وكانت هذه الحقيقة مثالا للكثير من التحليلات حول اتجاهات بعض الشباب في دول الخليج نحو العنف وأسباب ذلك، فقد تم الكشف عن خلايا وتنظيمات متطرفة في بعض دول المجلس مثل الكويت والسعودية تورطت في أعمال عنف شهدتها الدولتان في الفترة 2003-2006 ، وبالنظر إلى القوائم التي أصدرتها السلطات السعودية وهي قائمة المطلوبين الـ (19) وقائمة الـ (26)، وقائمة منفاذي عمليات المجمعات السكنية في الرياض، وبالاعتماد على المعلومات المتاحة عنهم والتي نشرت في الصحف السعودية، فإن متوسط السن هو 28 عاماً بمعنى أن أغلب هؤلاء من المعاصرين للحقبة الأفغانية الثانية أو الحقبة الطالبانية، حيث إن بهذا المتوسط كان أحدهم يبلغ 14 عاماً عند انتهاء الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفييتي عام 1990، لذا فهم من معاصري حقبة طالبان وتساعد لأفكار أسامة بن لادن(تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 2012).

وثمة مخاوف من قيام بعض الجماعات المتطرفة بتجنيد الشباب في دول المجلس، وجعله ينخرط في أعمال العنف سواء في داخل هذه الدول أو الانضمام إلى المقاومة في العراق أو فلسطين، أن عدداً من الشباب الخليجي انضم إلى جماعات المقاومة العراقية، مستغلاً في ذلك حالة الانفلات الأمني هناك وعدم السيطرة على المناطق الحدودية، وهو ما يمثل خطراً على أمن دول مجلس التعاون، حيث تسعى الجماعات المتطرفة إلى استقطاب العناصر الشبابية من خلال العديد من الوسائل الدعائية والإعلامية، مثل بث البيانات والخطابات لبعض المتطرفين في بعض المحطات العربية المتعاطفة معهم ، مما قد يؤثر على مشاعر الناشئين وإغراء المهوسين بالشهرة والحاقدين على الأوضاع الاجتماعية أو السياسية وتقوية درجة الانبهار بأعمال الإرهابيين لدرجة تقليدهم وإتباع خطواتهم خاصة أولئك الذين لديهم استعداد بدني ونفسي أو عقائدي لمحاكاة الإرهابيين المروجين لنظريات وأيديولوجيات ومطالب محددة، إذ تنمّي بعض وسائل الإعلام مشاعر

الكراهية والعدوانية التي تولد بدورها أفكاراً تبرر العنف وتكفر الآخر وتحرض على الانتقام، وذلك عندما تستفز بعض تلك الوسائل المشاعر الدينية للأمة بتجاوز الثوابت العقدية والاستهانة بالأحكام الفقهية الراسخة أو تزيف وتحريف النصوص الشرعية لغايات معينة، وكذلك استهداف الأشخاص باتهام النوايا والسخرية(احمود، 2010).

ومن جانب آخر، ساعدت شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) كوسيلة إعلامية عالمية على نشر الأفكار، الأيديولوجيات المتطرفة والمنحرفة من خلال بروز فقه جديد عبر هذه الشبكة وهو ما يسمى (فقه الإنترنت) بما يحتويه من فتاوى فردية مشحونة بالانفعال والكراهية والتحريض على العنف، ولقد أدركت الجماعات المتطرفة أهمية وجودها على شبكة الإنترنت العالمية فطورت من مستوى هذا الوجود كمّاً وكيفاً، حيث الاتصال السريع من دون عقبات أو حدود سياسية أو جغرافية، إضافة إلى ضعف السيطرة الحكومية.

ويهتم أصحاب هذه المواقع على الإنترنت بمخاطبة الشباب من الجنسين بأسلوب ترغيبي مثير للعواطف الدينية، فهناك قسم خاص بالمرأة المجاهدة، وهناك قسم خاص بخطب وفتاوى تحث على قتال الكفار وكل من يواليهم من المسلمين، ومعرض للصور والفيديو يتم فيه عرض لقطات الاقتحام، وتفجير المواقع في بعض الدول، التي نفذها أفراد هذه التنظيمات(صقر، 2014).

وتستغل هذه الجماعات حماسة الشباب في إقناعهم بأفكارهم المتطرفة واستغلال حماسهم وطاقاتهم في تحقيق مآرب غير شرعية، حيث تطور أسلوب التعرير بالنشء إلى درجة تجنيده للقيام بعمليات انتحارية ضد القوات الأجنبية الموجودة في بعض دول الخليج أو في العراق، ففي دولة الكويت على سبيل المثال، عرضت على المحاكم عام 2004 قضية معروفة باسم (قضية تجنيد الأحداث) ضد بعض الأفراد المتطرفين دينياً والذين استطاعوا أن يجندوا بعض صغار السن بالذهاب إلى العراق ومقاتلة القوات الأمريكية فيه باسم (الاستشهاد والجهاد) وتأتي الخطورة في استهداف صغار السن والتعرير بهم في دول مجلس التعاون الخليجي من قبل جماعات التطرف من خلال ما تؤكد البيانات الإحصائية المتاحة لإعداد الشباب في دول مجلس التعاون، والذي تعكس نسبة تمثيل كبيرة من العدد الكلي للسكان والذي يجب استثماره لا استغلاله وتوجيهه لا تدميره(احمود، 2010).

وتختلف دول الخليج بعضها عن بعض من حيث نسب التوزيع العمري للسكان، إذ يتضح أن الدول الكبرى ذات الحجم السكاني المرتفع هي الأكثر شبابية والأكثر إنجاباً، وهذا ما تؤكدته المملكة العربية السعودية التي تقدم نموذجاً على حجم الزيادة السكانية وضغط المرحلة العمرية أقل من 30 سنة، حيث تبلغ نسبة من هم أقل من 30 سنة في السعودية 73.3% تليها سلطنة عُمان بنسبة 65.9%، ثم البحرين 55.3%، فالإمارات 54.7%، فالكويت 51.9%، وتأتي الكويت على رأس الدول الخليجية من حيث نسب الشباب ما بين (15-24) سنة من جملة السكان 20.4%، فالسعودية 19.1%، فعُمان 18.1%، فالبحرين 15.9%، فالإمارات 15.3% وأخيراً قطر 13.5%(صقر، 2014).

وتستغل جماعات الانحراف الفكري الديني بعض القضايا والمواقف لتضليل الشباب والتغريب بهم مثل سوء استغلال الشباب لوقت الفراغ، وحاجتهم إلى المال، وقلة توفر فرص العمل، وضعف الرقابة الأسرية، كما تستغل التجمعات الشبابية ومناير الدعوة المختلفة لشحن نفوس الشباب للتمرد على المجتمع والحكومات والحكام، وإيجاد اتجاه عدائي ضد المجتمعات الأخرى وبشكل خاص الغربية منها، وحث الشباب على ضرورة تغيير واقع المسلمين في العصر الحديث بكافة الوسائل والطرق، والإيحاء لهم بأن الحل والخلاص من الهوان والذل هو بيد هذه الجماعات(باعبود، 2013).

وإزاء هذا التحدي، بات من الضروري تبني إستراتيجية خليجية لتفعيل دور الشباب، وذلك لتحويلهم إلى قوة مشاركة وبنّاءة في خدمة أهداف التنمية، وهذا يقتضي العمل على تجنيبهم آثار الاهتزازات السياسية والوطنية الناتجة عن الضغوط الخارجية، ومن الضروري أيضاً إعطائهم مزيداً من الاهتمام من خلال التعرف إلى تجارب الدول المتقدمة ومستجدات الفكر العالمي في التعاطي مع هذه المرحلة العمرية المهمة والخطرة، وهذا يتطلب القيام بما يلي :

- إعداد إستراتيجية وطنية تتعامل مع الشباب باعتبارهم مسألة أمن قومي، ويجب عدم السماح بوقوعهم فريسة لليأس أو التطرف، ولابد من السماح لعقولهم بأن تتطور وتنمو من دون أي قيود أو ضغوط وفي جو يدعو إلى التسامح.

- إحياء منظمات العمل الشبابي والطلعي، التي تقوم بدور التثقيف السياسي والتوعية الفكرية وتبادل الأفكار بين الشباب، والبحث عن صيغ تنظيمية للمشاركة السياسية للشباب ولتكن على شاكلة منتديات لتكريس الوطنية وليس الانتماءات الأدنى درجة، والتفكير في إنشاء ما يشبه برلمانات شبابية خليجية تعمل على تكريس الثقافة والحوار الخليجي- الخليجي ومناقشة الشؤون الوطنية في جو من الحرية، ويتم من خلالها رصد أفكار الشباب.

- العمل على غرس ثقافة الاعتدال والتسامح لدى الشباب حتى لا يقعوا في شبك الفكر المتطرف، وهذا بدوره يتطلب (بوحسين، 2012):

7. قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة بدور مهم في توعية الشباب بخطورة الفكر المتطرف، فالأسرة يمكن أن تقدم النماذج الإنسانية التي يمكن للشباب الاقتداء بها وتلك التي ينأى بنفسه عنها، والمعلم في المدرسة يمكن أن يقوم بدور مهم في غرس القيم الروحية والأخلاقية والتربوية النابعة من الإسلام الصحيح في نفوس الطلاب، وليس أقدر من المعلم على فهم المشكلات التي تدفع بالشباب إلى الانخراط في جماعات التطرف والعنف ومواجهتها.

8. قيام المؤسسات الدينية الرسمية في دول المجلس بتوجيه الشباب إلى الخير وحمايتهم من الشر المتمثل في الجماعات المتشددة، ويمكن أن تقوم بأداء هذا الدور المهم من خلال وظائف ثلاث هي: الإفتاء والإرشاد والدعوة. ومن أهم واجبات المؤسسات الدينية في هذا الصدد هو التصدي للفتاوى المضللة وإقامة الحجّة على مخالفتها للدين الإسلامي، حتى لا يقع الشباب في شبك الفكر المتطرف والجماعات التي تتبناه (الحري، 2014).

9. قيام أجهزة الإعلام الخليجية بالتركيز على قضايا الشباب والمشكلات التي تواجهه، والمساهمة في كيفية حلها، وذلك من خلال استضافة الخبراء المعنيين بهذه القضايا، وعقد الندوات والبرامج حول مشكلات الشباب كالبطالة والتعليم والتطرف، وغيرها من القضايا التي تهم الشريحة الشبابية، وإضافة إلى ذلك يتعين على الإعلام القيام بدور مهم في العمل على تحصين الشباب وذلك من خلال إعداد المواد الإعلامية التي تكفل غرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية وتركز على الضوابط الاجتماعية من قيم خيرة وعادات وتقاليد أصيلة.

المبحث السادس: دور الإعلام في نشر الثقافة السياسية التي تعزز الوحدة بين الدول الخليجية

تميزت دول مجلس التعاون الخليجي بخصوصيات ثقافية تختلف عن كثير من الدول الأخرى في المنطقة العربية ، تعد هذه الخصوصية تجربة هذه الدول التي تلخص الجوانب الإبداعية والاجتماعية والسلوكية والعقيدية التي سمحت بتميزها عن غيرها من الثقافات، فهي ثقافة حافظت دول الخليج على كيانها المتجانس ومقوماتها الخاصة وهويتها الحضارية، إنها "ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة". (حجازي، 1999: 123)

وقد ارتبطت هذه الثقافة بالمجتمع الخليجي، فهي نتاج نظامه القيمي ورموزه وتعبيراته وتطلعاته وذكرياته. وفي هذا السياق يُعرّف "محمد عابد الجابري" الثقافة بأنها "المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته، وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل." (الجابري. 18 : 1997 : 298)

إن هذا الموروث الثقافي الخليجي والذي هو بدوره امتداد للموروث العربي الإسلامي، كان يغذي ويعمق الشعور بالهوية الخليجية ويؤكد على التمسك بالخصوصية لشكل أنظمة الحكم في إطار النظام الأبوي بين الحاكم والمحكوم، فقد سعت الأنظمة السياسية بشتى الوسائل إلى تدعيم هذه المنظومة من القيم لدى مواطنيها عبر أجهزتها الإعلامية وأدواتها الأمنية، وذلك من أجل تعميق قيم الولاء للسلطة. وهذا يبين مدى الارتباط بين منظومة القيم الثقافية والدينية وشكل الأنظمة السياسية في دول الخليج، الأمر الذي أدى إلى أن معطيات منظومة القيم تلك كانت تمثل صمام أمان للأنظمة السياسية في دول الخليج. فقد ساهمت في إكساب الأنظمة السياسية شرعيتها السياسية، فأصبحت النظم السياسية تحافظ على الموروث القيمي الحضاري والثقافي والديني لمجتمعاتها، مما جعل المجتمعات الخليجية تؤجل مطالبها المجتمعية كالمشاركة السياسية ومسألة الحريات، وعدم الدخول في صراع أو مواجهة مع الأنظمة السياسية لتحقيق ذلك، وقد أوجدت هذه الحالة ما يسمى

"السيادة الوطنية الثقافية" في دول الخليج والتي بدورها تمكنت من توطيد العلاقة لفترة طويلة بين النخب الحاكمة والقاعدة المجتمعية. (بلقزير، 1998: 91)

بدأت تختل هذه المعادلة منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين ، حيث وبالرغم من أن الآثار الثقافية للعولمة لم تتجلى بشكل واضح على أرض الواقع في دول المجلس، إلا أن ثقافة العولمة قد نجحت في اختراق النسيج المجتمعي الخليجي، وبرزت كحقيقة حياتية في المجتمعات الخليجية، الأمر الذي جعل الدولة في الخليج تقف عاجزة عن مواجهة أخطار العولمة الثقافية، فالخطر الثقافي للعولمة يتركز حول محاولة صهر الثقافات المتعددة في ثقافة واحدة هي الثقافة الأمريكية وجعلها النموذج العالمي مستخدمة التقدم الهائل في وسائل الاتصال وما يتم بثه عبر الفضائيات من مواد إعلامية، مما يؤدي إلى صياغة الهوية الثقافية للمجتمعات وفرض "الاعتساف الثقافي" على المجتمعات الأخرى. (السعد : 2003)

ويؤكد هذا الاتجاه عبد الإله بلقزير عندما أشار إلى "أن العولمة الثقافية هي فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، وإنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة" (بلقزير، 1998: 318)

فالعولمة الثقافية بالإضافة إلى كونها إرادة لاختراق "الأخر" وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من العالم، فهي تتصرف إلى تحطيم القيم والهويات التقليدية للثقافة الوطنية، والترويج للقيم والمفاهيم الاجتماعية والثقافية الغربية وبالأخص الأمريكية، واعتبار تلك القيم والمفاهيم هي وحدها المقبولة كأساس للتعاون الدولي في ظل العولمة. (الجابري، 1997: 301)

الأمر الذي أدى إلى بروز تيارين متناقضين في المجتمع الخليجي وهما: (سليم، 2003)

الأول: ويمثل شريحة مجتمعية قبلت "بالاختراق الثقافي" وخضعت لتأثيرات العولمة الثقافية ورضيت بالتشويش على نظام القيم القديم وقبلت بنظام القيم الجديد ومعطياته من توجيه للخيال وتنميط للذوق وقولبة للسلوك، وقبول "التطبيع مع الهيمنة، والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة، ثم إن المحصلة النهائية من هذا الاختراق الثقافي سوف

يؤدي إلى فقدان هذه الشريحة المجتمعية الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة. بل سيكون عالم هذا التيار المؤسسات والشبكات العالمية، ووطنه هو الفضاء "المعلوماتي" الذي تصنعه شبكات الاتصال، والذي يحتوي ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة، أما انتماءه فسيكون لما وراء حدود الدولة، أي الانتماء لثقافة العولمة، لأنه لا فائدة من مقاومة العولمة، كما يقول أصحاب هذا التوجيه، "بل يجب الانخراط في العولمة من دون تردد ومن دون حدود، لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق التقدم خارجها، مما يؤدي ذلك إلى إضعاف الرابط الأخلاقي بين الحاكم والمحكوم ومن ثم فقدان الولاء المجتمعي للسلطة السياسية، وبالتالي إضعاف سلطة الدولة في المراقبة والتوجيه، والذي بدوره سيؤدي إلى التأثير على شرعية النظام السياسي. (الجابري، 1997، 306):

الثاني: يرى هذا التيار بأن البعد الثقافي للعولمة من أكثر الأبعاد تأثيراً على هوية الفرد والجماعة معاً، وبالتالي على صمود أو ذوبان مجموعة من القيم، وفي مقدمتها القيم الدينية والقومية والأخلاقية، ولذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الثقافة كانت دائماً عنصراً مهماً في حملات الترويج الأيديولوجي أو الغزو الاستعماري والتي كان يراد منها طرح أفكار الغالب على المغلوب، أو تحطيم الروح المعنوية لدى الشعوب المستهدفة (درويش، 2004) وأن موقع الثقافة في نظرية العولمة يتمحور حول فرض النموذج الثقافي الأمريكي والذي سيؤدي إلى تراجع أو تهميش الهوية الوطنية وتغريب الإنسان الخليجي والتشكيك في جميع قناعاته وثوابته الوطنية والقومية والدينية، ومحاولة تحريره من كافة قيود الأخلاق والدين والأعراف المرعية والوصول به إلى مرحلة العدمية، الأمر الذي قد يصل به إلى إسقاط الولاء للأسرة أو الجماعة أو الأمة. (رجب، 2000).

يتهم هذا التيار الأنظمة السياسية بعدم الوقوف بحزم وقوة تجاه تهديد العولمة الثقافية للمجتمع الخليجي المحافظ. وأن الدولة قد تخلت عن دورها في مقاومة التهديدات الثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الخليجي، التي تهدف ليس فقط في تفكيك البنى الاجتماعية ليسهل السيطرة عليه وتهميش دوره الحضاري وطمس هويته الثقافية، بل يتعدى ذلك إلى محاولة إضعاف هوية الدولة والانتقاص من سيادتها وتقليص مبررات وجودها لصالح المنظمات غير الحكومية والمؤسسات

الدولية. ولذلك يرى هذا التيار أن الموقف الحيادي الذي تتخذه الدولة هو " جريمة لا تغتفر في حق من يطلبون عونها ويحتاجون إلى حمايتها".

يرى الباحث أنه نتيجة لهذا الموقف، أصبحت الدولة في الخليج تواجه ضغوطاً من كلا التيارين وأصبحت تشكلان تهديداً لاستقرار وشرعية الدولة في الخليج، فالتيار الأول أخذ يستقوي بتأييد المؤسسات والقوى الدولية الداعمة للعولمة، والتيار الثاني ينشد دعم وتأييد المؤسسات الدينية والقومية التي ترى في العولمة تهديداً للنسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي لمجتمعات الخليج، وأصبح دور الدولة هو محاولة كبح جماح هذين التيارين.

الخاتمة :

ترتبط شعوب منطقة الخليج العربي بوشائج عديدة، وتجمعها وحدة الدين والعصر واللغة والآمال المشتركة، وتكاد عاداتها وتقاليدها تتطابق، كما أن طرق الحياة والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلدانها متشابهة، كما تجمعها وحدة جغرافية وتاريخ مشترك، وفي هذه الرقعة التي تتوافر فيها كل مقومات التجمع هذه، والتي تواجه نفس المشكلات، وتشهد تغيراً غير مسبوق، كما وتسعى بعزم إلى تحقيق التقدم، فإن دور وسائل الإعلام في تحقيق الانتقال بالمجتمع من مرحلة إلى أخرى يعتبر دوراً مستثيراً للتحدي وحافزاً للهمم.

لقد شهدت منطقة الخليج العربي خطوات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تأكيداً للعناصر والسمات التي تتقاسمها بلدانها، حيث أثبت التعاون المشترك وجوده من خلال التكامل بين دول المنطقة، وأخذت الهيئات الإعلامية مكانها في طليعة هذه المؤسسات، وتوج هذا كله بإقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي حرص على قيامه قادة دول المجلس، مما يلقي ذلك المسؤولية الكبيرة على كاهل أجهزة الإعلام للحفاظ على المصالح الجماعية لدول المنطقة وعلى وحدتها الوطنية، وتعزيز الانتماء لهوية دول المجلس، لذا فإن هذه الأجهزة تحرص على مبادئ التعاون بين دول المجلس في جميع ما تقدمه للرأي العام داخلياً وخارجياً، وتدعم التفاهم بين الدول الأعضاء وإذكاء روح الأخوة بين شعوبها، كما تعمل على تهدئة أي توتر قد ينشأ بين أي من هذه الدول في شأن من الشئون، وتتصدى للمحاولات الرامية إلى التقسيم والتجزئة وافتعال الخلافات بين الدول الخليجية لصرف جهود أبنائها عن مواجهة المهام الأساسية والتي تتطلب منهم حشد كل الطاقات البشرية والمادية والتسلح بالوعي واليقظة والحكمة.

وفي هذا الإطار تعمل وسائل الإعلام على تعريف دول المنطقة والوطن العربي والعالم الخارجي بالجهود التي يبذلها مجلس التعاون في خدمة قضايا دوله وشعوبه، كما ستعمل على تحقيق استجابة شعبية لجهود المجلس تكفل لدول المجلس بلوغ أهدافها في تطوير المجتمع وترسيخ وحدته الدينية والحضارية والثقافية.

ويتضح من مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في توحيد التشريعات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء، وهناك اندماجاً وتعاوناً ثقافياً وفكرياً ملموساً بين الكيانات الفكرية في تلك الدول، ولكن التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها منطقة الخليج العربي، توحى بأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقبل على مرحلة مفصلية جذرية، قد تدفع بمسيرة التقدم والتطور في المجالات الاقتصادية والتجارية إلى الأمام بوتيرة أسرع مما سبق؛ لذا برزت أهمية تفعيل مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مختلف المجالات وخصوصاً في المجال الاعلامي والذي يعد من اهم المجالات التي تدعم مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ، بهدف إيصال رسالة مجلس التعاون واهتماماته وإنجازاته، وأنشطة الأمانة العامة للمجلس إلى أكبر عدد ممكن من مواطني الدول الأعضاء وغيرهم من المهتمين والباحثين ، وذلك بالاستفادة مما توفره تقنية الاتصالات والمعلومات الحديثة من وسائل نقل حديثة للمعلومة، فقد أنشأ قطاع المعلومات في عام 2003م نشرة إخبارية إلكترونية تحت مسمى "أخبار التعاون" ، ضمن موقع الأمانة العامة على الشبكة المعلوماتية العالمية ، وتتضمن النشرة أخبار وأنشطة لجان مجلس التعاون والأمانة العامة .

النتائج:

في ضوء العرض السابق خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي انطلقت منها والتي أشارت إلى وجود علاقة تأثيرية بين الإعلام السياسي وتعزيز آليات عمل الاتحاد الخليجي، ويظهر ذلك من خلال الادوار التي يقوم بها الاعلام التقليدي والحديث بمختلف وسائله وأدواته المقروءة والمسموعة والمرئية في دعم وحشد الرأي العام الخليجي بما يساعد في تعزيز مسيرة الاتحاد الخليجي والتعاون بين الدول الخليجية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها دول المجلس وتوضيح مواقف المجلس من القضايا الاقليمية والعربية وإبراز دور المجلس وأعضائه في تعزيز مسيرة التعاون العربي والاسلامي المشترك وكذلك بيان إيجابيات الاتحاد وتأثيره على دول الخليج وشعوبها.
- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية والتي نصت على ارتباط دور الإعلام السياسي في الاتحاد الخليجي بالتوجهات السياسية لصانعي القرار في دول المجلس، حيث أن الارادة السياسية لدول الخليج تشكل عامل رئيسي في قيام الاتحاد الخليجي وأن الاعلام يشكل عامل مساند يعزز الارادة السياسية في ضوء الامكانيات الكبيرة لوسائل الاعلام الرسمية والخاصة لدول الخليج العربية.
- شكلت تجربة الوحدة بين الإمارات العربية المتحدة، أنموذجاً ناجحاً للوحدة بين دول الخليج العربية، حيث أثبتت هذه التجربة أن الوصول إلى بناء اتحادي يجمع دول الخليج العربي كافة، لن يكون صعب المنال، إضافة إلى كونه يمكن أن يحقق الكثير من الأهداف التي تسعى إليها دول الخليج العربي وشعوبها.
- هناك العديد من الدوافع والمحفزات التي تدفع باتجاه قيام اتحاد خليجي ، ومن أهمها عامل التوازن الإستراتيجي في المنطقة وحاجة دول الخليج العربي ألى بناء كيان موحد وقوي يمتلك القدرة على التعامل مع متغيرات البيئة الإستراتيجية على المستوى الإقليمي وساهم في تحقيق

نوع من التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي مع القوى الفاعلة في المنطقة مثل إيران وتركيا وإسرائيل.

- تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بتمائل أنظمتها السياسية إلى حد كبير سواء، كانت هذه الأنظمة تمتلك إرثاً تاريخياً قديماً في الحكم والسيادة على إقليمها، مما أضفى عليها شرعية تقليدية لا ينازعها عليها أحد، كما استطاعت تحقيق إنجازات ملحوظة في بناء دول حديثة ومتطورة مديناً واقتصادياً. وهذا التماثل والتقارب بين شكل الأنظمة السياسية الخليجية وأسلوب قيادتها، يساهم في تقليل العوائق التي يمكن أن تواجه الاتفاق فيما بينها لبناء كيان اتحادي.

- تفرض الحاجة لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والإقليمية على دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة الإسراع في بناء كيان سياسي أكبر وأقوى من الكيانات السياسية القائمة حالياً في الخليج، والتي تفتقد إلى القدرة على التعامل مع هذه التحديات بشكل مستقل نظراً لانقضاءها للقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية اللازمة لمواجهة هذه التحديات، وخصوصاً في ظل بيئة متوترة وغير مستقرة مثل منطقة الخليج، وفي ظل تعدد مصادر التهديد سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي.

- إن المجلس قد فرض نفسه سياسياً واقتصادياً كتجمع فاعل لما تتمتع به دوله الأعضاء من وزن سياسي وأهمية إستراتيجية وثقل إقتصادي ولما لها من رصيد من الاعتدال السياسي والمسؤولية الاقتصادية في محيط من عدم الاستقرار والتطرف العقائدي والارتباط الاقتصادي كما أصبح المجلس يشكل قوة تفاوضية، وقد دخلت الدول الأعضاء كمجموعة في محادثات اقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان ومفاوضات تجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يرتبط بالمجلس بإتفاقية إطارية تم التوصل إليها في يونيو 1988.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي :

- ضرورة أن تفعل وسائل الاعلام الخليجية في ظل التحديات المحيطة بنا وبصفة خاصة وسائل الاعلام الجديدة لما له من سرعة وصول وقوة تأثير في القطاعات الشبابية، التي تمثل قوة الحاضر وقيادة المستقبل، وتحسينها من خلال مبادرات توعوية وتنقيفية بسماحة الاسلام ووسطيته بالاضافة الى دعم الملتقيات الشبابية الجادة ذات التوجه والرؤى الوطنية، وتسليط الضوء على دورها التنموي من اجل الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية لدول مجلس التعاون، وصون امنها واستقرارها، ودفع مسيرة انجازاتها التنموية في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، والتصدي لكافة مهددات الامن القومي الخليجي.
- اعتماد خطاب إعلامي عقلائي ومتطور يستجيب لحاجات الناس وينسجم مع الأهداف المنشودة ، بالإضافة إلى اتباع سياسية الحوار ، والارتقاء بإمكانات المؤسسات الإعلامية وأدائها لمواكبة الثورة الإعلامية الراهنة.
- تنظيم حملات إعلامية تنموية خليجية لدعم ميول الجمهور وتنشيطها نحو أهداف اجتماعية محددة. ولتنفيذها يجب تجزئة شرائح الجمهور وتحليلها، ودراسة الواقع بدقة، وتحديد العوامل الاجتماعية والعقبات القانونية والسياسية والأخلاقية، وإبراز الأهداف الاتصالية لخطة إعلامية مدروسة.
- ضرورة تحقيق الاتحاد بإرادة الشعوب واستناد أي خطوة اتحادية إلى الإدارة الشعبية ، بحيث يكون هذا الاتحاد نتاج لرؤية وطموح المواطن الخليجي وليس فقط النظم السياسية الخليجية. وهذا يتطلب نشر وثائق أي مشروع اتحاد خليجي بكل شفافية كي تطلع عليها شعوب المنطقة وتبدي رأيها فيها من خلال الآليات الديمقراطية.
- ضرورة قيام الاتحاد على أسس المواطنة المتساوية الديمقراطية ، والإسراع بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية لكي تتمكن شعوب المنطقة من المشاركة الإيجابية في إدارة شؤون بلدانها أولاً وتصيح قادرة، بعد ذلك، على المشاركة الديمقراطية في صياغة مشروع الاتحاد

- الخليجي، وتسهم بفاعلية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، وضرورة مشاركة جميع شعوب المنطقة بعملية التقييم بطرق ديمقراطية ثم تنشر نتائج التقييم بكل شفافية .
- ضرورة نشر ثقافة الحوار والتقارب بين فئات المجتمع الخليجي وتشكيل هيئة حكماء البث الإعلامي في الخليج تناقش المخالفات الإعلامية وتتصدى لها. وطالبت الاستراتيجية بالعمل على تنمية الوعي المجتمعي العام لدى المواطنين والمقيمين عبر رفع مستوى الوعي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لدى المواطنين والمقيمين في دول المجلس. والسعي إلى توعية المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية والتعريف بحقوق الإنسان وتعزيزها في مجتمعات دول المجلس وتنفيذ مزيد من الحملات الإعلامية التوعوية المشتركة في مجالات الصحة والبيئة. وطالبت بتنفيذ حملات إعلامية مدروسة في مكافحة الإرهاب والمخدرات والعنف الأسري وإيذاء الأطفال وغيرها من المشكلات وإنتاج مضامين موجهة للأطفال تراعي خصوصياتهم النفسية والاجتماعية والثقافية بغية تنمية مواهبهم وقوى الإبداع فيهم. وطالبت بتقديم مضامين إعلامية متوازنة تعزز حقوق المرأة المدنية والشرعية وإعداد برامج للتوعية بحقوق المقيمين وواجباتهم.
 - دعم التعاون والتكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دول المجلس من خلال مساعدة المؤسسات في دول المجلس على إيصال رسالتها وتحقيق أهدافها وتشجيع البرامج والمشروعات المشتركة وتعزيز بناء علاقات تشابكية بين مؤسسات دول المجلس في المجالات المختلفة.
 - إنتاج برامج تاريخية تبرز انتماء شعوب دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأمة العربية ودورها في صياغة مستقبلها و بناء الصورة الذهنية عن دول مجلس التعاون وشعبها.
 - توضيح مواقف دول المجلس وجهودها في مواجهة التطرف والإرهاب وجميع مظاهر العنف وإبراز دور دول المجلس في مساعدة الشعوب والدول الأخرى.

المصادر والمراجع:

القران الكريم.

المعاجم:

- المعجم الوسيط، (1998)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثالثة.

الكتب العربية:

- أبو الوفا، أحمد (2004). الوسيط في القانون الدولي العام، ط 4، القاهرة: دار النهضة العربية.

- أبو شنب، حسين، (1988)، الإعلام الفلسطيني، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان.

- أبو عامر، علاء (2004). العلاقات الدولية - الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والاستراتيجية، ط1، عمان: دار الشروق.

- أبو معال، عبد الفتاح، (2000)، أثر وسائل الإعلام على الطفل، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

- أحمد، يوسف أحمد وحمزة، ممدوح، (2002) صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

- إدريس، محمد سعيد، (1999)النظام الإقليمي للخليج العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

- إنولا، ميشال، (2004) تقنيات اتصال حديثة: الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في الإعلام والثقافة والتربية، ترجمة: لعياضي، نصر الدين، والصادق، رابح، باريس، دار الكتاب الجامعي.

- بدر، أحمد، (1998) **مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلان الدول** د.ط.القاهرة:دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- بركات، نظام محمود (2003)، **التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية في، الثقافة العربية أسئلة التطور والمستقبل،** "سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بكر، ياسر، (2010) **الإعلام البديل،** القاهرة، مطابع حواس.
- ببيرونوفان، (1980) **ترجمة جلال يحيي، تاريخ العلاقات الدولية، القرن التاسع عشر،**القاهرة: دار المعارف.
- حداد، ريمون،(2000) **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة،** بيروت: دار الحقيقة.
- حسين، عثمان كامل وآخرون (2003). **الطريق إلى الحرب،** القاهرة، دار المكتب المصري الحديث.
- حسين، عثمان كامل.(2004). **يوميات الحرب الأمريكية المبرمجة على العراق.** القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- الحمداني، حامد، (2008). **حرب الخليج الثالثة والكارثة العراقية،**السويد، دار فيشون ميديا النشر.
- حمزة، عبد اللطيف،(1984)، **الإعلام والدعاية،** القاهرة، دار الفكر العربي.
- حنفي، عمر حسين (2005). **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الانسان،**القاهرة: دار النهضة
- خضر، محمد حمد، (1987) **مطالعات في الإعلام،** مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي.

- سعد، إسماعيل على، (1991)، أساليب ووسائل الاتصال، دارالمعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- سليم، محمد السيد، (1998). تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- السيد، بخيت، (2000) الصحافة والإنترنت، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
- سيد، فتح الباب عبد الحليم، إبراهيم ميخائيل حفظ الله، (2000)، وسائل التعليم والاعلان، القاهرة، عالم الكتب.
- سيمونز، جنيف (2004). ترجمة سعيد عظم، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، لبنان، دار الساقى بيروت.
- شكري، عبد المجيد، (1995)، الاتصال الإعلامي والتنمية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
- شمس الدين، فتحي، (2013)الاتصال السياسي، مصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد، محمد، (2009)المدونات، الإعلام البديل، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.
- عبد المقصود، هشام عطية، (2010) دراسة لخطاب المدونات العربية، التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
- العويني، محمد علي، (1984) الإعلام الخليجي، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- العيسوي، أشرف سعد (2007). قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث للنشر.
- فارس، أحمد (2009)، مقارنةالنظامالسياسية، الطبعة الثانية، فلسطين: جامعة القدس.
- قاسم، مسعد عبدالرحمن (2003). تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، الاسكندرية، الدار الجامعية الجديدة.

- كمال عبد اللطيف، (2012) المعرفي الأيديولوجي الشبكي تقاطعات ورهانات، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- اللبان، شريف درويش، (2008) تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الإجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- محافظة، محمد عبد الكريم، (2010) التربية الوطنية، ط2، عمان، المكتبة الوطنية.
- مزري تش، بن، (2011) قصة فيس بوك: ثورة وثروة، ترجمة: الهلالي، وائل محمود محمد، القاهرة، إصدارات سطور الجديدة.
- المسلمين، إبراهيم عبد الله (1991)، الإعلام الاقليمي (دراسة نظرية ميدانية)، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.
- مشاقبة، أمين، (2010) التربية الوطنية والنظام السياسي، ط8، عمان: دار الحامد للنشر.
- مكاي، حسن عماد، والسيد، ليلي حسين، (2003) الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- مكي، ثروت (2005) الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب.

الرسائل الجامعية:

- بليونني أبراهيم حمادة، (1993) دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه "21"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حامد، شيماء ذو الفقار، (2000) دور المادة الإخبارية في التلفزيون المصري في تشكيل إتجاهات طلاب الجامعة نحو اداء الحكومة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

- حمادة ، بسيوني أبراهيم، (1993) دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه "21، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
- صالح، هناء فاروق، (2005) دور الإعلام في تشكيل الصور الذهنية للمنظمات السياسية الإقليمية والدولية لدى الرأي العام المصري، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- عبد الغفار، عادل، (2000) أثر الراديو والتلفزيون في تشكيل إتجاهات الراي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- عثمان، صفا،(2002) دور قناة النيل الإخبارية في ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى عينة من طلبة الجامعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

الدوريات والمجلات:

- إبراهيم، حسنين توفيق، (1999)، العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة، منبر الحوار، العدد 37 شتاء.
- أبو الذهب، فتوح، (2001). التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الإصلاح السياسي، شؤون خليجية، عدد25.
- أبو حلاوة، كريم، (1992). إشكالات نشأة مفهوم المجتمع المدني، مجلة الوحدة، عدد11.
- الإعلام العربي المهاجرين بين طموحات الحرية وإغراءات العودة، (2001)، البيان.
- آل خليفة، عبدالله بن أحمد، (2013) ورقة عمل، مؤتمر القيادات الشابة، بروكسل.
- أمين المشاقبة، والعيسى،(2004) شمالان (محررون)، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة عن الإصلاحات السياسية في العالم العربي، الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.

- انتوني كوردسمان (2003). الدروس الفورية لحرب الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 290.
- بدرلما، محمود، (1999) أمن المعلومات، مجلة الكمبيوتر والاتصالات والإلكترونيات.
- بلقزير، عبد الإله، (1998) "العولمة الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟" المستقبل العربي، العدد 229 مارس.
- بيستون، ريتشارد (2002). ورناء، صباغ خطط شرق أوسطية لما بعد الحرب المحتومة، ذي تايمز، لندن، 11 تشرين الأول/أكتوبر.
- الجنحاني، الحبيب، (2001) العولمة والتفكير العربي المعاصر، في الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة، مراجعة وتقديم ناصيف نصار، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان
- حجازي، احمد مجدي.(1999) "العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: رؤية نقدية مع العالم الثالث." عالم الفكر، المجلد 28، العدد الثاني.
- الحربي، تركي، (2014) مستقبل الاتحاد الخليجي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الحسن حمزة، (2003). آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي، مجلة شؤون سعودية، آذار.
- الخطيب، جمال وآخرون، (2007)، حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2006، مركز حماية وحرية الصحفيين.
- الدباغ، مصطفى محمد (1997). الخداع في حرب الخليج، الطبعة الاولى، عمان.
- الزرو، حسين مظفر، (2007) الواقع الافتراضي في الحاسوب هل يحل بديلا عن الواقع الملموس، المجلة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، عدد 34.
- السبعان، ليلي خلف السبعان، (1999). لغة الإعلام المعاصر في دولة الكويت ودول مجلس التعاون، دراسة وتحليل، الكويت.

- سبعاوي، الحسن، (1982) الأمن الجماعي العربي: دائرة الشؤون الثقافية، بغداد.
- ستيفن، أندرو، (2003). والآن الحرب الأمريكية التالية، ذي نيو ستيتسمان، لندن.
- ستيل، جوناثان، (2003). الدول العربية تقول لصدام ارحل الآن لنتفادى الحرب، ذي غارديان، لندن.
- سعيد، إدوارد (2003). من يدير الدفة في الولايات المتحدة، جريدة الحياة، 10 آذار. لندن.
- سلامة، سلامة أحمد (2003). أسطورة حرية الصحافة في أمريكا، مجلة وجهات نظر، شباط، القاهرة.
- سلمان، عبد المالك، (2002) "من الشرعية النفطية إلى الشرعية الديمقراطية: مجلس التعاون الخليجي وتحديات التحول الديمقراطي". الوطن: عمان، العدد 6746.
- السويدي، جمال سند، (1999) مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2.
- السيد، بهنسي، (2001) تقييم إستخدام الصور الصحفية كأحدى أدوات ادارة الصراع الإعلامي أثناء الحروب العربية الإسرائيلية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد العاشر.
- الشطي، إسماعيل، (2003). الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية ، المستقبل العربي، عدد 289، مركز دراسات الوحدة العربية.
- شقير، يحيى، (2006) وضع الإعلام في الأردن، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، عمان.
- الشقيرات، حسين، (2012) الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن - اللجنة الوطنية، دار الأقبان للدراسات والأبحاث.
- الشناوي، صابرين (2003). الحرب الأمريكية على الرأي العام والإعلام العالمي، الأهرام، 26 مايو، القاهرة.

- الصالح، خالد أحمد، (2014) الوحدة الخليجية تحمل جميع الألوان، "الوطن" الكويتية.
- صقر، عبد الرحيم، (1998) مشروع لغة الشبكات العالمية، المجلة العربية للعلوم.
- طبيشات، واصف، (2005) دور الإعلام في الإصلاح السياسي، عمان: مركز الأردن للدراسات.
- الطويل، رواء زكي، (2009) مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية، بغداد: جامعة الموصل.
- الطيارة، بسام خالد (2003). التعتيم الإعلامي يغطي الفشل، جريدة الحياة، 28، أبريل.لندن.
- عادل، النهوري، (1999) مستقبل الإعلان في العالم العربي، جريدة البيان.
- عامر، عبد الكريم أحمد، (1989) مجلس التعاون العربي.. الحاضر والمستقبل، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، اليمن.
- عبد الرحمن، أسامة، (1997) مجلس التعاون الخليجي: توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط؟، المستقبل العربي، العدد 218، إبريل/نيسان.
- عبد الرحمن، عواطف (2003). إعلام الحرب تأملات وملاحظات، الأهالي، 23 أبريل، القاهرة.
- عبد العظيم، جمال ، (2001) دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثاني، العدد الأول،.
- عبد الله، أحمد (2003). المعارك النفسية في حرب العراق، مجلة وجهات نظر، مايو، القاهرة.
- العجمي، ظافر محمد (2006). أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- عساف، نظام، (2003) "دراسات في حقوق الإنسان"، عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.
- علوي، مصطفى، (2010)، ثلاثون عامًا على مجلس التعاون الخليجي، مجلس الفكر العربي، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- علي المليجي علي (2006). "الناو واستراتيجية جديدة لعالم مختلف"، مقالة منشورة في مجلة السياسة الدولية.
- عوض، محسن، (1989) محاولات التكامل الإقليمي العربي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 121.
- العيسوي، اشرف سعد، (2004). خليج القرن الواحد والعشرين: نحو استراتيجية أمنية شاملة، سلسلة كراسات استراتيجية، 23، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- الغضبان، نجيب،(2004) الحرب الإعلامية في غزو العراق، دراسات الشرق الأوسط في جامعة أركنسا.
- فارس، هاني (2007). الآثار السياسية -الاجتماعية للحرب ضد العراق على العراق وعلى المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (295)، سبتمبر.
- كروان، ابراهيم، (1998) منطقة الخليج على أعتاب الألفية الثالثة، مجلة الباحث العربي، عدد (49).
- كمال المنوفي،(1985) نظريات النظم السياسية، ط1، الكويت:وكالة المطبوعات.
- الكواري، علي خليفة وآخرون، (2013) السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، منتدى المعارف، بيروت.
- لمى خضر الامارة، (2001) ندوة أمن الخليج العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي عدد (266) .

- مجلس الفكر العربي، (2011) مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات للتفعيل، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- المحاري، جميل، (2013) مجلس التعاون والتحول إلى الاتحاد، الوسط" البحرينية.
- محفوظ، محمد، (2004) الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، بيروت: المركز الثقافي العربي.
- محمد السيد سليم.(2003)"العولمة واستراتيجيات العالم الاسلام لمواجهتها" مجلة السياسية الدولية. (العدد 152 أبريل).
- محمد عابد الجابري.(1997) "العرب والعولمة" العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي للممارسات العولمة في المجال الثقافي " في العرب والعولمة بيروت.
- المختار، مطيع، (1989) تطورات مشروع الاندماجات الجهوية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، الجامعة العربية، العدد (58) يونيو/ حزيران ، تونس
- مراد ابراهيم الدسوقي،(1993) البعد العسكري للنزاعات العربية - العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد (111) .
- مرسي، مصطفى عبد العزيز، (2004) الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 96.
- مصطفى رجب.(2000) "مخاطر العولمة على المجتمعات العربية." البيان (دبي،الإمارات).
- المقداد، محمد أحمد، (2006) أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، المنارة، المجلد (13)، العدد 7.
- المقداد، محمد أحمد،(2006) المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء الانتخابات لعام 2003، مجلة المنارة ، جامعة آل البيت.

- منشورات المجلس الأعلى للشباب، (2004) "رعاية الشباب في الأردن". سلسلة التثقيف الشبابي (57)، عمان.
- المهيري، سعيد حارب، (1999) مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأهداف-الأداء-الإنجازات، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 29.
- الموسى، عصام سليمان، (1995) وكالات الأنباء العربية والتدفق الإعلامي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- الندوي، سلمان زيدان، و حسن، عصام محمد، (1989) مجلس التعاون العربي، وزارة التعليم العالي، بغداد، العراق.
- نوار، ابراهيم، (2003). مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، ابريل.
- هلال، على الدين. (1995) "النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع.
- الهياجنة، عدنان محمد حسين، (1991) " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية: تحليل إمبريقي"، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثاني، ويدران، ودودة "أزمة الخليج والنظام الدولي"، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول والثاني.
- وليام بيرنز، (2014) حلقة نقاشية بمركز الدراسات العالمية والاستراتيجية، واشنطن.
- ياسين، سيد (2003). وهم الإعلام المستقل في المجتمع الأمريكي، جريدة الأهرام، آذار، القاهرة.

المواقع الإلكترونية:

- آل خليفة، عبد الله بن أحمد، (2015)، الاتحاد الخليجي .. ضرورة استراتيجية في ظل تحولات المشهد الإقليمي، نقلاً عن الرابط: <http://araa.sa/index.php?view=article>
- الإبراهيم، حسين، (2006) الإعلام الإلكتروني... نموذج جديد لقراءة الأحداث والتأثير بحركتها، صحيفة تشرين، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.thenewalphabet.com
- إبراهيم، عدنان (2004). حرب الخليج الثالثة بين كفتي ميزان ، الشبكة العربية ، 10/3 نيسان.
- أبو رمان، محمد،(2011) اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، 19 /4/2011، نقلاً عن: <http://www.judran.net>.
- اتفاق الرياض التكميلي" يُعيد السفارات الخليجية إلى الدوحة، (2014)، على موقع العربية: <http://www.alarabiya24.com/ar> 24
- الأسدي، شفيق، وأحمد، محمد المكي، (2014)، الإمارات والسعودية والبحرين تسحب سفراءها من قطر.. وحكومتها لا ترد بالمثل، شوهد بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014 من الحياة: <http://www.alhayat.com/Articles/919019>
- أكبر مجمع للأخبار التقنية، تويتر، (2011)، نقلاً عن الرابط: <http://www.vip4soft.com>
- باعبود، عبد الله، (2013)، قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر، قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر، مركز الجزيرة للدراسات. <http://studies.aljazeera.net/>
- بو حسين، رضا، (2012)، البعد الاستراتيجي الجديد لاتحاد مجلس التعاون الخليجي ودوره في التنمية والإصلاح، نقلاً عن الرابط: <http://www.akhbar-alkhaleej.com>

- حسانين، ماجد (2005). التغطية الإعلامية العربية للحرب بالعراق، مجلة الحوار المتمدن، ع(1380)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: www.ahewar.org
- الحمد، جواد ، (2011) فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، 2011/10/10 ، نقلاً عن: <http://alghad.com/index.php>.
- حمود، رائد فوزي (2010). قراءة في مواقف الدول العربية من العراق، مركز بابل للدراسات، 4/14، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: <http://www.darbabl.net/show>
- خريصة، عبد الله، (2011) الإعلام الجديد وعالم المدونات، من الذي يقوم بكتابة المدونات الإلكترونية؟، منتديات مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، نقلاً عن الرابط: <http://www.aljazeeraatf.net>
- خطاب، طارق، (2010) تحقيق، أظهرت قدرتها في إحداث ثورة 25 يناير، شبكات التواصل الإجتماعي، نقلاً عن الرابط: www.raya.com/economy
- الدقاسمة، حذيفة، (2013) الإصلاح والخيارات المطروحة، نقلاً عن: <http://rqebnews.com>
- دلول، أحمد فايق، (2012) الحركة الإسلامية في الأردن بين الدعوة والدولة (حزب جبهة العمل الإسلامي)، نقلاً عن: <http://www.ikhwanwiki.com>، 2012/1/14.
- الدول الخليجية تحيد خلافاتها الداخلية لمواجهة "داعش"، (الأول من سبتمبر/أيلول 2014)، شوهده بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014، على موقع العرب: <http://www.alarab.co.uk/>
- الزهراني، يحيى، (2015) الاتحاد الخليجي: ضرورة أم خيار؟، نقلاً عن الرابط: [/http://studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)
- سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، (2014)، من بي بي سي العربية: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast>

- سليم، حسين أحمد، (2007) أنواع المدونات الرقمية، موقع دنيا الرأي، نقلاً عن
الرابط: <http://pulpit.alwatanvoice.com>
- سي إن إن، (10 من مارس/آذار 2014)، قطر ترد على السعودية والإمارات والبحرين: لن
نبقى على هامش التاريخ، شوهده بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول 2014، على موقع سي
إن إن العربية/2014/03/middleeast: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/middleeast>
- شبكة الصحافة العربية، (2009) ألف باء التوتير، 20 يوليو/تموز. نقلاً عن
الرابط: <http://www.arabpressnetwork.org>
- الشهابي، غسان، (2014) المسافة بين البحرين وإيران: استنشاق التوتير، مركز الجزيرة
للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/reports4>
- صحيفة "الرياض" السعودية، 20 ديسمبر/كانون الأول 2011، [/www.alriyadh.com/](http://www.alriyadh.com/)
- العربية. نت، (2014)، لماذا سحبت دول الخليج الثلاث سفراءها من قطر؟ شوهده بتاريخ
10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014، العربية/كانون الأول، <http://www.alarabiya.net>
- علي الدين، هلال، (1998) كيف يتعامل العرب مع ثورة المعلومات، موقع صحيفة البيان
الإماراتية، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.albayan.co.ae
- فتحي، حسام: (2014) مصر.. واتفاق الرياض، شوهده بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون
الأول، على الرابط <http://www.alwafd.org> مقالات، الرأي/507، حسام-
فتحي/772286-مصر-اتفاق-الرياض
- الفرق بين الصحيفة المطبوعة والصحيفة الإلكترونية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،
(2010)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: communication.akbarmontada.com
- الليثي، سارة، (2010) مراحل نشأة المدونات الإلكترونية، مدونة Midia، نقلاً عن الرابط:
<http://www.elaphblog.com>

- مارسيليا دروم (س ج)، (2010) مراجعة: طارق أنكاي، الأدب والفييس بوك" والتويتز" - هل من علاقة؟، موقع دويتشه فيله. نقلا عن الرابط: <http://www.dw-world.de>
- المطيري، ب. (2014)، قمة الدوحة.. إجماع على ملفي الإرهاب والأسد ودعم مصر، شوهذ على موقع العربية <http://www.alarabiya.net/ar/arab>
- الملك: بحجم المشاركة في الانتخابات سيكون حجم التغيير (2012). 10/23، نقلاً عن: <http://www.addustour.com>، ص2.
- مهاب نصر، (2010) "الفييس بوك" .. صورة المثقف وسيرته العصرية، وجوه المثقف على الفييس بوك هل تعيد إنتاج صورته أم تصنع أفقا مغايرا؟، موقع محيط (شبكة الإعلام العربية)، العدد 13446 الصفحة الرئيسية / ثقافة، نقلا عن الرابط: <http://www.alqabas.com>.
- مؤسسة الإبداع الرقمي، تصميم الإعلام الشخصية والمدونات، 2011 نقلا عن: Error! Hyperlink reference not valid.
- مؤسسة الإبداع الرقمي، تصميم المواقع الشخصية والمدونات، 2011 نقلا عن: <http://dc.net.sa/page/personalwebsitesdesign-ar.html>
- موسوعة ويكيبيديا الحرة، المدونة 25 نوفمبر، 2010 نقلا عن الرابط: <http://ar.wikipedia.org>
- موسوعة ويكيبيديا العالمية، يوتيوب. 2011 نقلا عن الرابط: <http://ar.wikipedia.org>
- الموسوي، محمد جاسم فلحي، (2006) اتجاهات إعلامية معاصرة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة الدانمارك
- موقع ثورة الويب، أنماط الإعلام الالكتروني، نشر بتاريخ 21 / 01 / 2011. نقلا عن الرابط: <http://thawratalweb.com/web/20>
- النقرش، عبدالله، (2011) الحراك الاجتماعي السياسي في الأردن والثورة الشعبية في تونس ومصر، نقلاً عن: <http://www.ammonnews.net>.

- نورة السعد. "مناهض العولمة في الغرب"بوابة العرب www.arabgate.org وقت الزيارة 2003/9/20
- هشام الخطيب،(2010) أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. <http://www.aljazeera.net/new>
- الوزير، حسن،(2014)، السيسي يستقبل وزيرين من السعودية والإمارات.. ويشيد بدعم دولتيهما، شوهذ بتاريخ 10، على موقع الوطن. Error! Hyperlink reference not valid. :
وكالة "مهر" الإيرانية، 4 أبريل 2013.
- وكالة الأنباء السعودية "واس"، 25 أبريل 2014.
- نحمد درويش.(2004) "الإسلام والعولمة:صراع أم حوار. www.balagh.com.

البحوث (المؤتمرات):

- إبراهيم، حسنين توفيق (2005). مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للأبحاث.
- آغا، ألفت حسن (2003). دور الإعلام في إدارة الحرب على العراق.- في: ندوة العدوان على العراق بعنوان خريطة أزمة. ومستقبل أمة. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- الجمال، راسم محمد، (1991) الاتصال والإعلام في الوطن العربي، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
- السعيدين، ضيف الله سعد عواد، (2007)، الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن، العقبة.
- سليم، عصام نصر، (2001) حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي على الإنترنت، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع (الإعلام وحقوق الإنسان العربي)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

- صقر، أمل، (2014) تراجع ثنائية الأصدقاء أو الأعداء في النظام الدولي، مفاهيم المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات.
- ظافر محمد العجمي، عدم قيام الوحدة يشع الباب لمقاضاة مجلس التعاون، صحيفة "العرب" القطرية، 12 مارس/آذار 2014.
- عبد الجبار، فالح (2005). الخليج والعراق ما بعد الحرب- تداعيات التغير المتناقضة: الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- عبيد، نايف علي، (2001) العولمة: مشاهد وتساؤلات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- كلمة الملك الحسين بن طلال في افتتاح المؤتمر الوطني الأردني للميثاق في 1991/6/9، كما وردت في كتيب الميثاق الوطني الصادر عن مديرية المطابع العسكرية، عمان، 1991.
- مركز حرية وحماية الصحفيين، (2008)، حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام 2007، عمان

التقارير والمواثيق:

- تقرير التنمية البشرية لعام 2001، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن، عام 2012.
- تقرير رصد تسجيل المرشحين للانتخابات النيابية للعام 2007م.
- ميثاق الشرف الإعلامي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1999، الامانة العامة الرياض
- النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

المقالات الصحفية:

- باحجاج، عبد الله عبد الرزاق، (2014) انقلاب استراتيجي ثان.. في أوضاع الخليج، "الوطن" العمانية.

- الردعان، راشد، (2014) اتفاقية "توافقية"، "الوطن" الكويتية.
 - صحيفة "العرب" القطرية، 08 مايو/أيار 2012.
 - العكري، عبد النبي، (2012) الاتحاد الخليجي بين رؤيتين، الوسط" البحرينية.
 - محمد فهد القحطاني،(2012) الوحدة الخليجية، "العرب" القطرية.
 - محمد بن سيف الرحبي،(2014) سحابة صيف.. خليجية، "الشبيبة" العمانية، 12 مارس/آذار .
- المراجع الأجنبية:**

- Andy, S, (2004) **The real War Will never get on television**, paper presented to the annual meeting of the international studies association, march18-20-, Montreal, Canada
- Christakis ،Nicholas A. Fowler ،James H. (2011) ،**Connected: The Surprising Power of Our Social Networks and How They Shape Our Lives -How Your Friends' Friends' Friends Affect Everything You Feel ،Think ،and Do ،USA: Back Bay Books; Reprint edition.**
- Diaz-Ortiz،Claire**Twitter for Good (2011) Change the World One Tweet at a Time ،USA: Jossey-Bass; 1 edition. (August 30،)**
- Fisk, R, (2005)The Us press in Iraq, **The Independent**, January 17,.
- Giddens، Anthony.(1994) "**Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics**".Polity press، London University، U.K, p143.
- Hallian, D.(1997) **The Media and War**, London: Rutledge.
- Herman, E. (2001) Propaganda System Number one, **A magazine**, sept..
- Hiebert, R.E, (2001) The media to War, **Republic relation review.**
- Joint staff ،j-1 ،joint publication (2002) ،**Department Of Defense Dictionary Of Military And Associated Terms** (Washington ،dc: United States Joint Staff.

- Mezrich (Ben) (2010) **The Accidental Billionaires: The Founding of Face book: A Tale of Sex (Money (Genius and Betrayal (USA :** Anchor; 2 edition.
- Morrison, D.E. and Tumbler, H.(1998) **Journalist at war**, The Dynamics of news reporting during the Falklands conflict. London: Rutledge..
- Municipal Elections In Jordan (2007) Jordan Center For Social Research, Amman, Jordan.
- Scoble(Robert. Israel(Shel. (2006) **(Naked Conversations: How Blogs are Changing the Way Businesses Talk with Customers(** USA/UK/ Europe: Wiley.
- Shocmaker, P.J. Danielian, L.H. & Brendinger, N (1991). **Deviant arts, risky business and U.S. Interests.**
- Thani, T. b. (2014). Full interview: Emir of Qatar. (C. Amanpour, Interviewer).
- Turow, Joseph, (1992) **Media Systems in Society**, London: Longman.
- Wang, S.(1992) Factors influencing Cross-National News Treatment of a Critical National event. **Gazette.**